المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

دراسة

سنوات بوش في الشرق الأوسط (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

مصادر التّأثير في السّياسة الخارجيّة الأميركيّة

الجهات الفاعلة الأميركيّة والشّرق أوسطيّة

د. هشام القروي | أكتوبر ٢٠١٢

سنوات بوش في الشرق الأوسط (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

مصادر التّأثير في السّياسة الخارجيّة الأميركيّة

سلسلة: دراسات

د. هشام القروي | أكتوبر ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدّمة ٤

ما سبب أهمّية الأطر المرجعيّة؟ ٥

الفاعلون الأميركيّون: الليبراليّون والمحافظون... توافقات وخلافات ١٢

الطّبقة الحاكمة ٢٢

التّنافس بين الكاوبوي (رعاة البقر) واليانكيز ٢٦

إعادة إنتاج النّخبة ٣٠

السياسيّون ٣٢

نخب للتّأجير ٤١

نخب الشّركات ٤٤

المجمع الصناعيّ – العسكريّ ٤٦

مراكز البحوث ودراسة السّياسات Think Tanks ٤٨

صناعة مزدهرة ٥١

استعراض مراكز دراسة السّياسات المتخصّصة بشؤون الشّرق الأوسط ٥٤

الجهات السياسيّة العربيّة الفاعلة ٦٢

ازدواجيّة النّخب العربيّة ٦٨

مثال على التّلاقي بين سفير عربيّ ورئيس أميركيّ ٧٤

الفاعلون السياسيّون العرب: التّصنيف بحسب المواقف ٧٧

ما الغاية من التّحليل السابق؟ ٨٤

خاتمة ٨٦

لا تفسّر الأطر المرجعيّة الاختلافات في النّظرة والموقف بين الولايات المتّحدة والشرق الأوسط فقط، وإنّما أيضًا أوجه التشابه بين النُّهُج، فضلًا عن تواتر المواقف بشأن السياسة الخارجيّة التي تتّخذها الإدارات المختلفة في الولايات المتّحدة.*

مقدّمة

تنبع المشكلة قيد التّناول هنا من سؤالٍ يكاد يكون فقد أهمّيته، لكثرة ما طُرح في العالمين العربيّ والإسلاميّ: لماذا يبقى الانطباع قائمًا بعدم وجود اختلاف بين موقفَي كلٍّ من الحزبين الديمقراطيّ والجمهوريّ بشأن الشّرق الأوسط، حتّى أنّه بالإمكان اعتبارهما متماثلين في بعض الحالات، على الرّغم من تناوبهما على السّلطة، وعلى الرّغم من الخلافات الأيديولوجيّة الخاصّة بأرضيّتهما الاجتماعيّة وقواعدهما الانتخابيّة؟

لمعالجة هذه المشكلة، نقترح مفهومًا لم يُستخدم على نطاقٍ واسع في تحليل العلاقات الدوليّة: **الأطر المرجعيّة**. إنّه مستمدٌّ من بحوث عالم الاجتماع تالكوت بارسونز. لماذا يعدّ هذا المفهوم مهمًّا في هذا السّياق؟ إنّه بالفعل مهمّ لأنّ هناك من بين العناصر التي لا تلاحظ بسهولة في العلاقات الدوليّة والتي، مع ذلك، تمارس تأثيرًا في المواقف في الولايات المتّحدة والشّرق الأوسط،

*ننشر هنا الفصل السابع من هذه الدراسة التي تحتوي ١٤فصلا (نشرنا منها في هذا الموقع الفصل الأوّل والفصل الثاني). بهذه المناسبة، أوجّه شكري للدكتور علي عبد القادر علي الذي قرأ هذا الفصل، وأبدى ملاحظات بخصوصه أفادتني كثيرًا. للتذكير، نُشر الفصل الأوّل على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يوم ٦ آذار/ مارس ٢٠١٢. وكما وعدنا، ننشر هنا بضعة فصول فقط من هذا الكتاب الذي سيصدر عن المركز باللغة العربية قريبًا بإذن الله. وقد صدر في أيلول / سبتمبر ٢٠١٢ باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة. انظر الفصل الأوّل على الوصلة التالية:

http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=3866f15c-ebe2-48ea-8f5e-efedca765729

الفصل الثاني على هذه الوصلة:

http://www.dohainstitute.org/release/8c2d0271-2f27-40d4-b717-4599638dc07f

ما يدعوه علماء الاجتماع بالأطر المرجعيّة ضمن النّموذج الوظيفيّ والتفاعليّ functionalist and interactionist paradigm. إنّ هذه الأطر المرجعيّة موجودة في كلّ المجتمعات. وهي تواجهنا في كلّ مرّة نتناول فيها موضوع النّخبة أو الطّبقة الحاكمة. سنسعى في الصفحات التالية لإظهار أنّ الصّعوبات الأولى التي واجهت سياسة الرّئيس جورج دبليو بوش في الشّرق الأوسط، وخاصّةً في مزاعمها عن الديمقراطيّة والهندسة الاجتماعيّة والتّنمية السياسيّة في المنطقة ربّما لا علاقةَ لها بالإستراتيجيّات الواسعة النّطاق والسّياسة الحكوميّة، إن هي كانت مرتبطة بعقول الناس وعلم النّفس والسّلوك. وهكذا فإنّ التحدّث بلغةٍ مشتركة لا يؤدّي بالضرورة إلى تحميل الكلمات المعنى نفسه. تكمن المشكلة في اختلاف الأطر المرجعيّة[1].

ما سبب أهمّية الأطر المرجعيّة؟

من أجل تناول الأمر بطريقة مجدية ومفيدة، استعرنا مصطلح "الإطار المرجعيّ" من تالكوت بارسونز، بيد أنّنا سنستخدمه بطريقة معدّلة قليلًا، أكثر تلاؤمًا مع موضوع هذه الدّراسة. **يدور تأمّلنا هنا حول ثلاث نقاط:**

*** أوّلًا:** يبدأ بارسونز من مسلّمة أساسيّة تقول إنّه "لا توجد معرفة تجريبيّة لم تكن في بعض معانيها وإلى درجة معيّنة قد تشكّلت في إطار مفاهيميّ". ونعتقد أنّ ما ينطبق على حقل المعرفة التجريبيّة العامّة ينطبق أيضًا على ميدان العلاقات الدوليّة الذي يخضع لقواعد المعالجة السوسيولوجيّة نفسها.

يذكّرنا بارسونز بمعنى جملة آل جي هندرسون عن الملاحظة التجريبيّة، عندما يقول إنّها تتمّ على الدّوام وعلى نحوٍ كامل "في إطار مخطّطٍ مفاهيميّ conceptual scheme" ومن هنا تأتي

[1] Talcott Parsons, The Structure of Social Action, (New York: The Free Press, 1968), Volume 1: 28.

ملاحظته أنّ "المخطّطات المفاهيميّة بهذا المعنى متأصّلة في بنية اللّغة "[٢]، وتختلف من لغةٍ إلى أخرى.

فقد قال: "ما يمكن استنتاجه من الاعتبارات التي طرحت للتوّ هو أنّ توصيف الوقائع يشمل مخطّطًا مفاهيميًّا في هذا المعنى. إنّه ليس استنساخًا للواقع الخارجيّ، بل هو ترتيب انتقائيّ له. عندما تأخذ الملاحظة العلميّة في السموّ فوق الحسّ السّليم وتصبح على درجة متطوّرة منهجيًّا، هنا تنشأ مخطّطات صريحة يجوز تسميتها إطارات مرجعيّة وصفيّة"[٣]. ويؤكّد بارسونز على التّباين والتنوّع في هذه الأطر عند تطبيقها[٤].

وفي أوّل مثالٍ عن هذه المخطّطات، يتحدّث بارسونز عن الإطار الزمكانيّ المستمدّ من الميكانيكا الكلاسيكيّة: "يتعيّن على الحقيقة لكي تكون مناسبة للنظريّة أن تكون موصوفة باعتبارها تشير إلى جسم أو مجموعة أجسام يمكن التعرّف على موقعها في المكان والزّمان بالنّسبة إلى أجسامٍ أخرى"[٥].

ونجد في العلوم الاجتماعيّة إطارًا مرجعيًّا آخرَ مماثلًا: وهو ذلك الذي يهمّ العرض والطّلب في الاقتصاد. وهكذا فلكي تكون "أيّ حقيقة ذات صلة بالنظريّة الاقتصاديّة التقليديّة (الأرثوذكسيّة)، يجب أن تستطيع، بطريقة مماثلة، التّموقع في إطار العرض والطّلب"[٦].

وأشار تالكوت بارسونز، من جهةٍ أخرى، إلى أنّ الموقع بحدّ ذاته لا يفسّر شيئًا، بل هو تمهيد ضروريّ للتّفسير. أفضل: عندما نقدّم تفسيرًا يحتوي الرّجوع إلى مثالٍ ملموس، يبدو الأمر في

---

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] في نظره، إنّما هي "نماذج لما تنطوي عليه الحقائق من صلات عامّة متضمّنة في الأطر الوصفيّة المستخدمة". المصدر السابق.

[٥] المصدر نفسه.

[٦] بارسونز، مصدر ذكر سابقا، ص. ٢٨-٢٩.

منتهى الوضوح. ولكن "عدم رؤية ذلك وأخذه بعين الاعتبار هو ما يكمن في أساس عدّة أخطاء عميقة الجذور، لا سيّما في العلوم الاجتماعيّة"[٧].

على سبيل المثال، لإجراء تحليلٍ سوسيولوجيّ للفكر النخبويّ، لنقل: في المجتمعات المصريّة والسوريّة أو المغربيّة، فإنّ الفكرة التي تتبادر إلى الذّهن أوّلًا هي اعتبار الإسلام في هذه المجتمعات شيئًا واضحًا وبديهيًّا من تلقاء ذاته. أي أنّ شدّة بداهته هي ما يجعل المرء يسمّي هذه المجتمعات عمومًا مجتمعات مسلمة أو إسلاميّة. هكذا، فإنّنا نأخذ كأمر مفروغ منه مسبقًا ما ينبغي، في المقاربة العقلانيّة، أن يكون مشكلة. فما الذي يدعونا، في الواقع، لاستخدام مصطلح يشير إلى الدّين حين نقدّم توصيفًا لهذه المجتمعات، في حين توصف مجتمعاتٌ أخرى بعباراتٍ أكثرَ تحديدًا من ذلك بكثير، ممّا لا يمنع هذه المجتمعات من أن يكون لديها أديانٌ أيضًا، أو حتّى من أن يكون لديها شعورٌ دينيّ كبير؟ وأكثر من ذلك: كيف نعرف أنّ هذه المجتمعات "مسلمة" أو "إسلاميّة"؟ هل هي تحمل هذه الصّفة على النّحو نفسه الذي يتراءى لنا عندما نقول مثلًا إنّ المجتمعات الغربيّة مسيحيّة؟ في هذه الحالة، لماذا لا نستخدم كلمة "مسيحيّة" بدلًا من "غربيّة" أو "ديمقراطيّة" أو "ليبراليّة" عندما نتحدّث عن فرنسا والولايات المتّحدة وإنكلترا، إلخ... بينما ندرج جميع المجتمعات العربيّة تحت عبارة "مسلمة" أو "إسلاميّة"؟ هل استخدام صفة "مسلم" يعني أنّ الدّين يقوم بدورٍ أكبرَ في المغرب أو مصر ممّا يفعل، على سبيل المثال، في الولايات المتّحدة أو فرنسا؟ ما الذي يجعلنا نعتقد ذلك؟ يبدو لنا أنّ هذه المسألة أبعد ما تكون عن البديهيّات. على أيّ حال، لا يمكننا اعتبار ذلك أمرًا مسلّمًا به كحقيقة بديهيّة.

وإذا ما نظرنا إلى المجتمع الأميركيّ الحالي، على سبيل المثال، يمكن للمرء استخدام عدّة نعوت لوصفه – بما في ذلك الصّفة الدينيّة (البروتستانتيّة، لأنّها تمثّل واقع الحال بالنّسبة إلى الأغلبيّة) – ولكن، لا دين غالبيّة السكّان ولا التعلّق الشعبيّ بفكرة إشراك الدّين في الشّؤون

[٧] بارسونز، مصدر ذكر سابقا، ص. ٢٩.

العموميّة يكفيان لتوفير تقريرٍ صادق وموضوعيّ يأخذ في الحساب مدى تعقيد هذا المجتمع. نحن لا نقول أبدًا "المجتمع المسيحيّ" عندما نقصد أن نتحدّث عن الولايات المتّحدة أو فرنسا. وفي كلّ الأحوال، لا نقول ذلك في علم الاجتماع. ولكن بالمقابل، فإنّنا نعدّ عبارة "المجتمع الإسلاميّ أو المسلم" بديهيّة واضحة بذاتها، دون النّظر أبعد من ذلك، ونطبّقها كسمةٍ مميّزة على مصر وسورية وتونس وليبيا وأفغانستان... إلخ... حتّى أنّ معظم الكتّاب لا يهتمّون بشرح ما تعنيه هذه الكلمات: مجتمع مسلم أو إسلاميّ، مسلم وإسلاميّ، عالم عربيّ – إسلاميّ، إلخ... ففي نظرهم، لا يحتاج المرء إلى تفسير ما هو بديهيّ.

إنّ الخطأ المشترك لهؤلاء الكتّاب يرجع إلى حقيقة أنّ الإطار المرجعيّ (وهو هنا الإسلام أو الثقافة الإسلاميّة للأغلبيّة) يعدّ أمرًا ضمنيًّا، حتّى أنّهم يمرّون به من دون أن يلاحظوه. ومع ذلك، فليس هناك ما هو واضح تلقائيًّا أو بديهيّ في العلم، وفقًا لتالكوت بارسونز. لا تعفينا الملاحظة التجريبيّة من التصوّر المفاهيميّ. وليس هناك ما هو "بيانات بالمعنى الخالص" أو "تجربة خامّ أو أوّلية"، بحيث يتعيّن إحالة جميع الحقائق –جميعها بالقطع – إلى إطارٍ مرجعيّ، وهو ما يظهر أيضًا ضمنيًّا في اللّغة المستخدمة لوصفها. إنّ حقيقة كون الإطار المرجعيّ أمرًا ضمنيًّا قد تعلّل السّبب في تركه غالبًا من دون توضيح. وهذا خطأ خطير.

*** ثانيًا:** إنّ تباين الأطر المرجعيّة وتنوّعها قد يؤثّران في نطاقها. وهذا ما يسمح لنا بأن نؤكّد أيضًا، وعلى خطى تالكوت بارسونز، أنّه "يجوز، بالإستناد إلى الغرض العلميّ قيد العرض طرح ذات الوقائع التجريبيّة في إطار أكثر من مخطّط من هذا القبيل، يرتبط بعضها مع البعض، ليس فقط بمعنى أنّ أحدها حالة خاصّة لمخطّط آخر وأضيق نطاقًا منه، ولكن عن طريق تقاطع بعضها مع بعض"[٨]. وهكذا، يستشهد بارسونز بمثالٍ يستوحيه من "منهج علم الاجتماع" لفلوريان زنانيكي Florian Znaniecki عن الحقائق نفسها المتّصلة بالإنسان في المجتمع، والتي يمكن أن

[٨] بارسونز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩-٣٠.

نجدها في أيّ صورة من الصّور الأربع المختلفة لهذه الحالة، وتدعى: العمل الاجتماعيّ، والعلاقات الاجتماعيّة، والفئات الاجتماعيّة، والشخصيّة الاجتماعيّة.

يبيّن لنا ما سبق عدّة أمور: أوّلًا، إنّ الأمر الأكثر عقلانيّةً (أكثر علميّة) هو أن نحدّد الإطارات المرجعيّة في أيّ مقاربة لدراسة الحقائق الاجتماعيّة ونشرحها، حتّى لو كان ما نتحدّث عنه يبدو لنا بديهيًّا. ثانيًا، إنّ أيّ خيار نتّخذه، وهو دائمًا أمر انتقائيّ للواقع الخارجيّ، ليس بالضّرورة خيارًا فريدًا من نوعه. وإنّما هناك مجموعة متنوّعة من الخيارات، بعضها أكثر تلاؤمًا من غيرها، اعتمادًا على الهدف العلميّ المنشود.

***ثالثًا:** يقول تالكوت بارسونز إنّ "الأطر المرجعيّة الوصفيّة، تكون بهذا المعنى من الأمور الأساسيّة لجميع العلوم. ولكن هذا لا يعني بتاتًا أنّها تُعفينا من عمليّة المفهمة العلميّة"[٩]. يمثّل هذا، في رأينا في المقام الأوّل، اعترافًا بضرورة أن يظلّ الباحث متواضعًا. فلا يوجد نظام مفاهيميّ – أو كما يقول توماس كوهن: نموذج paradigm – يمكن أن يلخّص العلم كلّه (أو جميع النّظم). ولكن عندما نتحدّث عن الأطر المرجعيّة، علينا أن نلاحظ أنّ الحقائق ترتبط على الدّوام بما يمثّلها. ليس بوسعنا توصيف الحقائق على نحوٍ مختلف.

ومع ذلك، فإنّ وصفها في إطار هذه التصوّرات له وظيفة تتمثّل أوّلًا في تحديد الظّاهرة التي سيجري توضيحها: "أي أنّه، في السّواد الأعظم من الملاحظات التجريبيّة الممكنة، نحن ننتقي تلك التي تتّسم في الوقت نفسه بكونها ذات مغزى ضمن المخطّط نفسه وأنّها تشكّل معًا 'صلة انتماء'. هكذا فهي تساعد على توصيف الجوانب الأساسيّة لظاهرة ملموسة غدت موضع اهتمام علميّ"[١٠].

---

[٩] المصدر نفسه.

[١٠] بارسونز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

خذ جميع الظّواهر التي يمكن ملاحظتها تجريبيًّا، والتي تمثّل تكرارًا في مواقف مجموعة اجتماعيّة وسلوكيّاتها داخل المجتمع الشرق أوسطيّ الذي تطلق عليه تسمية عربيّ ومسلم: النّخبة الحاكمة، والنّخبة المعارضة، والنّقابات، ونخبة الطّبقة المتوسّطة، والمقاولون ورجال الأعمال، إلخ... إنّ الملاحظات التي نستطيع أن نسجّلها بشأنها تشكّل كمًّا هائلًا. يمكننا إذًا أن نجري عمليّة انتقاء: ماذا نريد أن ندرس (أيْ ما هو هدفنا العلميّ)؟ فإذا كانت القضيّة تدور حول رصد المواقف المتكرّرة – لنقلْ مثلًا – من انتخابات برلمانيّة (أو رئاسيّة) إلى أخرى، على مدى فترةٍ محدّدة (عقد أو عقدين من الزّمان...)، فإنّنا سنعزل عن كتلة البيانات الجزء المتعلّق بهدفنا من الدّراسة. وكلّما ضيّقنا الاختيار، زادت قدرتنا على تعليل ملاحظاتنا على نحوٍ أكثرَ دقّة. ومع ذلك، فإنّنا في محاولتنا تفسير ظاهرة التّكرار، على سبيل المثال، سيتعيّن علينا أن نربطها بإطار مرجعيّ، لأنّنا وجدنا أنّ هذا التكرار لن يكون له معنى خارج هذا الإطار.

قد نسمّي هذا الإطار الإسلام. وكلمة "الإسلام" في مقاربتنا لا تحمل أيّ دلالات أخرى غير تلك التي يتيحها التحليل السوسيولوجيّ. ومن المؤكّد أنّه لا ينبغي أن تُفهم هذه الكلمة من منظورٍ دينيّ: فنحن لا ننطلق من هذا المنظور (الخطاب الدينيّ أو الدين)، ولكن من منظور العلم. لذلك يتعيّن علينا أن نحدّد ذلك أيضًا في إطار علم اجتماع الأديان.

وإذا قمنا بتغيير الإطار المرجعيّ بالنسبة إلى المجتمع نفسه، فإنّ تحليلنا كلّه سيشمله التّغيير. فإن وضعنا، على سبيل المثال، المال (بدلًا من الإسلام) وبدأنا في تحليل النظام الاجتماعيّ أو السياسيّ على أساس هذه المرجعيّة، سنجد ظواهرَ ومواقفَ أخرى. وفي كلتا الحالتين فإنّ دور الإسلام أو دور المال سيكون حاسمًا.

في إطار هذه الدّراسة، فإنّ المال والدّين على حدٍّ سواء يقومان بأدوارٍ مهمّة في السّياسة، سواء في الشّرق الأوسط أو في الولايات المتّحدة. مع ذلك، فنحن لسنا بصدد دراسة سياسات الشّرق الأوسط إزاء الولايات المتّحدة، بل العكس. ولذلك نسعى لتحليل المواقف الأميركيّة تجاه الشّرق الأوسط في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، وتحديد ما إذا كانت دوافعها أيديولوجيّة أو خاضعة

لعواملَ أخرى، مثل الاحتياجات الماليّة والسياسيّة ومتطلّبات الحملات الانتخابيّة، والقواعد الاجتماعيّة والدّوائر الانتخابيّة للسياسيّين وشبكات الدّعم التي تسندهم، والاستثمارات الأجنبيّة، إلخ.

يبيّن لنا تحليل البيانات التي جُمعت من الملاحظة المباشرة أنّ السياسيّين (في الولايات المتّحدة والشرق الأوسط) غالبًا ما يستخدمون الإطارين المرجعيّين في آنٍ واحد (أي القيم الأخلاقيّة والدينيّة مع المتطلّبات الماديّة، شؤون الموازنة والماليّة، إلخ...) فيما يخلطون بينها لأغراضٍ معيّنة.

وعليه، لدينا إطاران مرجعيّان مختلفان يخدمان أحيانًا هدفًا واحدًا: هدف المرشّح لمنصبٍ سياسيّ أو هدف شاغل المنصب.

فإذا تمحور أحد هذين الإطارين حول القيم الأخلاقيّة والدينيّة، تغدو المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة مخفيّة أو في مكانة ثانويّة. وإذا وقع التّركيز على الشؤون الماليّة والدّعم المادّي والمصالح الاقتصاديّة الأخرى، فإنّ القيم الأخلاقيّة والدينيّة هي التي تغدو في مكانةٍ ثانويّة. ضمن ممارسة السّلطة قد ينشأ جدار بين الحقلين. قد يحدث، في الواقع، أن ينسى المعنيّون الأخلاق والدّين عند التّعامل مع شؤون الدولة أو المؤسّسات الصناعيّة أو العسكريّة الكبرى. هذا ينطبق على الولايات المتّحدة بقدر ما ينطبق على منطقة الشّرق الأوسط.

وعليه، فإنّ استخدام الإسلام كإطار مرجعيّ لا يجعل المجتمعات الشرق أوسطيّة أكثر أخلاقيّةً أو أكثر تديّنًا من المجتمع الأميركيّ. وبالمثل، فإنّ تركيز الحياة العموميّة على المصالح الانتخابيّة والإستراتيجيّة لا يجعل الولايات المتّحدة مجتمعًا أقلّ "أخلاقيّة" أو أقلّ "تديّنًا" من سواه. هذا هو سبب استخدامنا هنا مفهوم "الإطار المرجعيّ" ، لأنّه انطلاقًا من هذا المنظور نحن

نقارب الفعل[١١].

والسّؤال المهمّ الذي يُطرح الآن هو: من، يا ترى في الشّرق الأوسط، يفترض فيه أن يكون الطّرف المحاور بشأن هذه السّياسة؟

في الشّرق الأوسط اليوم، هناك نوعان من الأطراف الفاعلة التي يمكن للولايات المتّحدة أن تخوض معها حوارًا: المسؤولون الرسميّون (الحكومة، واللّاعبون الدوليّون أو المحلّيون، مدنيّون أو عسكريّون)، ثمّ البقيّة بما في ذلك أحزاب المعارضة والمجتمع المدنيّ. سنحاول في الجزء الثاني من هذا الفصل رسم الخطوط العريضة لمقاربة تستهدف أطرهم المرجعيّة. ولكن دعونا نبدأ أوّلًا بالنّظر في الإطار المرجعيّ للنّخب الأميركيّة.

الفاعلون الأميركيّون: الليبراليّون والمحافظون... توافقات وخلافات

كما لاحظنا سابقًا، فإنّ السّؤال الذي يبدو إشكاليًّا هنا، هو: على الرّغم من التغيير السياسيّ والأيديولوجي من إدارةٍ إلى أخرى، لماذا يستمرّ الانطباع لدى العديد في الشّرق الأوسط – ربّما باستثناء الإسرائيليّين – بأنّ الخطط الواسعة للسّياسة الأميركيّة في هذه المنطقة لا يمسّها الكثير من التّغيير؟

نعتقد أنّه يتعيّن علينا البحث في الإطار المرجعيّ للإجابة بصورةٍ صحيحة عن هذا السّؤال. ونفترض أنّ هذا الإطار يحتوي العديد من القيم التي يشترك فيها إلى حدٍّ ما الأميركيّون في كلا

---

[١١] انظر حول هذا الموضوع:

David Silverman,"The Action Frame of Reference," in:Sociological perspectives; Edited by Kenneth Thompson and Jeremy Tunstall,(Penguin Books- The Open University, 1971): 562 - 579.

الحزبين الرّئيسين.

الواقع أنّ هناك توافقًا مشتركًا بين النّخب الأميركيّة بشأن القيم الأساسيّة التي تخصّ الملكيّة الخاصّة والحكومة ذات الصلاحيّات المحدودة، والحرّية الفرديّة، واحترام القانون. ومن دون الخوض في تفاصيل الشّؤون الداخليّة، يتعيّن علينا أن نتذكّر – وهذا هو اهتمامنا المباشر هنا – أنّ هذا الإجماع يشمل أيضًا "الرّغبة في ممارسة النّفوذ في الشّؤون العالميّة (...) والحفاظ على دفاعٍ وطنيّ قويّ، وحماية كلّ الحكومات الموالية للغرب من التّخريب الداخلي والعدوان الخارجيّ "[١٢]. ونلاحظ أنّ هذا الإطار المرجعيّ قويّ بما يكفي لتشكيل تناوب توافقيّ بين النّخب التي حكمت الولايات المتّحدة منذ الحرب العالميّة الأولى على أقلّ تقدير، عندما خرجت البلاد من عزلتها للدّفاع عن حلفائها الأوروبيّين وعن الديمقراطيّة والقيم المشتركة التي تربطهم معًا، كما دلّ على ذلك برنامج النّقاط الأربع عشرة للرّئيس ويلسن. ومن ناحيةٍ أخرى، علينا أن نلاحظ أنّ الدّفاع عن حكومة حليفة ضدّ عدوّ خارجيّ ليس مثل الدّفاع عنها ضدّ "التّخريب الداخليّ". ففي الحالة الأخيرة، تكون حكومة الولايات المتّحدة ملزمة بالتدخّل والتورّط في معركةٍ لا تعنيها ولا تعني الشّعب الأميركيّ. ومن هنا يصبح مفهومًا لماذا يرتدّ الشعب الأميركيّ في بعض الأحيان ضدّ الحكومة، كلّما توفّر يقين أنّها متورّطة في معركة خارجيّة غريبة تمامًا على مواطني الولايات المتّحدة، مع كلّ ما يترتّب على ذلك من تضحيات.

ثمّة كذلك افتراض أنّه إذا كانت الليبراليّة هي الأيديولوجيّة السّائدة للنّخبة الأميركيّة، فقد لا تكون الجماهير الأميركيّة العريضة تشارك نخبتها في ذلك. غير أنّ الافتراض نفسه يمكن أن يطرح بالنّسبة إلى أيديولوجية المحافظين. فمقترحات الإصلاح الديمقراطيّ في التاريخ الحديث جاءت، في الواقع، أساسًا من الطّبقة العليا: فرانكلين روزفلت، أدلاي ستيفنسن، أفريل هاريمن ، جون كنيدي، إلخ...

---

[12] Thomas R. Dye, L. Harmon Zeigler, *The Irony of Democracy: An Uncommon Introduction to American Politics*; fifth edition, (Duxbury Press, Monterey, California, 1981): 134.

ووفقًا لداي وزايغلر، فإنّ الفلسفة الليبراليّة تؤدّي حتمًا إلى اعتماد "الشّعور بالمسؤوليّة الوطنيّة عن تحقيق الرّفاه في العالم، وهذا بدوره يؤدّي إلى تورّط الولايات المتّحدة في الحرب"[١٣]. يحدث هذا لأنّ "الرّوح التبشيريّة لليبراليّة تسعى إلى تحقيق الحرّية، وحقّ تقرير المصير، والحرّية المدنيّة، والحكومة المحدودة السّلطات، والمقاولة الخاصّة، لجميع شعوب العالم"[١٤]. ويذهب هذان الباحثان إلى أنّ الحروب الكبرى التي تورّطت فيها الولايات المتّحدة الأميركيّة خلال القرن العشرين جرت في عهود رؤساء ليبراليّين. هكذا يشيران إلى الرئيس وودرو ويلسون (الحرب العالميّة الأولى)، وروزفلت (الحرب العالميّة الثّانية) ، وترومان (كوريا)، وجونسون (فيتنام). بحيث يثار السؤال: هل من قبيل المصادفة أنّ هذه الحروب كلّها وقعت "في ظلّ هذه الإدارات بالذّات؟ أم أنّ المسألة تتعلّق بذلك العنصر في الفلسفة الليبراليّة"[١٥] الذي قد يكون دفع بالولايات المتّحدة إلى الحلبة الدوليّة والحرب؟

بيد أنّنا لا نشاطر وجهة النظر هذه. ولدينا ملاحظتان بخصوص هذا الموضوع:

* أوّلًا، صحيح أنّ الرّؤساء الأربعة الذين سبقت الإشارة إليهم ينتمون إلى الحزب الديمقراطيّ. غير أنّ الرّؤساء الجمهوريّين خاضوا كذلك حروبًا. وأكثر من ذلك، فإنّ الجمهوريّين هم الذين خصّصوا أكبر ميزانيّات للدّفاع، بدءًا بالرئيس دوايت أيزنهاور الذي استخدم وكالة المخابرات المركزيّة كما لم يفعل أحد من قبل، للتدخّل وتغيير الحكومات الأجنبيّة: أبرز مثال على ذلك الإطاحة بالحكومة الوطنيّة لمحمد مصدق في إيران (١٩٥٣)، والإطاحة بحكومة الرئيس جاكوبو أربينز غوزمان Jacobo Arbenz Guzman(غواتيمالا) بعد سنة من ذلك. وعندما بدأ الأميركيّون في تدريب المنفيّين الكوبيّين لإسقاط نظام فيدل كاسترو، كانت الإدارة لا تزال تخضع لرئاسة

---

[13] Dye and Zeigler, op. Cit.135.

[١٤] المصدر نفسه.

[١٥] المصدر نفسه.

أيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١) – وهو ما أدّى فيما بعد إلى عمليّة خليج الخنازير الفاشلة تمامًا (نيسان / أبريل ١٩٦١) خلال فترة رئاسة جون كينيدي.

مرّةً أخرى، نجد الرئيس دوايت أيزنهاور نفسه هو الذي زاد ميزانيّة سلاح الجوّ والأسلحة النوويّة زيادةً ملحوظة. ولا ننسى أنّ إدارة أيزنهاور كانت تدفع أكثر من ٧٥% من تكلفة حرب الهند الصينيّة التي كانت تقودها فرنسا في عام ١٩٥٤، وأنّها واصلت اتّباع سياسة عدوانيّة تجاه فيتنام بعد انسحاب القوّات الفرنسيّة.

ولعلّ ريتشارد نِكسن (١٩٦٩-١٩٧٤) كان أكثر اهتمامًا بالشّؤون الخارجيّة من السياسة الداخليّة، قبل أن تطغى عليه فضيحة ووترغيت. صحيح أنّ نِكسن، بمعيّة هنري كيسنجر قد بدأ سياسة الانفراج والانفتاح على الصّين، ولكنّه أيضًا الرّجل الذي أمر بعمليّة القصف الشّديد ضدّ كمبوديا وغزوها. لذلك كانت ردود الفعل التي حصلت في الولايات المتّحدة تتمثّل في أوسع التّظاهرات المناهضة للحرب في التاريخ الأميركيّ. وإدارة ريتشارد نِكسن أيضًا هي التي نظّمت في عام ١٩٧٣ الجسر الجوّي لمدّ إسرائيل بالأسلحة الأميركيّة، ممّا وضع العالم على حافة حربٍ نوويّة مع الاتّحاد السوفييتيّ. وإدارة نِكسن الجمهوريّة هي نفسها أيضًا التي نظّمت الانقلاب العسكريّ على نظام سلفادور أللِيندي في تشيلي الذي أتى بطغمة بينوشيت العسكريّة الفاشيّة إلى سدّة الحكم.

أمّا بالنّسبة إلى الرّؤساء الجمهوريّين ريغان وبوش الأب والابن فقد اتّبعوا سياسات هجوميّة، وزادوا الميزانيّة العسكريّة، وأمروا بالتدخّل المسلّح في الخارج.

* وتتمثّل النقطة الثانية في أنّه لا يوجد أيّ دليل على أنّ الرّؤساء الموسومين بالليبراليّين قد كانوا هم الذين بدأوا في إشعال الحروب، كما يشير داي وزايغلر. في الواقع، ليس للحرب العالميّة الأولى، ولا الحرب العالميّة الثانية أيّ صلةٍ مباشرة بالولايات المتّحدة أو بانتخاب رئيسٍ ليبراليّ.

فأسباب الحربين العالميّتين الأولى والثانية تكمن في أوروبا ولا علاقة للفلسفة الليبراليّة الأميركيّة بهما. وعلاوةً على ذلك، فإنّ الولايات المتّحدة، على حدّ علمنا، قد تردّدت طويلًا قبل دخول الحرب، إذ انتُخب الرئيس وودرو ويلسن في عام ١٩١٢، وكان من دعاة السّلام. واندلعت الحرب في عام ١٩١٤. وطوال فترة ولايته الأولى كلّها رفض إدخال الولايات المتّحدة في الحرب. ولم يقرّر المشاركة في الحرب إلّا بعد إعادة انتخابه للرّئاسة في عام ١٩١٦ وليس قبل عام ١٩١٧، بعد أن جرّب كلّ ما هو ممكن لتجنّب ذلك. أمّا بالنّسبة إلى الرّئيس فرانكلين ديلانو روزفلت، فإنّها كذلك قصّة تردّد طويل. وهو الرّئيس الوحيد الذي انتُخب أربع مرّات على التّوالي[١٦]. كانت الأولى في عام ١٩٣٢، والثانية في عام ١٩٣٦، والثالثة في عام ١٩٤٠، والرابعة في عام ١٩٤٤. وقد أتاح ذلك ما يكفي من الوقت لروزفلت ليشهد صعود النازيّة في أوروبا ويرى تهديدها يتبلور. وعندما اندلعت الحرب في عام ١٩٣٩ كان الرّئيس روزفلت، على ما يبدو، راغبًا في مساعدة فرنسا وبريطانيا. ولكن حتّى بعد سقوط باريس – الذي مثّل صدمةً للأميركيّين – لم تدخل الولايات المتّحدة رسميًّا الحرب حتّى هجوم اليابان على ميناء بيرل هاربور يوم ٧ كانون الأوّل / ديسمبر عام ١٩٤١. وهنا أيضًا نرى بوضوحٍ أنّ الفلسفة الليبراليّة الأميركيّة ليس لها علاقة تُذكر بحرب فُرضت على الولايات المتّحدة. وإذا كان على المرء أن يعترف بنوعٍ من التّقارب بين دولٍ مثل بريطانيا والولايات المتّحدة وفرنسا التي تُعدّ تقليديًّا معاقل الليبراليّة، ينبغي ألا ننسى أنّ هذه الحرب قد خلطت الأوراق، وربطت ما بين أعداء أيديولوجيّين (الولايات المتّحدة واتّحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السوفييتيّة) باعتبارهما حليفين في المعركة المشتركة ضدّ النازيّة. ولذلك من المستحيل وضع الحرب على حساب الفلسفة الليبراليّة.

[١٦] ردًّا على الفترة الطويلة لهذا الحكم ، شُرع التعديل الثاني والعشرون للدستور الأميركي وصودق عليه في عام ١٩٥١ لتحديد عدد المرّات التي يخدم فيها شخص واحد بإثنتين فقط.

صحيح أنّ الأوضاع ستتغيّر مع الرئيس هاري س. ترومان[١٧]، إذ ستنخرط الليبراليّة في حربٍ حقيقيّة أو باردة ضدّ الشيوعيّة. هذا هو السّبب الذي جعل بعض المراقبين للسّاحة الدوليّة يعدّون الحربين الكوريّة والفيتناميّة جزءًا من "اللّعبة الكبرى" المتّصلة بالحرب الباردة بين الكتلتين الدوليّتين اللّتين تزعّمتهما الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي.

ولكن هنا أيضًا، ينبغي الإشارة إلى أنّ الولايات المتّحدة لم تعلن الحرب صراحةً. فعندما غزت كوريا الشماليّة كوريا الجنوبيّة في ٢٥ حزيران / يونيو عام ١٩٥٠[١٨]، كان العدوان في الواقع مفاجئًا حتّى بالنّسبة إلى الأميركيّين. ففي ٢٠ حزيران / يونيو، أي قبل أيّامٍ قليلة من ذلك الحدث، أبلغ دين أشيسون (وزير الخارجيّة الأميركيّ في عهد الرئيس ترومان) الكونغرس أنّه ليس ثمّة احتمال لنشوب الحرب. والرئيس ترومان نفسه، اتّصل به (مساعدوه) بعد ساعاتٍ من بدء الغزو، وكان مقتنعًا بأنّها بداية الحرب العالميّة الثالثة.

كانت هناك عدّة أسباب وراء الردّ الأميركيّ، بما فيها تعرّض الرئيس هاري ترومان لضغوطٍ قويّة من جانب السناتور الجمهوريّ جوزيف مكارثي الذي جعل من الحملة المناهضة للشيوعيّة حصانه في المعركة. وقد وُجّهت لليبراليّين الذين كان يمثّلهم على نحوٍ ملائم، ترومان والحزب الديمقراطي، تهمٌ بالضّعف في الكفاح ضدّ الشيوعيّة، وحتّى بالتسبّب في ضياع الصّين. وهكذا أصبحت حماية تايوان هدفًا مهمًّا، وأصبح ترك كوريا الجنوبيّة للشيوعيّين اعترافًا بالهزيمة. كانت تلك فرصة لكي يعلن الرئيس إستراتيجيّة جديدة باتت تُعرف بـ "مبدأ ترومان". ولكن الأهمّ هنا هو التأكيد على حقيقة أنّ الجمهوريّين المحافظين كانوا على درجة من القلق لا تقلّ عمّا كان عليه الديمقراطيّون الليبراليّون. في الواقع أنّ الليبراليّة نفسها تطوّرت. ومن الآن فصاعدًا، سوف يدافع

---

[١٧] الرئيس الثالث والعشرون الذي دخل البيت الأبيض في يوم ١٢ من شهر نيسان / أبريل ١٩٤٥ في أعقاب وفاة الرئيس المنتخب روزفلت يوم ٢٠ كانون الثاني / يناير عام ١٩٥٣.

[١٨] سقطت سول عاصمة كوريا الجنوبيّة يوم ٢٨ حزيران / يونيو عام ١٩٥٠.

الجمهوريّون أيضًا عن هذه الفلسفة، وتلك هي النقطة التي نكتشف فيها إجماع النّخب الأميركيّة الأساسي، والذي سنلاحظه أيضًا في حالاتٍ أخرى في التاريخ الحديث. هذا الإجماع هو ما يفسّر لنا لماذا نرى كلا الحزبين الأميركيّين، حين يكونان في السلطة، يخوضان الحروب من دون أن يواجه أيٌّ منهما انشقاقًا ذا مغزى من شأنه عرقلة الجهد الوطنيّ.

على أيّ حال، فقد تبنّت النّخبة الأميركيّة، الموسومة بالليبراليّة مذهب الاحتواء الذي التزمت به الولايات المتّحدة، في سعيها من أجل وقف توسّع الحركات الثوريّة الشيوعيّة أو إبطائه، لا سيّما من خلال دعم الحكومات التي تعلن عن محاربة الشيوعيّة.

وقد أدّى هذا إلى أن تدعم الولايات المتّحدة أنظمة متسلّطة واستبداديّة في العالم الثالث (والشرق الأوسط) نصّبت نفسها معادية للشيوعيّة، ممّا تسبّب في ارتفاع المشاعر المناهضة لأميركا في هذه البلدان. فكانت سمعة الولايات المتّحدة كبلد حرّيات وكمدافعٍ عن الحرّية مثلما كانت تبدو إبّان الحرب العالميّة الثانية، أولى ضحايا مثل هذا السّلوك. غير أنّ النّخبة الأميركيّة استمرّت في تجاهل هذا التّآكل (في سمعة بلادها). وهو ما أدّى سريعًا إلى استنتاج أنّ هذه النخبة قد اختارت أن تضحّي بالنّضال من أجل الديمقراطيّة في العالم الثالث للحفاظ على حرّية الدول الغربيّة الغنيّة. (وما يثير الغرابة بالفعل أنّه في ظلّ إدارة الرئيس جورج دبليو بوش عُدّ الهدفان مرتبطين: أي النّضال من أجل الديمقراطيّة في العالم الثالث، والحفاظ على حرّية الدّول الغربيّة). ومن الآن فصاعدًا، لم يعد العالم منقسمًا إلى قسمين: الشّرق والغرب، بل انضاف إلى ذلك تقسيم آخر بين الشّمال والجنوب. فمن جهة، هناك البلدان الغنيّة والليبراليّة المتقدّمة، ومن جهةٍ أخرى البلدان النّاشئة والفقيرة المدقعة، المعرّضة لأمراض التخلّف. وفي هذا الصّراع، كانت النّخبة

الحاكمة الأميركيّة في كثيرٍ من الأحيان "سخيّة" في تعاملها مع حلفائها من بلدان الجنوب، ولكن الثّمن كان في الغالب التّضحية بالقيم التي تؤمن بها تلك النّخبة نفسها[١٩].

كما أسلفنا، في ظلّ إدارة جورج دبليو بوش، بعد أحداث ٩ / ١١/ ٢٠٠١، كان ثمّة اعتقاد أنّه من أجل الحفاظ على السّلام الاجتماعيّ والحرّية في البلدان الغربيّة، هناك حاجة إلى الانخراط على نحوٍ أكثر جدّية في النّضال من أجل الديمقراطيّة في العالم الثالث (بما في ذلك الشّرق الأوسط). وكان بالإمكان أن يكون هذا اختيارًا ممتازًا لو أنّهم بدلا من اللّجوء إلى قوّة السّلاح لتحقيق هذا الالتزام، جرّبوا أوّلًا "القوّة النّاعمة". وفي واقع الأمر، جعلت إدارة بوش من الكفاح من أجل الديمقراطيّة في الشّرق الأوسط، والذي لا يزال يمثّل حاجةً حقيقيّة للشّعوب المعنيّة، وجهًا من وجوه حملتها الدوليّة لمكافحة الإرهاب أو "انعكاسًا" لها. بعبارةٍ أخرى، فقد حوّلت قضيّة سياسيّة إلى مشكلة أمنيّة.

غير أنّ هاتين القضيّتين مختلفتان تمامًا ومتناقضتان في بعض الأحيان. فمن الواضح هنا أنّ الإطار المرجعيّ لإدارة جورج دبليو بوش يختلف عن الإطار المرجعيّ للجماهير ونخبها في الشرق الأوسط. ففي الشرق الأوسط، لا يُعدّ النّضال من أجل الديمقراطيّة في الواقع ذا صلة وثيقة بالأمن القوميّ. وعلاوةً على ذلك، نجد المطالب الديمقراطيّة في بعض البلدان تتعارض في بعض الجوانب تمامًا مع المقتضيات الأمنيّة الحكوميّة[٢٠]. والمثال الأكثر واقعيّةً هنا هو بعض الأحزاب اليساريّة أو الإسلاميّة التي حظر نشاطها "لأسبابٍ أمنيّة"[٢١]، بينما في ظلّ دولة

---

[١٩] لم تتوقّف المكارثية، في الواقع عند أعتاب الولايات المتحدة. فحتّى بعد هزيمتها في الولايات المتحدة، استمرّ ضحاياها في التساقط في بلدان الجنوب، ولا سيّما في العالم العربي– الإسلاميّ. فقد درج قادة هذه الأنظمة على حظر أيّ معارضة من خلال اتّهام المعارضين بارتكاب جريمة مزدوجة: الشيوعيّة والإلحاد.. وهو سلوك لم يؤدّ خدمةً لصورة الولايات المتّحدة في المنطقة.

[٢٠] ظهر هذا واضحًا منذ اندلاع ثورات الربيع العربيّ، وسقوط عشرات الضّحايا، بل المئات والآلاف، برصاص قوّات الأمن والجيش.

[٢١] للأمن القومي في هذه البلدان مفهوم مختلف تمامًا عمّا نراه في الغرب. فبينما يرتبط هذا المفهوم في الولايات المتّحدة بأمن الناس والمؤسّسات الديمقراطية، نجده يُستخدم في الشرق الأوسط لحماية مصالح الديكتاتور وعائلته وقبيلته ومؤيّديه.

ديمقراطيّة بإمكان هذه الأحزاب نفسها أن تتعايش مع غيرها. من ثمّ نشأ استنتاج أنّ الكفاح من أجل الديمقراطيّة في الشّرق الأوسط لا يمكن أن يكون إلّا تآمريًّا مخرّبًا. فالمحافظون الجدد لم يفهموها خطأً: هناك، في الشرق الأوسط، تتعارض الاحتياجات الديمقراطيّة بالتأكيد مع متطلّبات الأمن. فمن أجل إرساء الديمقراطيّة، ينبغي أوّلًا الإطاحة بالدولة البوليسيّة. لأنّها هي "العقبة". بيد أنّ المشكلة هي أنّه من دون دولة لا يمكن بناء أيّ شيء. ومع ذلك، بادرت إدارة بوش إلى إسقاط اثنتين من الدّول البوليسيّة: نظام طالبان في أفغانستان، ونظام البعث في العراق. فهل الأنظمة التي تولّت الحكم بعد ذلك في البلدين أكثر ديمقراطيّة؟ تلك هي النقطة التي ينقلب فيها الوضع: قد تكون الدولة السلطويّة أو البوليسيّة السابقة انتهت، ولكن المشاكل المتعلّقة بسلامة الأشخاص والجماعات والمؤسّسات تفاقمت على نحوٍ دراماتيكيّ. المعضلة في هذه المنطقة، إذن، هي: هل ينبغي تدمير الدولة السلطويّة من أجل بناء الديمقراطيّة، والمخاطرة بالتالي بتوطين هذا النّوع من الفوضى الذي نرى منذ الحرب في العراق أو أفغانستان؟

إضافةً إلى هذه المعضلة، نرى أنّه حيثما واجهت النّخب الحاكمة في الولايات المتّحدة حالاتٍ حرجة في الشرق الأوسط أو في أيّ مكانٍ آخر، فإنّ هذه النّخب غالبًا ما تأخذ بالخيار الذي يخدم ما تراه مصالح إدارتها حتّى لو كان ذلك الخيار يتعارض ليس فقط مع أخلاقيّاتها وقيمها الخاصّة، وإنّما أيضًا مع أيّ قيم أخلاقيّة. هذا الخيار هو خيار سياسة الإمبراطوريّة. لا يمكن إدارة إمبراطوريّة بالنّوايا الحسنة فحسب. هذا ما يتيح تفسير الحالة التّالية: عندما يتّخذ القرار بإسقاط واحدة من بين عدّة ديكتاتوريّات، فإنّ الاختيار يقع على الدولة التي يوجد فيها أكبر احتياطيّ للنّفط. فالمكاسب أكثر أهمّية. مع ذلك، غير بعيد عن هذا البلد ثمّة دكتاتور منخرط هو الآخر تقريبًا في الانتهاكات نفسها. ولكن نراهم لا يسمحون له بالعيش وحسب، وإنّما يُدعى أيضًا إلى البيت الأبيض "لتشجيعه على أن يبدي مزيدًا من الاحترام لحقوق الإنسان"!

فـ "الخير" الذي أراد الليبراليّون الأميركيّون نشره في جميع أنحاء العالم كان، على حدّ تعبير الباحثيْن داي وزايغلر، "غير مقبول وليس مفهومًا من جانب النّخب والجماهير في العديد من الدول. وكانت النتيجة قدرًا كبيرًا من إراقة الدّماء والعنف"[٢٢]، وهو ما تتحمّل مسؤوليّته إدارات "حسنة النيّة وذات دوافع خيّرة". وقد استشهد الباحثان بضابطٍ أميركيّ رفيع المستوى ممّن خدموا في فيتنام لخّص المعضلة الليبراليّة في هذه الكلمات: "كان من الضروريّ تدمير القرية من أجل إنقاذها". ولكن هذه الملاحظة لن تكون صحيحة دون أن نضيف أنّ المحافظين قد فعلوا الشّيء نفسه الذي فعله الليبراليّون، وأكثر، أنّه في هذا السّياق ليس هناك فرقٌ إلّا في درجة التورّط الخارجيّ.

هكذا بات واضحًا أنّ الرّغبة في ممارسة الولايات المتّحدة نفوذها في الخارج هي جزء من توافق النّخب فيها، على الرّغم من تعارض هذه الرغبة أحيانًا مع ما تريده الجماهير. لكن المشكلة أكثر تعقيدًا في الواقع ، بما أنّ "سخرية الديمقراطيّة"، ونستعير هنا عنوان كتابٍ سبق ذكره، هي أنّ الحكومة هي حكومة النّخب. وبعبارةٍ أخرى، فمن أجل تغيير مجرى الأحداث قد تتدخّل الجماهير ولكن في الممارسة العمليّة، فإنّ النّخب هي التي تصنع القرار. ومع ذلك قد لا تكون النّخبة الحاكمة، على الدوام، حرّة في تحرّكها. فعندما لا تكون هذه النخبة رهينة حساباتها الانتخابيّة، فإنّها تبقى رهينة المجمع الصناعيّ العسكريّ ومصالح الشركات التجاريّة الكبرى.

ولهذه الفرضيّة على الأقلّ ميزة شرح لماذا لم يكن بإمكان القوّات الأميركيّة أن تنسحب من العراق بالسّرعة التي كان يتمنّاها البعض، على الرّغم من الخسائر الأميركيّة الهائلة في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وارتفاع الغضب الشعبيّ ضدّ سياسة بوش في هذا البلد.

---

[22] Dye and Zeigler, op. Cit.135.

المشكلة هي أنّه مع عدم حلّ النّزاع مع إيران بشأن الملفّ النوويّ، واجهت إدارة أوباما معضلة سحب جميع القوّات، مع احتمال ترك المجال مفتوحًا لجميع أنواع المتطرّفين (السنّة، أوالشّيعة الموالين لإيران)، في حين أنّ إطالة أمد وجودها ستكون لها أيضًا نتائج سلبيّة وغير مثمرة وتعرّض الإدارة الأميركيّة لجميع أنواع الانتقادات. وقد فضّل الرئيس باراك أوباما الخيار الأوّل. حوّلت هذه الحالات المعقّدة الشّرق الأوسط على مرّ السّنين إلى معضلة أو ورطة حقيقيّة لجميع الرؤساء الأميركيّين، ديمقراطيّين وجمهوريّين.

وسنوضّح الآن كيف أنّ خصائص النّخب الحاكمة في الولايات المتّحدة، تبدي ميلًا إلى التماثل في ردود الفعل والمواقف في السّياسة الخارجيّة.

الطّبقة الحاكمة

"النّخب، وليس الجماهير، هي التي تحكم أميركا"[٢٣]. هذا ما ينبغي اعتباره فكرةً أساسيّة. ومن المهمّ تذكّره، لأنّ الحكم الديمقراطيّ لا ينبغي أن يخلط بـ "حكم الجماهير rule of the masses " أو أيّ مفهوم خاطئ آخر. والمسألة مهمّة أيضًا لأنّه يجب أن يكون واضحًا أنّ صنّاع السّياسة، سواء في الشرق الأوسط أو في أيّ مكانٍ آخر، ليسوا النّاس في الشارع، وإنّما نخب الحكم[٢٤]. من هذا المنظور، يشير الكاتبان داي وزايغلر إلى أنّ أيّ تحليل للسّلطة يجب أن يأخذ في الاعتبار المقاربة التي تضع القرارات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في أيدي أقلّية صغيرة. فإذا كانت "الديمقراطيّة هي الحكم الذي يمارسه الشّعب" فإنّ بقاءها على حدّ قولهما "يقع على عاتق النّخب". وتلك هي النقطة بالضّبط التي تكمن فيها سخرية الديمقراطيّة، وهو ما يعني في الواقع أنّه "على النّخب أن تمارس الحكم بحكمة إذا أريد لـ 'حكومة الشّعب' البقاء على قيد الحياة"[٢٥].

لقد بنى الكاتبان داي وزايغلر فرضيّتهما على النموذج النخبويّ elitist paradigm الذي تقوم فكرته المركزيّة على أساس أنّ جميع المجتمعات تنقسم إلى طبقتين: الأقلّية التي تحكُم والأغلبيّة التي تُحكَم. وقد صاغ هذه الفكرة المنظّر الإيطاليّ غايتانو موسكا بالطريقة التالية: "في كلّ المجتمعات – من المجتمعات المتخلّفة جدًّا، وتلك التي شهدت إلى حدٍّ بعيد بزوغ فجر الحضارة البشريّة، وصولًا إلى المجتمعات الأكثر تطوّرًا وقوّةً –تظهر هناك طبقتان – طبقة تَحكُم وطبقة تُحكَم. الطبقة الأولى، وهي على الدوام أقلّ عددًا، تؤدّي كلّ الوظائف السياسيّة وتحتكر السّلطة، وتتمتّع بالمزايا التي تتيحها مواقع النّفوذ، في حين أنّ الطبقة الثانية، التي هي الأكثر عددًا،

---

[٢٣] بهذه الجملة استهلّ توماس داي وهارمن زايغلر كتابهما: "سخرية الديمقراطيّة"، فاختارا بذلك تحليلًا مستندًا بصورة أساسيّة إلى سوسيولوجيا النّخبة .Dye and Zeigler, op. Cit.3

[٢٤] إحدى الأفكار التي تبنّاها أسامة بن لادن – وكان ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تطبيقها وبرهانها– هي أنه بما أنّ الولايات المتحدة ديمقراطية، فإنّ الناس في الشارع يتحمّلون المسؤوليّة نفسها التي تتحمّلها حكومتهم عمّا يحدث في الشرق الأوسط. ولذلك "يحقّ" معاقبتهم عن طريق القتل الجماعيّ. وهذا يبرّر في عينيه أيّ عملية إرهابيّة (جهاديّة). وهو بالتأكيد ليس الوحيد الذي يفكّر بهذه الطريقة.

[25] Dye and Zeigler, op. Cit. 4.

تخضع لتوجيه الطّبقة الأولى وسيطرتها، على النّحو الذي لا يزال يتّسم إلى حدٍّ ما بالتعسّف والعنف"[٢٦].

وفي نظر موسكا، ليست النّخب من نتاج الرأسماليّة أو الاشتراكيّة، ولا هي من نتاج التّصنيع أو التّنمية التقنية. فكلّ المجتمعات – اشتراكيّة، رأسماليّة، زراعيّة، صناعيّة، تقليديّة، متقدّمة، إلخ... – تخضع لحكم النّخب، لأنّ كلًّا منها في حاجةٍ إلى قادة يتعيّن عليهم، من أجل الحفاظ على مواقعهم، الحفاظ على التنظيم الاجتماعيّ.

في الولايات المتّحدة، ينحدر أعضاء النّخبة من جماعات الأثرياء المتعلّمين، الأنكلو– سكسون، البيض البروتستانت، ممّن يحتلّون مناصبَ مرموقة أو مواقعَ تثير الحسد الاجتماعيّ. وبحسب الكاتبين، ينحدر أعضاء النّخب الأميركيّة من الطّبقة العليا، من أولئك الذين يملكون جزءًا من المؤسّسات الاجتماعيّة أو يهيمنون عليها: "الصّناعة والتّجارة والماليّة والتّعليم والجيش، والاتّصالات، والمنظّمات المدنيّة، والقانون"[٢٧]. وهذه ملاحظة يجدر أن نتذكّرها، حتّى لا نتساءل بسذاجة: لماذا يوجد هناك دائمًا تواطؤٌ بين النّخب الحاكمة والشّركات الكبرى ؟ فإذا كانت الطبقة السياسيّة مندمجة في النّظام من الأساس، فإنّ وظيفة خدمة النّظام بما يحقّق له الاستدامة أمر مضمون.

من الواضح، أنّنا إذا قارنّا هذا مع النّخب في الشرق الأوسط، لا يمكن أن نجد النّمط نفسه: ففي هذه المنطقة لا تخدم النّخب النظام. فالعكس هو الصّحيح. وفضلًا عن ذلك، لا تبدو مندمجة في البلد، وإنّما "مطعمة" و"غريبة". هذا هو سبب وقوف الدولة في الشّرق الأوسط ضدّ

[26] Gaetano Mosca, *The Ruling Class*; (New York. McGraw-Hill, 1939: 50); and in: Dye and Zeigler op. Cit.5.

[27] Dye and Zeigler, op. Cit. 6.

المجتمع[٢٨].

ولكن ما يميّز النّخب في الولايات المتّحدة هو حالة التّوافق consensus التي تجمع بينها في ما يتعلّق بالقواعد الأساسيّة للنظام الاجتماعيّ. لذلك يمكن القول إنّ هذا التوافق هو الإطار المرجعيّ لتلك النّخب. هناك اتّفاقٌ، في الواقع، على كلّ من "القواعد الأساسيّة للّعبة، وكذلك على استمرار النّظام الاجتماعيّ نفسه"[٢٩]، وهذا لا ينفي طبعًا حالات عدم الاتّفاق والاختلافات والتّنافس.

وهكذا فإنّ أسس الإطار المرجعيّ التوافقيّ للنّخب الأميركيّة تتمثّل في "حرمة الملكيّة الخاصّة، والحكومة محدودة الصلاحيّات، والحرّية الفرديّة"[٣٠].

ثمّة ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام: إنّ سياسات الحكومة، وفقًا للكاتبين داي وزايغلر، لا تقرّرها الجماهير – التي توصف بأنّها نسبيًّا سلبيّة ولا مبالية وتفتقر إلى المعلومات – من خلال الانتخابات أو من خلال الأحزاب السياسيّة. فهذه المؤسّسات، عمومًا، ليس لها سوى قيمة رمزيّة: "إنّها تساعد في ربط الجماهير بالنّظام السياسيّ من خلال منحها دورًا تؤدّيه يوم الانتخابات وحزبًا سياسيًّا تتماهى معه"[٣١].

وإذا تساءل المرء: كيف يمكن ضمان الاستمراريّة الديمقراطيّة للنظام؟ فإنّ الجواب هو أنّه في الولايات المتّحدة، ليست الجماهير وإنّما النّخبة هي التي تلتزم بالحفاظ على القيم الديمقراطيّة؛ وهذه الحالة، وفقًا للكاتبين داي وزيغلر، تمثّل وجهًا آخرَ من سخرية الديمقراطيّة. وربّما يكون من

---

[٢٨] حلّل برهان غليون هذه المشكلة في العديد من أعماله. انظر، على سبيل المثال، داء العرب: الدولة ضدّ الأمّة
The Arab malaise: the state against the nation, (Paris, La découverte, col. Cahiers libres, 1991,)
أو مجتمع النخبة (تحرير معهد الإنماء العربي. بيروت، ١٩٨٦) باللغة العربية.

[29] Dye and Zeigler, op. Cit.7.

[٣٠] المصدر نفسه.

[31] Dye and Zeigler, op. Cit. 8.

المناسب أن نقول إنّ هذه النقطة الأخيرة تلخّص الفرق كلّه بين النّخبة الأميركيّة ونخب الشّرق الأوسط – وخاصّةً تلك التي تحتلّ مواقع السّلطة – والتي ما زالت هذه القيم نفسها غريبة عليها. لقد بقيت القيم الديمقراطيّة في الولايات المتّحدة على قيد الحياة لأنّ النّخب تهتمّ بدعمها، باعتبارها تشكّل "قواعد اللّعبة"، اهتمامًا أكبر بكثير ممّا تفعله الجماهير. إنّ النّخب هي أوّلًا جميع أولئك القادة الذين يسيطرون على الحكومة والصّناعة والتعليم والشّؤون المدنيّة. وتمكّنت الديمقراطيّة من البقاء أيضًا، لأنّ الجماهير تستجيب لمُثُل هذه النّخب وعملها: "إنّ الملاحظة التجريبيّة التي تفيد بأنّ سلوك الجماهير عادةً ما يستجيب لمواقف النّخبة السياسيّة ومقترحاتها وطريقة عملها، تدعم بشكلٍ أكبرَ الفكرة القائلة إنّ مسؤوليّة الحفاظ على "قواعد اللّعبة" لا تقع على كاهل النّاس، وإنّما على عاتق النّخب"[٣٢].

التّنافس بين الكاوبوي (رعاة البقر) واليانكيز

ينتمي جورج دبليو بوش إلى نخبةٍ خاصّة جدًّا وهبت ثقافة معيّنة، ورؤية للعالم تمثّل جانبًا من جوانب المجتمع الأميركيّ، لكنّها مع ذلك تنطوي على تأثيرٍ يصل إلى ما هو أبعد من مجال نفوذها المباشر. إنّها ثقافة ولاية تكساس أو الحدود الغربيّة. وهذه هي الحال أيضًا بالنّسبة إلى مناطق مختلفة من الولايات المتّحدة:

على سبيل المثال، يعزى أحيانًا ذلك التيّار المحافظ المعادي للأجانب والأفكار الأجنبيّة إلى مناطق الجنوب. ومع ذلك، فإنّ جنوب الولايات المتّحدة يكاد يكون كيانًا يقف مستقلًّا، بسبب ما أنتجه من تاريخٍ وثقافة. وينطبق الأمر نفسه على ثقافة الحدود الغربيّة التي تبرز صورة الرجل

[32] Peter Bachrach, *The Theory of Democratic Elitism*: *A Critique*. (Boston. Little Brown, 1967): 47-48, in: Dye and Zeigler, op.Cit. 17.

التكساسي كمقاتل، حامل دومًا سلاحه، رمزًا للرّجل المفعم بالحركة والفعل، الذي يكافح ضدّ الخطيئة ويقاومها، وفقًا لبعض التّوصيفات.

في الواقع، يمكن ملاحظة هذه الانقسامات في عدّة مستويات من المجتمع. لذلك نجد في المجتمع الأميركي، عدّة هياكل للسّلطة – التعليم والصّناعة والماليّة والقانون والحكومة ووسائل الإعلام وغيرها – وبالتالي يصبح التّنافس بين مراكز السّلطة أمرًا لا مفرّ منه. مع ذلك، فإنّ بعض "التعصّب للزّمرة" factionalism الذي يطال النّخب الأميركيّة يتجاوز المنافسات القديمة والنّزاعات التقليديّة بين الديمقراطيّين والجمهوريّين، وبين البيت الأبيض والكونغرس، فضلًا عن جماعات المصالح المختلفة. هذا ما يجسّده التّنافس بين الكاوبوي (أو رعاة البقر) – من مناطق جنوب الولايات المتّحدة وغربها – المعروفين باسم "الأثرياء الجدد"، واليانكيز *Yankees* ممثّلين بالمؤسّسات الليبراليّة في مناطق شرق الولايات المتّحدة[٣٣].

ويعود هذا الصّراع إلى المصادر المختلفة للدّخل والثّروة، وإلى حقيقة أنّ جماعة الكاوبوي أو رعاة البقر قد صعدت مؤخّرًا إلى مركز النّخبة. وقد ازدهرت هذه الجماعة فعلًا وأصبحت ثريّة في الفترة التي أعقبت الحرب العالميّة الثانية. وترجع الزيادة السّريعة في دخلها إلى عواملَ عدّة منها:

---

[٣٣] حول هذا التنافس، انظر: داي وزايغلر، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠– ١٣٧ Dye and Zeigler. ونجد هذا الموضوع في الكتابات الأخرى المعنيّة بالسلطة والنّخب في الولايات المتّحدة. وهو، في الواقع، موضوع شائع إلى حدٍّ كبير ويمكن قراءته في الكتابات الحديثة مثل: كتاب *Rise of the Vulcans* للكاتب جيمس مانJames Mann ، (Penguin Books، ٢٠٠٤)، أو كتاب "أمّة اليمين"*The Right Nation* للكاتبين ميكلثوايت وجون وأدريان وولدريدج، John Micklethwait and Adrian Wooldridge (Penguin Books ٢٠٠٤). كلاهما يتناول هذه الخصومة القديمة. ولكن غيرها من الكتابات الأقلّ حداثة معنيّة كذلك مثل: كتاب تحوّل القوّة، وصعود الحاشية الجنوبيّة وتحدّيها لمؤسّسة السلطة الشرقيّة للكاتبة كيركباتريك سيلKirkpatrick Sale (راندوم هاوس، ١٩٧٥)،

Power Shift, the Rise of the Southern Rim and its Challenge to the Eastern Establishment, (Random House, 1975.).

– استثماراتها في مجال استكشاف وتطوير النّفط والغاز الطبيعيّ.

– استثماراتها في المشاريع العقاريّة التي شهدت ازدهارًا كبيرًا – بسبب النموّ السكّاني – في منطقةٍ تمتدّ من جنوب كاليفورنيا وأريزونا إلى تكساس، ومن "الجنوب الجديد" حتّى ولاية فلوريدا.

– استثماراتها في ميدان الصّناعات الجويّة والفضائيّة والدفاعيّة، إضافةً إلى مواردَ تجاريّة أخرى. لا يمكن للمرء أن يغفل هذه الجوانب. وشئنا أم أبينا، فسنجدها تواجهنا عبر شبكات العلاقات الشخصيّة للطّبقة الحاكمة، وكذلك على مستوى المصالح الاقتصاديّة والإستراتيجيّة في الخارج، لا سيّما في الشّرق الأوسط (النّفط والغاز والدّفاع والاستثمارات المختلفة بما في ذلك العقارات). فإذا لم يكن من شأن تلك المصالح أن تحدّد إلى حدٍّ كبير الخطّ السياسيّ والتزام الولايات المتّحدة لعدّة سنوات في منطقةٍ نائية، فعلى المرء أن يتساءل ما إذا كان بالإمكان أن نلخّص السّياسة الخارجيّة للإمبراطوريّة في الأعمال الخيريّة!

وبخلاف ذلك، فإنّ جماعة اليانكيز قد حازت منذ زمن بعيد الثروات التي ترتبط في الغالب بالشّركات الكبرى والمؤسّسات التي أُنشئت في القرن التاسع عشر. والعديد من هؤلاء اليانكيز هم من السّلالة المباشرة – إن لم يكونوا الجيل الثاني – لأسرٍ كبيرة من رجال الأعمال ذوي الصّلة بالثورة الصناعيّة (روكفلر وفورد وميلون ودوبونت وكينيدي وهاريمان، إلخ...). أمّا اليانكيز الآخرون، فنجدهم يعملون في مؤسّساتٍ راسخة مثل وول ستريت أو شركات الاستشارات القانونيّة والمنظّمات الشّهيرة وجامعات آيفي ليج Ivy League المرموقة.

وللكاوبوي أو رعاة البقر خاصيّة تذكّر المرء بنخبة أثرياء دول الشرق الأوسط المنتجة للنّفط. فهم مثلهم يُعدّون في كثيرٍ من الأحيان، مُحدثي نعمة. بل إنّ جماعة اليانكيز قد يعدّونهم من

الوصوليّين، والمقامرين، والمغامرين، ممّن لا علاقةَ ولا مصلحة حقيقيّة لهم بالسّلوك الأخلاقيّ[٣٤]. وهذا بالضّبط ما يعيبه عددٌ من النّاس على النّخبة الريعيّة الشّرق أوسطيّة.

ومن الملاحظ أيضًا أنّ التمعّن الدقيق في ملامح الكاوبوي أو (رعاة البقر) الأغنياء الجدد يكشف عن ارتباطاتهم بميادين الدفاع والنفط وتجارة العقار. فقد صعدت جماعة الكاوبوي أو رعاة البقر، تاريخيًّا، إلى قمّة الهرم الاجتماعيّ والسياسيّ في ظلّ الإدارة الديمقراطيّة للرئيس ليندن جونسن والإدارات الجمهوريّة للرّئيسين ريتشارد نيكسن ورونالد ريغن[٣٥].

وعلى أيّ حال، فإنّ التنافس بين جماعتَي الكاوبوي أو رعاة البقر واليانكيز حقيقة تركت آثارًا في السّياسة الأميركيّة[٣٦].

---

[34] Dye and Zeigler, op. Cit. 138

جدير بالذكر مع ذلك أنّ التيّار المحافظ أكثر رسوخًا بين الكاوبوي "رعاة البقر" وعائلة بوش مثال بارز على ذلك.

[٣٥] كما لاحظ مؤلّفا كتاب "سخرية الديمقراطيّة"، فإنّ كلًّا من الرؤساء ليندن جونسن وريتشارد نيكسن ورونالد ريغن كانوا رجالا عصاميّين من الجنوب والغرب. وقد أمضوا عدّة سنوات من حياتهم في مهمّة إقناع نخب مؤسّسات السلطة في شرق الولايات المتّحدة بمكانتهم: جونسن في مجلس الشيوخ الأميركي باعتباره زعيم الحقوق المدنيّة والتشريعات حول الفقر، ونيكسن باعتباره نائبًا للرئيس ومستشارًا لمكتب محاماة كبير في وول ستريت. ومع ذلك، شنّت العديد من الهجمات على كلا الرئيسين نظرًا لقربهما من النخبة الأميركيّة وعناصر ثروتها الجديدة، فضلًا عمّا تسبّبا فيه لنفسيهما من استخفاف من بعض الفئات ذات النّفوذ في المؤسّسات الليبراليّة. انظر: (Dye and Zeigler, op. Cit. 139.).

[٣٦] ثمّة نقطتان جديرتان بالذكر: ١- يمكن للمرء أن يعود بالزمن حتّى حادثة اغتيال الرئيس جون كينيدي في دالاس للتعرّف على جذور ما يسمّى بازدراء اليانكيز لرعاة البقر في منطقة الجنوب والجنوب الغربيّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة. والواقع أنّ بعض اليانكيز رأوا في حادث اغتيال الرئيس كينيدي مؤامرة غذّتها المصالح الرجعيّة لصناعة النفط في تكساس. ٢- في أيّام قضيّة ووترغيت، نشرت صحيفة نيويورك تايمز ذات المكانة المؤثّرة جدًّا والتي تُعدّ "صوت" مؤسّسة السلطة في الشرق، قصّة نسبت فيها مسؤوليّة إثارة الفضيحة بشكلٍ مباشر إلى الكاوبوي (رعاة البقر)، مؤكّدةً بذلك حالة التنافس. انظر: كيركباتريك سيل، "العالم وراء فضيحة ووترغيت"، ملحق نيويورك تايمز لعرض الكتب، ٣ أيار/ مايو ١٩٧٣.

Kirkpatrick Sale, “The World Behind Watergate,” *New York Times Review of Books*, May 3, 1973.

إعادة إنتاج النّخبة

عندما نتحدّث عن النّخب ونربطها بعبارة "إعادة الإنتاج"، فإنّ ذلك ينبغي أن يُفهم بالمعنى الذي أعطاه لهذا المفهوم بيار بورديو وجون كلود باسيرون[٣٧]. فقد كتبا عن نظام التعليم بوصفه مجموعة من الآليّات المؤسسيّة أو العرفيّة التي يتمّ من خلالها ضمان انتقال الثقافة الموروثة من الماضي بين الأجيال، قائلين إنّ الأنشطة التربويّة داخل النظام "تميل دائمًا إلى إعادة إنتاج بنية توزيع رأس المال الثقافي "بين الفئات أو الطّبقات التي لها مصالح مادّية ورمزيّة مختلفة، وبذلك "تسهم في إعادة إنتاج البنية الاجتماعيّة"[٣٨].

إنّ تحليل بورديو وباسيرون له الفضل في الكشف عن سير العمل في نظام التعليم باعتباره آليّة لإعادة إنتاج النّظام الاجتماعيّ، وبخاصّة في ما يتعلّق بالنّخب[٣٩]. إنّ تطبيق هذا التحليل على المجتمع الأميركيّ من شأنه أن يساعدنا على فهم سبب عدم استخدام النّخب الأميركيّة، على مرّ التاريخ، الثّورة والانقلابات العسكريّة وسيلةً للوصول إلى السّلطة. وبالمقابل، فإنّ هذه النّخب لا تتردّد في استخدام هذه الأدوات خارج الولايات المتّحدة. ومن ناحيةٍ أخرى، إذا طبّقنا التحليل

---

[37] Pierre Bourdieu / Jean Claude Passeron, *La reproduction: éléments d'une théorie du système d'enseignement* ; (Les éditions de Minuit, Paris, 1970).

[38] Bourdieu/Passeron, op.Cit. 25.

[٣٩] يرى عالما الاجتماع الفرنسيّان بورديو وباسيرون كلاهما أنّ المدرسة هي المؤسّسة التي من خلالها يعيد النظام الاجتماعي إنتاج نفسه. وقد كتبا قائلين: "لكي نفهم أنّ الآثار الاجتماعيّة للأوهام المشتركة أو العالمة ليست وهميّة، وهي أوهام متورّطة سوسيولوجيًّا في نسق الروابط بين نسق التعليم وبنية العلاقات الطبقيّة، يقتضي الأمر أن نعود إلى المبدأ الذي يقود نسق الروابط ذاك: تفترض شرعنة النظام القائم في المدرسة، الاعتراف الاجتماعيّ بشرعيّة المدرسة، وهو اعتراف قائم بدوره على الجهل بتفويض السلطان تفويضًا يؤسّس موضوعيًّا تلك الشرعيّة أو على نحوٍ أدقّ، قائم على الجهل بالشروط الاجتماعيّة للتناغم بين البنى والهابتوسات تناغمًا على غاية من الكمال حتّى ينجم الجهل بالهابتوس باعتباره نتاجًا معيدًا إنتاج ما ينتجه والاعتراف الملازم لذلك ببنى النظام كما أنتجت هنا. على هذا النحو ينزع نسق التعليم موضوعيًّا إلى أن ينتج، عبر تورية حقيقة اشتغاله الموضوعيّة، التبرير الأيديولوجيّ للنظام الذي يعيد إنتاجه باشتغاله." (Bourdieu and Passeron, op. Cit.248.) النصّ العربي من ترجمة ماهر تريمش. انظر:

بيار بورديو وجان كلود باسيرون: إعادة الإنتاج. في سبيل نظريّة عامّة لنسق التعليم. نشر المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٦٢.

نفسه على المجتمعات الشرق أوسطيّة، فسنواجه صعوبة كبيرة في فهم سبب هذا العدد الكبير من الانقلابات والثّورات التي قامت بها النّخب. إنّ الاستنتاج الرّئيس هنا هو أنّ النّسق لا يعمل بالطريقة نفسها في كلٍّ من الولايات المتّحدة والشّرق الأوسط. والأطر المرجعيّة ليست هي نفسها. فالمدرسة ربّما لا تمارس الطّراز نفسه من الفعل والدّور نفسه في التّوجيه وإعادة الإنتاج. وفي ما يتعلّق بالبرامج، فإنّ التّعارض هو من الوضوح عند هذه النّقطة بحيث ليس من المستغرب أن نرى إلى أيّ مدى كانت إدارة بوش تصرّ على تغيير – أو "إصلاح" – بعض البرامج التعليميّة في المنطقة، خاصّةً تلك التي لها علاقة بالدّين. لكن ما يبدو أكثر إثارةً للدّهشة هو ردود الفعل الإيجابيّة التي حصّلتها من الحكومات المعنيّة. لقد بدا الأمر كما لو أنّ هذه الحكومات تعترف بأنّ نظمها التعليميّة على الأقلّ في هذه الناحية هي التي أنتجت فظائع، مثل أحداث ١١ / ٩/ ٢٠٠١، وشبكة الإرهاب "الدينيّ" برمّتها.

والنتيجة الثانية لتقصّي الحقائق تصدر عن المنطق الاستنتاجيّ الخالص. إنّ أطرًا مرجعيّة مختلفة تمامًا، مثل تلك التي نجدها في الولايات المتّحدة والشرق الأوسط تنتج سلوكيّات مختلفة تمامًا. وبعبارةٍ أخرى، فإنّ نوع "الوفاق" الذي تلتزم به النّخب الأميركيّة لا يوجد له حتّى الآن ما يوازيه في المجتمعات الشرق أوسطيّة.

نحن ندرك أهمّية دور التعليم في عمليّة إعادة الإنتاج (الثقافيّ والاجتماعيّ) في الولايات المتّحدة خصوصًا عندما نفكّر في مراكز الأبحاث التي توظّف الأكاديميّين والخبراء من شتّى التخصّصات، والدور الموكل لهم في التشغيل الكامل للنظام الاجتماعيّ اقتصاديًّا وسياسيًّا. والآن، إذا كنّا نريد أن نمضي في دراستنا للنّخب بطريقةٍ أكثر تخصيصًا، يتعيّن علينا أن نركّز على ثلاثة أنماط (مع استثناء فئة العسكر، فكونها خارج النّخب المدنيّة يجعلها تمثّل "طبقة" بحدّ ذاتها، ممّا يتطلّب أدوات تحليل أخرى)، وهي التالية: السياسيّون (الممارسون للعمل الفعليّ)، ورجال الأعمال (مالكو الشّركات والمقاولات، أرباب الأعمال، إلخ..)، والخبراء (متخصّصو مراكز البحوث). ولنبدأ بالفئة الأولى.

السياسيّون

إذا تذكّرنا التحليل الذي أجراه ماكس فيبر لفئة السياسيّين، فإنّنا سنشمل على الأرجح "المستشارين" (أو الخبراء) الذين يشغلون وظائفَ حكوميّة رئيسة ضمن الفئة التي سمّاها: الموظّفين الحكوميّين[٤٠]. فالمستشارون الذين يعدّون "العقل المدبّر" لرؤساء الدول والحكومات، وهم خبراء أحرزوا درجة عالية من التعليم، ليسوا من القادمين الجدد إلى ميدان السّياسة. فتاريخيًّا، كما يؤكّد ماكس فيبر، كان هناك دائمًا في كلّ بلدان العالم مستشارون للأمراء، يحظون طبعًا بالكثير من النّفوذ والسلطة[٤١]. لذلك لا يمكن اعتبار المحافظين الجدد استثناءً يشذّ عن القاعدة.

يحتلّ المستشارون في الولايات المتّحدة مكانةً هي من الأهمّية والتأثير بحيث يمكن القول إنّهم يمثّلون الطبقة الرائدة الحقيقيّة في البلاد. بهذا المعنى، فإنّ جميع رؤساء الولايات المتّحدة اعتمدوا على "المكتب التنفيذيّ" Executive Office في صياغة الخطوط العريضة لسياساتهم ووضع جميع أنواع الإجراءات المتعلّقة بالسياسة العموميّة. ويتكوّن المكتب التنفيذيّ من الرئيس ونائب الرئيس ومجلس الوزراء، وعدد متغيّر من المستشارين والمسؤولين الذين يديرون شتّى الهيئات التابعة للدولة الاتحاديّة. وبعض هؤلاء المستشارين أقوى ممّن له رتبة وزير، على سبيل المثال، مستشار الأمن القومي، أو مدير وكالة المخابرات المركزيّة. وهذا هو السّبب الذي يجعل البعض

---

[٤٠] يرى فيبر أنّ "التطوّر الذي حوّل السياسة إلى "تنظيم" يتطلّب تدريبًا خاصًّا في الصراع من أجل السلطة والمناهج المستخدمة فيه – وهو ما طوّره نظام الحزب العصري – أدّى إلى تقسيم الموظّفين الحكوميّين إلى فئتين هما: الخبراء الرسميّون من ناحية، والمسؤولون السياسيّون من ناحيةٍ أخرى." انظر:

Max Weber's Complete Writings on Academic and Political Vocations, Edited by John Dreijmanis, New York: Algora Publishing, 2008, p.168.

[41] Max Weber's Complete Writings...op.Cit. 168-169.

يتحدّثون، في كثيرٍ من الأحيان، عن وجود "حكومتين"، واحدة تمثّل الوزراء، والأخرى تضمّ المستشارين المقرّبين من رئيس الجمهوريّة[٤٢].

وينبغي لنا أن نتذكّر على الدوام أنّ القرب من رئيس الولايات المتّحدة هو الذي يحدّد الدور الحقيقيّ للمسؤول. فإذا أخذنا حالة كارل روف، سنلاحظ أنّه، على الرغم من منصبه كنائبٍ لرئيس الموظّفين في البيت الأبيض، كان في الواقع واحدًا من أكثر الرجال تأثيرًا في الرئيس بوش الذي كان يطلق علنًا على كارل روف لقب "المهندس"، ما يعني الاعتراف ضمنًا بأنّه مدين له ببعض أكثر انتصاراته السياسيّة أهمّية. وكان نفوذ روف في البيت الأبيض يبدو من الأهمّية حتّى أنّ بعض الناس كان يستخدم في وصفه عبارة "دماغ بوش" أو حتّى "الرئيس المشارك". فبوصفه مستشارًا مقرّبًا جدًّا من الرئيس بوش، كان يحظى بالتقدير خاصّةً لخططه بشأن كيفيّة تشكيل الرأي العامّ وكسب الانتخابات. ويقال عنه إنّه كان مختصًّا في كلّ الحيل والخدع المتعلّقة بهذا الموضوع، والتي تعلّم بعضها من "أستاذه" دونالد سيغريتي[٤٣]. وكان هذا الأخير أودع في السّجن في أعقاب الكشف عن قضيّة ووترغيت. ويمكن أن نرى نوع العمل الذي قام به روف، على سبيل المثال، خلال الحملة الانتخابيّة عام ٢٠٠٤، عندما "ساعد على تنسيق الربط بين الانتخابات الرئاسيّة والتصويت على الزّواج [الذي عارضه جورج دبليو بوش بصوتٍ عالٍ في أثناء الحملة]"[٤٤]، واعدًا جماعة الإنجيليّين بأنّ الحظر الدستوري على زواج المثليّين سوف يكون على رأس أولويّاته في عام ٢٠٠٥. وبحسب ملاحظة ميليسا روسي، فإنّ القضايا التي بدت

---

[٤٢] لمزيد من المعلومات عن هؤلاء المسؤولين، راجع هذا الرابط عن رئاسة جورج دبليو بوش

http://www.ipl.org/div/potus/gwbush.html

وعن أوباما، انظر الرابط التالي:

http://www.politics1.com/cabinet.htm

[43] Melissa Rossi, *What Every American Should Know About Who's Really Running The World*; (New York, Plume, 2005) 43.

[٤٤] مصدر سبق ذكره.

للمواطنين الأميركيّين خطيرة جدًّا وفقًا لاستطلاعات الرأي خلال الحملة الانتخابيّة الرئاسيّة عام ٢٠٠٤، لم تكن مسألة التعذيب في سجن أبو غريب، وإنّما زواج مثليّي الجنس[٤٥]. ومع ذلك، لم يكن كارل روف يحقّق النجاحات وحسب. فهو خاصّةً الرجل الذي اتّهمه جوزيف ويلسون (السفير الأميركيّ السابق في العراق والنّيجر)[٤٦]، بالكشف عن اسم فاليري بالم (زوجة ويلسون) عميلة وكالة المخابرات المركزيّة للكاتب الأميركيّ روبرت نوفاك (من المحافظين الجدد)[٤٧].

وخذ على سبيل المثال جون بولتن بالنسبة إلى بعض المراقبين، يعدّ بولتن النموذج القياسيّ "للمحافظ المتشدّد بطل الأحادية كنهجٍ في العمل السياسي"، والذي لم يتورّع في عام ٢٠٠٠ عن الإعلان في حديث للإذاعة العموميّة الوطنيّة NPR أنّه لو كان الأمر بيده، لما كان في مجلس الأمن الدولي سوى "دولة واحدة دائمة العضويّة [الولايات المتّحدة]، لأنّ هذا هو الذي يعكس على نحوٍ حقيقيّ توزيع القوّة والنّفوذ في العالم"[٤٨]. وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الأشخاص الذين يشاطرون إلى حدٍّ كبير جون بولتن تفكيره في هذا الصّدد كانوا يتولّون مسؤوليّاتٍ دبلوماسيّة عالية في ظلّ إدارة بوش، ويجوز أنّهم مارسوا، بالتالي، تأثيرًا سياسيًّا في داخل الولايات المتّحدة وخارجها. وإذا كان هؤلاء كلّهم يفكّرون بالطريقة نفسها، فلا عجبَ أن "تنبذ" الولايات المتّحدة الأمم المتّحدة عندما قرّرت أن تتصرّف على نحوٍ انفراديّ أحاديّ. وهذا، في الواقع، ما حدث.

---

[٤٥] المصدر نفسه.

[٤٦] في عام ٢٠٠٣، اعترض السفير جوزيف ويلسن بشدّة على مزاعم الرئيس جورج دبليو بوش بأنّ الرئيس العراقي صدّام حسين قد اشترى اليورانيوم من النّيجر.

[٤٧] لم يستطع جوزيف ويلسن الذي كان سفيرًا للولايات المتّحدة في النيجر أن يؤكّد ما كانت إدارة الرئيس بوش تدّعيه من أنّ العراق اشترى اليورانيوم من النّيجر، ممّا تسبّب في الإحراج (لإدارة بوش). فهل يمكن القول إنّ البيت الأبيض سعى لتدمير سمعته، بحسب ما أشار إليه بعض المعلّقين من خلال الكشف لوسائل الإعلام عن كون زوجة ويلسن عميلة لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة؟

[48] Melissa Rossi, op. Cit. 68.

لكن لبولتن "سجلّ قياسي" من هذا النّوع من "الحماقات". ففي عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، أعلن في محاضرة في مؤسّسة هريتيج فاونديشن Heritage Foundation بعنوان "ما وراء محور الشرّ"، أنّ الولايات المتّحدة لديها أدلّة على أنّ كوبا تنتج أسلحة بيولوجيّة. وقد نفت أجهزة الاستخبارات الأميركيّة هذا الإعلان في حينه. وفي ذلك العام ٢٠٠٢ نفسه، وبعد الخوف الناجم عن الجمرة الخبيثة، كان بولتن ببساطةٍ عاجزًا عن الإعلان أنّ الولايات المتّحدة غير راغبة في توقيع اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحظر الأسلحة البيولوجيّة (لأنّ الإدارة قطعًا لم تكن على استعدادٍ لفتح منشآتها للمفتّشين الفضوليّين). بدلًا من ذلك، أبطل بولتن اجتماع الأمم المتّحدة (المتّصل بموضوع السعي لحظر الأسلحة البيولوجيّة) برمّته[٤٩]. وخلال صيف عام ٢٠٠٣، كان من المتوقّع أن يحضر بولتن أمام الكونغرس ليدلي بشهادة يقول فيها إنّ سوريا تمتلك أسلحة دمار شامل، غير أنّ وكالة المخابرات المركزيّة منعت شهادته، خشية أن تضطرّ مجدّدًا للبحث عن أدلّة تدعم واحدة أخرى من "الحقائق النّبيلة للمحافظين الجدد"[٥٠].

لقد التصقت تهمة "المتخبّط" بجون بولتن إلى حدّ أنّه مع الإعلان عن تعيينه في آذار/ مارس عام ٢٠٠٥ سفيرًا لدى الأمم المتّحدة (ممّا يتطلّب موافقة الكونغرس) ارتفعت موجة من الغضب. ومن بين الذين بدا لهم تعيين بولتن في ذلك المنصب مثيرًا للقلق، نجد ما لا يقلّ عن ستّين من السفراء والسّفراء السابقين الذين وقّعوا عريضةً تطالب مجلس الشيوخ بمعارضة تعيين بولتن.

وهذا ما يقودنا للحديث عن الدبلوماسيّين الذين اعتادوا على أداء دورٍ قياديّ في السياسة الخارجيّة باعتبارهم "يحتلّون الميدان"، أي أولئك الذين يعملون في سفارات الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط أو أيّ مكان آخر، على اختلاف أدوارهم والترتيب الهرميّ لمسؤوليّاتهم. إنّ هؤلاء الممثّلين للدولة هم (نسبيًّا) أشبه بـ"جنود" أرسلوا إلى خطّ الجبهة. فهم، إلى حدٍّ ما، على اتّصالٍ مباشر مع الفاعلين السياسيّين في الدول الأجنبيّة ومع المؤسّسات والفئات الاجتماعيّة ووسائل

---

[49] Melissa Rossi, op. Cit. 67.

[٥٠] مصدر سبق ذكره.

الإعلام. لكنّهم ليسوا أولئك الذين يصنعون السياسة الخارجيّة؛ فهم في الواقع "أدواتها البشريّة"، بمعنى أنّهم هم الذين يقومون بتنفيذها وإبلاغ مسؤوليهم بحسب التسلسل الهرميّ بردود الفعل والأصداء.

في الغرب، أصبحت الدبلوماسيّة منذ عصر شارل كانت ومكيافيلي "فنّا يقع التخصّص فيه، إذ أنّ الذين يكرّسون أوقاتهم له تلقّى معظمهم دراسات كلاسيكيّة، وراحوا يعاملون بعضهم البعض كطبقةٍ من المختصّين شبيهة بطبقة رجال الدولة الصينيّين الكلاسيكية في فترة الدول المتحاربة..."[٥١].

وإذا كان التطوّر قد حوّل السّياسة إلى "مقاولة" (بحسب فيبر)، فإنّه قد حوّل السياسيّين أيضًا إلى" مقاولين" من نوعٍ خاصّ. إنّ هيمنة الأعيان في ميدان السياسة وخصوصًا على البرلمان قوبلت بمعارضة الأحزاب الحديثة الشديدة. ولكن ينبغي أن نقصر هذا التحليل على الأرجح على الغرب. ففي العديد من البلدان العربيّة والإسلاميّة لا تزال الحياة السياسيّة تخضع لهيمنة "الوجهاء". أمّا البرلمانات، فهي نادرًا ما تحمل ذات المغزى الذي حظيت به هذه الكلمة في الغرب، ممّا يعني أنّه حتّى وفقًا للمعايير التي وضعها ماكس فيبر في هذا النصّ المكتوب عام ١٩١٩، فإنّ العديد من الدول العربيّة والإسلاميّة لم تدخل بعد الحياة السياسيّة الحديثة، وربّما لم تدخل حتّى الحداثة نفسها، إذا تذكّرنا ما كتبه آلن تورين بهذا الشّأن. في الواقع، إذا طبّقنا معايير الحداثة التي صاغها تورين بالمعنى الحرفيّ فإنّ تلك البلدان لن تكون في مصافّ الدول الحديثة على الإطلاق[٥٢]. وهذا ما يبدو واضحًا في الجدول التالي:

---

51 Max Weber's Complete Writings...op.Cit. 166.

52 Hichem Karoui, *Où va l'Arabie saoudite?* (L'Harmattan, Paris, 2006).

انظر أيضًا: Alain Touraine, *Critique de la modernité*. (Fayard, Paris, 1992.) ومع ذلك ، تجدر الإشارة هنا إلى أنّ في الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال الله يحتلّ المركز في المجتمع، سوية مع "المنافس" الوحيد لمكانته: العلم! يشير تورين، مع ذلك إلى فرنسا حيث العلمانيّة والتنظيم الاجتماعيّ يختلفان كثيرًا عمّا هي الحال عليه في الولايات المتّحدة، وبالتالي، فإنّ المسألة

معايير تورين للحداثة والعالم العربيّ

اقتراحات تورين حول الحداثة	التحقّق منها في الدول العربية
الحداثة تحلّ العلم محلّ الله في مركز المجتمع.	=الله لا يزال في صميم المجتمع العربي. وهذا الأخير لا يزال مستهلكًا أكثر من كونه منتجًا للعلم.
المعتقدات الدينية تبقى داخل الحياة الخاصّة.	المعتقدات الدينية موجودة في صميم الحياة العامّة.
التكنولوجيا تُنتَج وتُستهلك.	التطبيقات التكنولوجية تستهلك فقط ونادرًا ما تنتج.
النشاط الفكري محميّ من الدعاية السياسية والمعتقدات الدينيّة.	النشاط الفكري يخضع للدعاية السياسية والمعتقدات الدينية، فضلًا عن خضوعه لوزارات الثقافة والإعلام والداخلية.
اللاشخصانية في القوانين توفّر حماية ضدّ المحسوبيّة والمحاباة والفساد.	اللاشخصانيّة في القانون غير موجودة في الواقع.
الإدارة العموميّة والخاصّة ليست أدوات للنفوذ الشخصيّ.	كلّ شيء في إدارة القطاعين العموميّ والخاصّ يعتمد على النفوذ الشخصيّ.
الحياة العموميّة منفصلة عن الحياة الخاصّة.	الحياة الخاصّة تتعرّض للغزو باستمرار. ليس هناك فصل حقيقيّ بين الحياتين.

الدينيّة تبدو إشكاليّة: هل نستطيع حقًّا تقييم الحداثة على هذا الأساس؟ نطرح السّؤال ونلاحظ أنّ تجربة الولايات المتّحدة تثبت أنّ الحداثة ليست بالضرورة في صراعٍ مع المعتقدات الدينيّة. نحن نفترض أنّ هناك مجالًا لجميع المذاهب والأفكار في مجتمعٍ ديمقراطيّ حديث.

الثروة الخاصّة منفصلة عن ميزانيّة الدولة أو المؤسّسة.	ميزانيّة الدولة أو المؤسّسة هي التي تصنع الثروات الخاصّة.

لهذه الأسباب لم تأخذ السياسة كنشاط في الدول العربيّة المعنى المحدّد لها في الغرب. وهذا فرق آخر يتعيّن تأمّله عندما نتحدّث عن الأطر المرجعيّة.

في الواقع إنّ التّفكير في ممارسة العمل السياسيّ كمهنة في دولة عربيّة، على سبيل المثال – لا سيّما في المعارضة – يعني أن تتوقّع كلّ أنواع المتاعب من أبسطها إلى أكثرها تعقيدًا: التّهديد، والقمع، والمضايقات المنتظمة من البوليس، والضّرب، والإهانة، وكلّ أنواع الاتّهامات، والابتزاز، والسّجن، والتّعذيب، والنّفي وحتّى الاغتيال. ويكفي للاقتناع بذلك أن يقرأ المرء تقارير منظّمة العفو الدوليّة ومنظّمة هيومان رايتس ووتش (مرصد حقوق الإنسان)، وفريدم هاوس (بيت الحرّية)، وتقارير حقوق الإنسان الأخرى (ومنها التقرير السنويّ لوزارة الخارجيّة الأميركيّة المترقّب دائمًا). **ليس هناك إمكانيّة لممارسة السّياسة كمهنة**political career_ **في العالم العربيّ بالمعنى الذي يعطيه الغرب لهذا المصطلح**؛ إلّا إذا كنت تشعر بأنّك مستعدّ لتحمّل الاضطهاد البوليسيّ وقبول اللّعبة بما فيها، وغضّ الطّرف عن التعذيب وشتّى الانتهاكات والفاشية العادية أو المبتذلة، وإلّا إذا كنت تعتقد أنّ لديك موهبة لتجميل الرّعب أو تحمله من دون توتّر، وهو ما يقتضي أن يكون للإنسان ميولٌ نحو الساديّة أو المازوخيّة بحسب الظّرف. وبخلاف ذلك، فإنّ ما يخسره المرء أكثر بكثير ممّا يربحه، لأنّه خلال فترة حياة الإنسان ليس ثمّة أيّ أمل لإنجاز تغيير إصلاحيّ حقيقيّ في بعض تلك الأقطار.

في الغرب، السّياسة يصنعها أناس عاديّون أحرار من أجل أناس عاديّين أحرار. أمّا في العالم العربيّ، فهي في العديد من الحالات إمّا من عمل اليرقات أو الشّهداء. ولكنّها ليست من عمل الناس العاديّين أبدًا. من الواضح إذن أنّ كلمة "السياسة" تشير إلى أطرٍ مرجعيّة مختلفة – إن لم تكن متعارضة تمامًا – في الغرب والعالم العربيّ (لكي نذكر فقط هذه المنطقة المحدّدة ضمن

الشرق الأوسط بمفهومه الأوسع). كيف يمكن إذن لهذين العالمين المختلفين أن يفهما بعضهما بعضًا؟

علاوةً على ذلك، حتّى لو كان المرء يتصوّر أن يمارس السّياسة كمهنة في العالم العربي ضمن فئة الحكم، لا في المعارضة، فليس هناك ما يضمن أن تسير الأمور بالشكل العاديّ الذي يتمنّاه، نظرًا إلى أنّ القاعدة العامّة هي التعسّف، وأنّ "سيادة القانون" هنا تبدو فكرة أغرب من وجود قرد على سطح المرّيخ. هناك العديد من الأمثلة التي تبيّن كيف ينتقل المرء من منصب رئيس دولة أو رئيس وزراء أو وزير إلى السّجن أو إلى المنفى بين عشيّة وضحاها، إذا "حالفه الحظّ" في الهروب، إن لم يمرّ ببساطة وسرعة من هذه الحياة إلى "عالمٍ أفضل"، أو يُمزّق إربًا، بكلّ معنى الكلمة، في الشارع على يد الغوغاء، أو المعارضين السياسيّين، أو المنافسين، أو الميليشيات أو الشّرطة أو الجيش... أو بالاشتراك بينهم.

أن يكون المرء في السلطة في العديد من هذه البلدان ليس بحدّ ذاته ضمانًا ضدّ انتهاكات الحقوق الدستوريّة، لأنّ الدولة لا تعترف بأيّ حقٍّ للشخص وتتصرّف كما لو أنّ البشر من "ممتلكات الدولة". ويترتّب على ذلك أنّه ليس هناك سياسة ولا مهنة سياسيّة (بالمعنى الغربيّ للعبارة) في العالم العربيّ إلى حدّ الآن، ولكن ببساطة هناك أناس على استعداد لفعل أيّ شيء إمّا للاحتفاظ بالسلطة، أو لافتكاكها من الآخرين. ولهذا السبب فالوصول إلى السلطة عن طريق الثورة أو الانقلاب أمر مألوف في الشرق الأوسط، بينما هو غير وارد تمامًا في الولايات المتحدة. وعلاوةً على ذلك، فإنّ سلوك النخب في الشرق الأوسط على هذا المستوى وفيما يتعلّق بهذا الهدف (الوصول إلى السلطة)، هو بالذات ما يشجّع الأميركيّين على "مساعدتهم" على الخطأ، بينما مثل هذا السلوك في الداخل (في الولايات المتّحدة الأميركيّة) غير مقبول. وهذا يؤكّد ويوضّح تمامًا الفكرة القائلة إنّ الشرق الأوسط هو نظام تحتيّ مخترق وإلى حدٍّ ما عرضة للتأثيرات الخارجيّة.

ومن المؤكّد أنّ الأميركيّين استخدموا هذه الحقائق، كما رأينا في أفغانستان والعراق وعدّة بلدان أخرى في المنطقة في ظلّ إدارة بوش وغيرها. غير أنّ استخدام التناقضات الداخليّة لدول العالم الثالث لاختراقها ليس دائمًا مهمّة سهلة. في حالة أميركا وجورج دبليو بوش، الذي هو موضع اهتمامنا هنا، أصبح هذا الموقف سببًا لصراعات داخل الصراع، بين سكّان الشرق الأوسط والأميركيّين، لأنه من الطبيعي أن يثير سلوك بعض النخب في الشرق الأوسط انتقادات من مواطنيهم، الذين لا يتردّدون في ردود فعلهم عن اعتبار الأميركيّين أهدافًا لهم.

فالمقاومة في العراق لم يكن غرضها الوحيد إسقاط النظام الجديد الذي أنشئ بمساعدة الولايات المتّحدة، وإنّما أيضًا طرد الأميركيّين. وقد عبّر العنف عن نفسه ضدّ المدنيّين الأميركيّين (والغربيّين) في المملكة العربيّة السعوديّة واليمن وباكستان، وحتّى المغرب الأقصى عدّة مرّات من خلال شنّ هجمات مباشرة. وهذا العنف دليل على أنّ النّفوذ الذي تمارسه الولايات المتّحدة على المنطقة سواء كان مباشرًا أو غير مباشر يفهم باعتباره تدخّلًا غير مرغوب فيه. إنّ أولئك الذين تحدّثوا عن أميركا بوش بوصفها دولة صديقة عددهم قليل جدًّا بالمقارنة مع أولئك الذين عرّفوها بأنّها عدوّ. وهذه الحال ليست فقط بسبب العراق، ولكن بسبب حجم الانتقادات الموجّهة ضدّ السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة في المنطقة، بدءًا من دعمها غير المشروط لإسرائيل مع تجاهلها مطالب العرب ووجهات نظرهم، وليس انتهاء بالدّعم الذي تقدّمه لأنظمة استبداديّة تكرهها شعوبها ولا تحظى بأيّ شعبيّة. ولشدّة رسوخ هذه الصورة لأميركا كدولة معادية لسكّان الشرق الأوسط، فإنّ أيّ فرد من أفراد نخب هذه البلدان تربطه علاقة مع الأميركيّين، مهما كانت عاديّة، يوسم بصفة عميل لـ "وكالة المخابرات المركزيّة" ويكون عرضةً لـ "العقاب". مثال ذلك قضيّة الأكاديميّ المصريّ سعد الدين إبراهيم التي تمثّل حالةً مذهلة في سخفها: فقد كان عالم الاجتماع هذا، في الواقع، موضع اتّهام الحكومة المصريّة وليس الرّعاع أو بعض المتطرّفين من اليسار أو النّخبة الإسلاميّة المعارضة. فالحكومة المصريّة (في عهد مبارك) التي تعيش بفضل أموال (المساعدات) الأميركيّة هي التي اتّهمت سعد الدين إبراهيم بالحصول على الأموال الأميركيّة لأغراض التجسّس. وقد انتهى الأمر بأن زجّوا به في السّجن. ومع ذلك فهذه القضيّة أبعد ما تكون عن الحالة الفريدة. للأسف!

نخب للتّأجير

سعى المحافظون الجدد والفريق الذي عمل بمعيّة الرئيس جورج دبليو بوش إلى إقناعنا بأنّ الغرض من مجيئهم إلى السلطة كان "إعطاء الحياة السياسيّة منحًى أخلاقيًّا"، وضمان أن تجري عمليّة تحديد الخيارات السياسيّة داخل الولايات المتّحدة وخارجها على أساس القيم الأخلاقيّة.

في حقيقة الأمر، ليست القيم الأخلاقيّة هي الهمّ الأساسيّ أو الإطار المرجعيّ المناسب عند توظيف النّخبة المرشّحة للحكم، لا في الولايات المتّحدة، ولا في سواها من دول العالم. إنّ هذا النّوع من الخطاب قد يكون جيّدًا لإدارة الحملة الانتخابيّة وكسب تأييد اليمين عبر البلاد، وخصوصًا اليمين المسيحيّ، ولكنّه لا يمكن أن يصمد لحظةً واحدة أمام التحليل السوسيولوجيّ.

وفقًا لدراسةٍ عن النّخب في التاريخ الأميركيّ، فإنّ "الرّؤساء الديمقراطيّين يجنّدون موظّفين للعمل معهم من شركات المحاماة ومن بين الأشخاص الذين شغلوا بالفعل مناصبَ حكوميّة عليا، في حين لوحظ أنّ الرّؤساء الجمهوريّين عادةً ما يفضّلون رجال الأعمال قادة المؤسّسات الاقتصاديّة الكبرى"[٥٣].

إنّ أولئك الذين يوسمون بـ "رجال الرئيس" هم الأشخاص الذين يعيّنهم في وظائفَ في أعلى المستويات في الوزارات إضافةً إلى أعضاء حكومته، وهم بالتّالي مسؤولون عن حسن سير السّلطة التنفيذيّة. ووفقًا لتوينت Toinet فإنّ جميع الدراسات تبيّن أنّ غالبيّة أولئك الذين يشغلون مثل هذه المناصب يأتون من "الشّركات الكبرى، وأهمّ المؤسّسات الماليّة ومكاتب المحاماة

[53] Philip Burch, *Elites in American history*, (New York, Holmes & Meier, 1981,) in: Marie-France Toinet, *Le système politique des États-Unis*; (Paris: Presses Universitaires de France, 1987): 479.

المرموقة"[٥٤]. وهكذا فإنّ وزارات الخارجيّة والخزانة والدّفاع "يشغل معظم مناصبها أشخاص لا جدال في كونهم ممثّلين لما يسمّى في فرنسا بالبرجوازيّة الكبيرة. وهذه الأخيرة لا تنسى أبدًا استخدام أيّ وسيلة من وسائل السّلطة: فهي تسجّل حضورها في وظائفَ سياسيّة تبدو أقلّ أهمّية مثل الدبلوماسيّة، ولكنّها لا تغفل أبدًا عصب القوّة والنّفوذ: مراكز أولئك الذين يدعون مستشاري الأمير الذين يمتلكون تأثيرًا كبيرًا في تطوّر مسار العمل الرئاسي"[٥٥].

وسواء كان رئيس الولايات المتّحدة ديمقراطيًّا أو جمهوريًّا، فإنّه يختار دائمًا الصّنف نفسه من النّخبة التي تشغل المناصب الرئيسة في إدارته. إنّ كبار المنتسبين إلى هذه النّخبة – من أعضاء الحكومة ومستشاري الرئيس والوزراء ونوّاب الوزراء والسّفراء – هم في كثيرٍ من الأحيان من الذين شغلوا مناصبَ عليا في الشّركات الصناعيّة الخاصّة، والبيوتات الماليّة، أو القضاء أو ممّن مارسوا مسؤوليّات كبيرة في ميادين التعليم والفنون والعلوم والجمعيّات المدنيّة والاجتماعيّة[٥٦]. إذن، فمن المعتاد انتقاء أعضاء هذه النّخبة الحكوميّة من بين قادة المؤسّسات المرموقة والمحامين والأكاديميّين والمثقّفين. وليس لهذه العمليّة بالتالي أيّ علاقة بالدّين أو الأخلاق.

يمكن للبعض أن يتحدّثوا بقدر ما يشاؤون عن الرئيس الذي اعتاد أن يبدأ يوم عمله بالصّلاة، وعن فريق عمله المفعم بالنّوايا الحسنة تجاه القيم الأخلاقيّة والدينيّة؛ ولكن الحقيقة أنّ الدين ليس هو ما يقود الولايات المتّحدة ويملي سياساتها، وأنّ هذا لم يحدث إطلاقًا، لا في ظلّ إدارة بوش، ولا في ظلّ إدارة أيّ رئيس آخر. على العكس من ذلك تمامًا، نجد أنّ الرئيس جورج دبليو بوش غالبًا ما يختار أعضاء فريقه من بين الذين عملوا في صناعة النّفط والبيوتات الماليّة الكبرى، وليس لأنّهم كانوا على استعداد لتأدية الصّلاة معه.

---

[٥٤] المصدر السابق.

[55] Toinet, op.Cit. 480.

[56] Dye and Zeigler, op. Cit. 111.

وإذا كانت هناك نقاط تشابه وأوجه متوازية بين إدارة جورج دبليو بوش وإدارة غيره من الرّؤساء فهي ليست نتيجة لأيّ توافقٍ أيديولوجي على هذا المستوى، وإنّما نتيجة توافق في الآراء بشأن المصالح الماديّة. فهنا على الأقلّ ثمّة إطار مرجعيّ واضح. وهو لا يختلط مع الاعتبارات الأيديولوجيّة. ويتعلّق الأمر هنا بالتّواطؤ بين المصالح السياسيّة للإدارة ومصالح بعض القطاعات الرئيسة للاقتصاد. وتتأكّد هذه النقطة ليس فقط في ما يتعلّق ببعض الوزارات المتأثّرة على نحوٍ مباشر بهذه المصالح (مثل وزارة الطّاقة ووزارة الماليّة ووزارة الزّراعة، إلخ...) وإنّما تصحّ كذلك على وزارتَي الخارجيّة والدّفاع.

من المناسب التذكير بأنّ وزير دفاع الرئيس كنيدي، روبرت ماكنمارا، كان رئيسًا لشركة فورد موتورز، وأنّ وزير دفاع الرئيس دوايت أيزنهاور لم يكن سوى شارلز إي ويلسون رئيس شركة جنرال موتورز.

وينطبق الأمر نفسه على وزراء خارجيّة. وهذه بضعة أمثلة للإنارة والمقارنة:

فبين عامَي ١٩٥٣ و ١٩٨٠، تعاقب خمسة وزراء خارجيّة على هذا المنصب. إنّ نظرةً بسيطة على ملفّاتهم الشخصيّة تكفي لتذكيرنا بالأماكن التي أتوا منها:

♣ جون فوستر دالاس: (١٩٥٣ –١٩٦٠)؛ شريك في سوليفان وكروميل (أحد أهمّ عشرين مكتب محاماة في شارع المال وول ستريت)، وعضو في مجلس إدارة بنك أوف نيويورك، وبنك فيفث افنيو، وشركة أميركان بنك نوت، وشركة كندا الدوليّة للنيكل، وشركة بابكوك وويلسون، وشركة غولد دست، وشركة أوفرسيز سيكيورتي للضّمان، وشيناندواه كوربوريشن، ويونايتد سيغار ستورز، والشركة الأميركيّة لزيت بذرة القطن، ويونايتد ريلرود أوف سينت لويس، وشركة الغزل والنّسيج الأوروبيّ.

♣ دين راسك: (١٩٦١-١٩٦٨)، هو الرئيس السابق لمؤسّسة روكفلر.
♣ وليم روجرز: (١٩٦٩-١٩٧٣)، هو المدّعي العامّ في ظلّ إدارة الرئيس أيزنهاور، وشريك رئيس في رويال وكويغال وروجرز وويلز (أحد أهمّ عشرين مكتب محاماة في شارع المال وول ستريت).

♣ هنري كيسنجر: (١٩٧٣-١٩٧٧)؛ هو المستشار الرئاسيّ السابق لشؤون الأمن القوميّ، وأستاذ العلاقات الدوليّة السابق في جامعة هارفارد، ومدير مشاريع في صندوق الإخوة روكفلر ومجلس العلاقات الخارجيّة.
♣ سايروس فانس: (١٩٧٧ - ١٩٨٠)، شريك رئيس في مكتب سِمسِن وثانثر وبارتلت للمحاماة في نيويورك، مدير شركة آي بي أم، وشركة بان أميركان وورلد للخطوط الجوّية، وعضو فخريّ في إدارة جامعة ييل ورئيس مجلس أعضاء الشّرف في مؤسّسة روكفلر، إلخ...[٥٧].

وهكذا نرى أنّ وزارتَي الشؤون الخارجيّة والدفاع تزخران بنخبةٍ غالبًا ما تحافظ على علاقاتٍ وثيقة مع الشّركات الكبرى. وهذا يعني على الأقلّ أنّ السّياسة الخارجيّة ليست من عمل العقائديّين أو حتّى الدبلوماسيّين المحترفين، وإنّما من صنع رأس المال الكبير. وهذا ما ينبغي ألاّ يثير دهشة أحد في أكبر دولة رأسماليّة في العالم.

نخب الشّركات

ما زال أعضاء النّخب الذين يشغلون مناصبَ مهمّة في المؤسّسات الاقتصاديّة والماليّة يحظون بأفضل الأدوار في شؤون البلاد. كانت هذه هي الحال على الدوام. في الواقع، "تتركّز السيطرة

[57] Dye and Zeigler, op. Cit.112-113.

الرسميّة على الحياة الاقتصاديّة في البلاد في أيدي فئةٍ قليلة جدّا"[٥٨]: رؤساء، ونوّاب رؤساء، ومجالس إدارات الشركات الأميركيّة الكبرى. وتفسير حالة التمركز هذه هو أنّ النّظام الاقتصاديّ يسيطر عليه عدد صغير من الشّركات العملاقة. وإذا كان هناك في أوائل الثمانينيّات من القرن الماضي أكثر من مائتي ألف شركة صناعيّة في الولايات المتّحدة، فإنّه ينبغي الإشارة إلى أنّ ٥٢% من جميع الأصول الصناعيّة في البلاد تخضع لسيطرة مئة فقط من هذه الشّركات. إنّ خمسَ شركات من أكبر الشّركات الصناعيّة (اكسون، وجنرال موتورز، وموبيل، ومحرّكات فورد، وآي بي إم) تتحكّم في ١٠% من هذه الأصول في البلاد. أمّا التركيز في قطاعات النّقل والخدمات والاتّصالات، فهو أكثر أهمّيةً وكثافة. إنّ ثلاثًا وثلاثين شركة من بين ستّين ألفًا متخصّصة في تلك القطاعات تسيطر على ٥٠% من الأرصدة الصناعيّة للدولة المتّصلة بالنقل والاتّصالات والكهرباء والغاز. ويوجد في القطاع الماليّ حالة كبيرة من التّركيز أيضًا.

ومن بين الثلاثة آلاف وخمسمائة مصرف التي سجّلها الباحثان داي وزايغلر، هناك خمسون مصرفًا تتحكّم وحدها في ٤٨% من جميع أصول القطاع المصرفيّ، في حين أنّ ثلاث مؤسّسات مصرفيّة فقط (بنك أوف أميركا، سيتي كورب، وتشيس مانهاتن) تسيطر على ١٤% من جميع الأصول[٥٩]. تتركّز كلّ هذه الموارد في أيدي عددٍ قليل من رؤساء الشّركات ومديريها، أي نحو ثلاثة آلاف وستّمئة شخص يسيطرون على نصف الصناعات الوطنيّة والاتّصالات والنّقل والبنوك والخدمات المختلفة. بعد هذا، وإذا كان لنا أن نتساءل عمّا إذا كان لهذا الأمر أيّ تأثير في منطقة الشرق الأوسط فإنّ الجواب هو بلا تردّد: نعم، بكلّ تأكيد. وهذا لسببين على الأقلّ: هناك من رجال الأعمال من يشغل وظيفة حكوميّة (جورج دبليو بوش نفسه أحدهم)، وهم بالقطع شاركوا في اتّخاذ قرارات متعلّقة بالوضع الحالي أو المستقبلي في الشّرق الأوسط. ثمّ إنّ الشركات

[58] Dye and Zeigler, op. Cit. 116.

[٥٩] المصدر السابق.

نفسها تتعاقد مع الحكومة الأميركيّة في حين أنّها تعمل مباشرةً في المنطقة، وتعدّ هذه الشركات أولويّة في السياسة الخارجيّة كما تعدّ "أداة" للدبلوماسيّة.

المجمع الصناعيّ – العسكريّ

هذه العبارة (المجمع الصناعيّ – العسكريّ) ليست من اختراع سي رايت ميلز[٦٠]، الذي ربّما كان واحدًا من أوائل علماء الاجتماع الأميركيّين الذين خرجوا بمثل هذا التّحليل المتبصّر للتأثير الذي يمارسه هذا المجمع الذي لم تخْب سمعته على الإطلاق. وليس محتملًا أنّه بالغ لا في وصف ذلك التأثير ولا في الحديث عن الارتباطات التي تطوّرت على مرّ الزمن بين نخب الشّركات والزّعماء السياسيّين والقادة العسكريّين. وكان الرئيس دوايت أيزنهاور نفسه قلقًا جدًّا بشأن هذه المسألة، كما بدا في خطاب الوداع الذي وجّهه إلى الأمّة في عام ١٩٦١. حقًّا، قال أيزنهاور: "في مجالس الحكومة، علينا أن نحترس من اكتساب المجمع الصناعيّ – العسكريّ نفوذًا لا مبرّرَ له، سواء سعى من أجله أو لم يسعَ. إنّ احتمالات الصّعود الكارثيّ للقوّة في غير محلّها موجودة وسوف تستمرّ. ويتعيّن علينا ألّا ندع أبدًا وزن هذا التجمّع يهدّد حريّاتنا أو العمليّات الديمقراطيّة. ينبغي ألاّ نأخذ أيّ شيءٍ كأمر مسلّم به. إنّ المواطنين اليقظين والواعين

---

[٦٠] انظر كتابه: C. Wright Mills, *The Power Elite,* (Oxford University Press 1956) . وهو كتاب لا يزال يثير إعجاب أجيال من المهتمّين بعلم الاجتماع لعمقه ووضوحه الفكري. يقول ميلز على سبيل المثال: "يميل الأميركيون إلى اعتبار أنفسهم أكثر الناس فرديّة في العالم، ولكن الشركات اللاشخصانيّة عندهم مضت إلى أبعد مدى ووصلت الآن إلى كلّ منطقة وكلّ جزء من تفاصيل الحياة اليوميّة. إنّ أقلّ من عشرين من ١ في المئة من الصناعة التحويليّة وجميع شركات التعدين في الولايات المتّحدة توظّف الآن نصف جميع الناس الذين يعملون في هذه الصناعات الأساسيّة. إنّ قصّة الاقتصاد الأميركيّ منذ الحرب الأهليّة هي إذن قصّة إنشاء هذا العالم التجاريّ للملكيّة المركزية وترسيخها". (Mills, op.Cit. 120.).

وحدهم قادرون على فرض التشابك السليم بين منظومات الدّفاع الصناعيّة والعسكريّة الضّخمة وبين وسائلنا وأهدافنا السلميّة، لكي يزدهر الأمن والحرّية معًا"[٦١].

إنّ المجمع العسكريّ الصناعيّ هو تسمية تشمل القوّات المسلّحة ووزارة الدّفاع والشّركات التي وقّعت عقودًا عسكريّة، وأعضاء الكونغرس الذين يمثّلون الجماعات المصلحيّة ذات الصّلة بشؤون الدّفاع. ويبدو إذن أنّ الرئيس أيزنهاور تنبّأ بصعود قوّتهم ونفوذهم، وهو ما تجسّد أثناء ولايته بمطالبَ ملحّة لزيادة الإنفاق العسكريّ.

ومن المهمّ أن نذكر في هذا السّياق أنّ الشركات الصناعيّة الأميركيّة الكبرى (وعددها نحو مئة أو أقلّ) لا تعتمد على العقود العسكريّة سوى في جزءٍ صغير من مبيعاتها[٦٢]، ممّا يعني أنّ صناعة الولايات المتّحدة، بنسبة ٩٠% من طاقتها، لا تعتمد على الحرب لتحقيق الأرباح، حتّى لو جعلت بعض الشركات من عقود الدّفاع اختصاصًا لها، مثل: شركة لوكهيد للطائرات، جنرال داينامكس، ماكدونيل دوغلاس، شركة بوينغ، شركة مارتن ماريتا، طائرات غرومان، ونيوبورت نيوز لبناء السّفن.

وتمثّل مراكز البحوث ودراسة السّياسات مصدرًا آخرَ لتوظيف النّخب.

---

[61] Excerpt from *Farewell to the Nation* speech by President Eisenhower, delivered over radio and television, January 17, 1961 :http://www.npr.org/2011/01/17/132942244/ikes-warning-of-military-expansion-50-years-later

[٦٢] سنفصّل هذه النقطة في مكان آخر من هذا البحث لاحقًا. ولكن داي وزايغلر يتحدّثان عن ١٠% فقط من المبيعات. انظر:
Dye and Zeigler, op. Cit.128

مراكز البحوث ودراسة السّياسات Think Tanks

إنّها تمثّل بلا شكّ أفضل مراكز تجمع النّخبة من الخبراء والمتخصّصين. وبحسب ريتشارد هاس فإنّ "من بين العديد من الجهات التي تمارس التأثير في صياغة السّياسة الخارجيّة الأميركيّة، تعدّ مراكز بحوث ودراسة السّياسات الأكثر أهميّةً والأقلّ حظوةً"[٦٣]. إنّ أولى خصائص هذه المؤسّسات البحثيّة المستقلّة أنّها بالأساس ظاهرة أميركيّة، تمارس منذ نحو قرنٍ التأثير في التزامات الولايات المتّحدة في المسرح العالميّ[٦٤]. وعلى الرغم من طابع التحفّظ الذي يكتنفها[٦٥]، فقد حدّد هاس خمس طرائق مختلفة تُستخدمها (هذه المؤسّسات) للتأثير في صياغة السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة، وهي: "توليد أفكار وخيارات جديدة للسّياسة، وتوفير مجموعة جاهزة من الخبراء للعمل في الحكومة، وتوفير أماكنَ للمناقشات رفيعة المستوى، وتثقيف المواطنين الأميركيّين في أرجاء العالم، وإكمال الجهود الرسميّة للتوسّط من أجل حلّ النّزاعات"[٦٦].

ويُعرِّف الكاتب نفسه (هاس) هذه المراكز البحثية بأنّها "مؤسّسات مستقلّة نظّمت من أجل إجراء

---

[٦٣] كان مدير السياسة والتخطيط في وزارة خارجيّة الولايات المتّحدة عندما كتب هذه المساهمة: "مؤسّسات البحث الفكريّ والسياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة: منظور صانع السّاسة"،

Richard N. Haass, " Think Tanks and US Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective"; in: *The Role of Think Tanks in US Foreign Policy* ; *US Foreign Policy Agenda*; An Electronic Journal of the U.S Department of State; Volume 7; N°3; November 2002.

[٦٤] المصدر السابق. لكنها أصبحت اليوم ظاهرة عالميّة بما أنّنا نرى مثل هذه المؤسّسات في كلّ مكان من العالم تقريبًا.

[٦٥] وفقًا لريتشارد هاس يعود هذا التحفّظ في التصرّف إلى حقيقة أنّ معظم أعمالها تتمّ بعيدًا عن أضواء الصّحافة. فهي تثير انتباهًا أقلّ من غيرها من مصادر التوجيه للسياسة الأميركيّة – مثل جماعات الضغط والمصالح، والمناورات التي تقوم بها الأحزاب السياسيّة والمنافسات بين مختلف أجهزة السلطة. المصدر السابق.

[٦٦] المصدر نفسه.

الأبحاث وإنتاج معارف مستقلّة ذات صلة بالسّياسات"[٦٧]. وبهذا المعنى، فإنّها تُجسّر المسافة بين الأوساط الأكاديميّة والحكومة. فهي تساعد على تقريب عالم الأفكار من عالم الفعل، بحيث أنّ باحثي هذه المراكز لا يسمحون لأنفسهم بالاستغراق التامّ في المناقشات الأكاديميّة النظريّة والمنهجيّة البحتة ولا بالانجذاب الكامل إلى الحاجات الملحّة للسّياسة إلى الحدّ الذي يعجزون فيه عن التّراجع مسافة إلى الوراء. ويتزامن صعود هذه المراكز أيضًا مع صعود الولايات المتّحدة على المسرح العالميّ.

ظهرت الموجة الأولى من مراكز دراسة السّياسات المتخصّصة في الشؤون الخارجيّة في الولايات المتّحدة في وقتٍ مبكر من القرن العشرين[٦٨]. وكانت المؤسّسات الثلاث التي أكّدت حضورها وقدرتها على التأثير هي: مؤسّسة (وقفيّة) كارنيغي للسلام الدولي، التي أنشأها في عام ١٩١٠ قطب صناعة الصلب أندرو كارنيغي، ومؤسّسة هوفر المعنيّة بالحرب والثّورة والسّلام التي أنشأها في عام ١٩١٩ هربرت هوفر قبل أن يصبح رئيسًا للجمهوريّة، ومجلس العلاقات الخارجيّة الذي أُنشئ في عام ١٩٢١[٦٩]. وقد وُصفت هذه المؤسّسات الأولى بعبارة "جامعات

---

[٦٧] المصدر السابق. وفي العدد نفسه من هذه المجلّة، يذكر كاتب آخر الملاحظة التالية: "على الرغم من أنّ مصطلح "مركز دراسة السياسات Think Tank" كان قد استخدم في الأصل في الولايات المتّحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخطّطون العسكريون أن يجتمعوا فيها لمناقشة الإستراتيجية، فمنذ ذلك الحين جرى توسيع الاستخدام الضيّق لهذا المصطلح لوصف أكثر من ٢٠٠٠ من المؤسسات التي مقرّها الولايات المتحدة والتي تنخرط في مجال تحليل السياسات، ونحو ٢٥٠٠ غيرها من المؤسّسات المماثلة في جميع أنحاء العالم". انظر:

Donald Abelson, "An Historical Perspective," in: *The Role of Think Tanks in US Foreign Policy*, op.Cit.

[٦٨] أساسًا، لأنّ أصحاب الأعمال الخيرية المشهورين فضلا عن المثقفين كانوا يريدون إنشاء مؤسّسات يمكن أن يجتمع فيها العلماء والشخصيّات البارزة من القطاعين العامّ والخاصّ لمناقشة القضايا ذات الطابع العالميّ. انظر:

Donald Abelson, op.Cit.

[٦٩] هناك مركزان آخران لدراسة السّياسات سيجلبان الاهتمام في وقتٍ لاحق – معهد البحوث الحكوميّة (1916) الذي اندمج مع منظّمتين أخريين لتأسيس معهد بروكينغز، ومعهد أميركان إنتربرايز لدراسة السياسة العامّة (1943) وهي منظّمة محافظة تحظى باحترام كبير – من خلال مجموعة واسعة من الأبحاث التي تعالج قضايا السّياسة الخارجيّة.

دون طلّاب" فقد كان إنتاج أفضل مستوى من العمل الأكاديميّ مهمًّا جدًّا بالنّسبة إليها[٧٠]. ومعلوم أيضًا أنّ أعضاء هذه المراكز كانوا يميلون إلى النّأي بأنفسهم كي لا ينغمسوا في الحياة السياسيّة حفاظًا على استقلالهم. ولكن الحالة اليوم تغيّرت كثيرًا.

وبقدر تعلّق المسألة بالأمن القوميّ (للولايات المتّحدة) في العصر النوويّ، فإنّ صانعي السّياسات، بحسب دونالد أبلسن "كانوا في حاجة إلى ما تتمتّع به مؤسّسات البحث الفكريّ من تبصّرٍ معرفيّ وخبرة من شأنها أن تساعدهم في وضع سياسة متماسكة وسليمة للأمن القوميّ"[٧١]. وفي عام ١٩٤٨ أُنشئت مؤسّسة راند RAND خصّيصًا لهذا الغرض. وقد دشّنت مؤسّسة راند أيضًا عصر التّعاقد بين مراكز دراسة السّياسات والحكومة[٧٢].

لكن مراكز دراسة السّياسات التي تحظى بالقسط الأوفر من الأضواء، هي تلك التي غالبًا ما تشَبّه بجماعات الضّغط، نظرًا لأنّها هي الأخرى تسعى لممارسة التأثير في توجّهات السّياسة الخارجيّة وجوهرها في آنٍ معًا... مثل: مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة (CSIS) الذي تأسّس في عام ١٩٦٢، ومؤسّسة هيريتيج (التي أُنشئت في عام ١٩٧٣)، ومعهد كاتو (الذي تأسّس في عام ١٩٧٧).

وهناك صنفٌ آخر من مراكز دراسة السّياسات هو ذلك الذي يتمتّع بميزة الإرث السياسيّ، مثل مركز كارتر (في أطلنطا) ومركز نِكسُن من أجل السلام والحرّية (في واشنطن).

---

[٧٠] لقد أنتجت كتبا ومجلّات ومنشورات أخرى لشتّى أنماط المتلقّين. ولو خطر ببال أعضاء هذه المراكز في تلك الفترة المبكرة، أن يقدّموا المشورة لصانعي القرار، فإنّهم لم يعدّوا مهمّتهم الأساسيّة التأثير في قرارات الحكومة بشكلٍ مباشر، وإنّما إعلام صانعي القرار بالعواقب المحتملة لمجموعة من الخيارات في السياسة الخارجيّة.

[71] D. Abelson, op.Cit.

[٧٢] هذه "مؤسّسات دراسة السياسات تموّلها إلى حدٍّ كبير الدوائر الحكوميّة والوكالات التي كانت بحوثها تهدف إلى معالجة الشواغل المحدّدة لصانعي السّياسات وفي السّنوات التي تلت ذلك، فإنّ مؤسّسة راند قد أوحت بإنشاء العديد من المراكز الأخرى المتعاقدة مع الحكومة بما في ذلك معهد هدسن (1961) والمعهد الحضري (1968)" . المرجع نفسه.

والآن إذا كان لنا أن نتساءل عمّا إذا كانت مراكز دراسة السّياسات هذه تمارس أيّ تأثير في السّياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط، فإنّ الجواب هو بلا تردّد: نعم ، هي تمارس تأثيرًا. ومن المحتمل أن يكون أحد أبرز المؤثّرات وأكثرها إثارةً للاهتمام.

فكيف مورس هذا التأثير تحت إدارة جورج دبليو بوش؟

صناعة مزدهرة

نقطة الانطلاق في دراسة جيمس ج. مكغان عن مراكز دراسة السّياسات[٧٣] هي أنّ عددًا من التّغييرات الطّارئة في السّنوات الأخيرة قد وضعت هذه المنظّمات أمام تحدّيات وفرص جديدة يمكن أن تؤثّر في قدرتها على العمل بكفاءة. لقد أجرى مكغان مسحًا شمل مجموعة من منتسبي ٢٣ مركزًا من هذه المراكز من بين أهمّ مؤسّسات البحث في الولايات المتّحدة[٧٤].

ساعدت الأجوبة التي قدّمتها هذه المؤسّسات على تحديد التحوّلات في ستّة مجالات رئيسة هي:

١ – الماليّة؛ ٢ – انتشار المنظّمات غير الحكوميّة بصفةٍ عامّة، ومراكز دراسة السياسات بوجهٍ خاصّ؛ ٣– بروز وسائل الإعلام الإخباريّة ٢٤/٧؛ ٤ – التقدّم التكنولوجي، وبخاصّة هيمنة شبكة الإنترنت؛ ٥– تنامي السّياسات المتحزّبة؛ ٦ – التأثير المستمرّ للعولمة.

---

[73] James G. McGann, "Scholars, Dollars and Policy Advice," August 2004, the Think Tanks and Civil Societies Program Of *the Foreign Policy Research Institute*. http://www.fpri.org

[٧٤] لقد دعا مكغان أربعة وثلاثين. وقد تمّ استبعاد معهد أبحاث السياسة الخارجيّة بسبب انتماء الباحث إليه. وهذه هي القائمة: معهد بيكر للسياسات العامّة، ومؤسّسة بروكينغز، ومؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي، ومركز التقدم الأميركيّ، ومركز السياسة الوطنية، ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ومركز الميزانية وأولويّات السياسة، ومجلس العلاقات الخارجيّة، ومعهد السياسات الاقتصاديّة، ومعهد الأخلاق والسياسة العامّة، ومركز هنري لـ. ستيمسون، ومؤسّسة هيريتيج، ومعهد هدسون، والمركز الوطنيّ لتحليل السياسات، ومؤسّسة أميركا الجديدة، ومركز نيكسون، ومعهد السياسة التقدميّة، ومؤسّسة راند، ومؤسّسة ريزن، ومؤسّسة الموارد من أجل المستقبل، ومعهد الولايات المتّحدة للسّلام، والمعهد الحضري، ومعهد ودرو ويلسون الدولي للباحثين.

كانت النّتائج إيجابيّة وسلبيّة على حدٍّ سواء. فقد وقعت التغيّرات طوال السّنوات ١٠–١٥ الماضية[٧٥]. والبعض الآخر أحدث من ذلك. التقت بعض التيّارات، ممّا أثّر في دور مراكز دراسة السّياسات كمصدرٍ لتزويد المستشارين السياسيّين. ولكن ما هو على المحكّ هنا هو التأثير التراكميّ للسياسات الماليّة التقييديّة التي اتّبعها المانحون، وتوجّهات الكونغرس والبيت الأبيض الموصوفة بأنّها ضيّقة وقصيرة الأجل، إضافةً إلى "التوجّه السطحيّ المعتمد على الإثارة الذي اتّبعته شبكة كيبل نيوز نيتورك (CNN) والصّحافة"، والذي كان من شأنه "إحداث تآكل في جودة بحوث السّياسات وتحديد الخيارات السياسيّة المتاحة للجمهور الأميركيّ"[٧٦].

وكان الهدف من الدراسة المسحيّة معرفة كيف يمكن أن تواجه مراكز دراسة السّياسات البيئة المتغيّرة، مع المحافظة على مصداقيّتها واستقلالها، وكفاءتها، وبقائها على قيد الحياة في عالم اليوم.

ولتلخيص أهمّ النتائج المتعلّقة بأعمال مؤسّسات البحث الفكريّ في ظلّ إدارة بوش، فإنّنا نقول إنّ المخاوف كانت تتعلّق بخضوع المعرفة للمصالح الحزبيّة والضّغوط التي تمارسها قوّة المال، وهيمنة الخطاب الأيديولوجيّ – الأخلاقيّ للمحافظين الجدد، والمزايدات السياسيّة.

في الواقع، عند ملاحظة التغيّرات في البيئة وكيف اضطرّت مراكز دراسة السياسات للتكيّف من أجل البقاء وتدبير أمورها، نجد من المقلق فعلًا – وهو أقلّ ما يمكن قوله – أن تخضع المعرفة (البحوث) لمصالح السياسة الحزبيّة، فضلًا عن قوّة المال. وكما أشار الباحث بالخصوص، فإنّ "الحالة الرّاهنة للسّياسات الحزبيّة في واشنطن بلغت من الحمّى درجةً عالية إلى حدٍّ جرّ مراكز دراسة السياسات إلى الانخراط في معركة الخير والشرّ التي يبدو أنّها باتت تثير الكثير من الاهتمام لدى السياسيّين هذه الأيّام، موفّرة الذّخيرة لتلك المعركة ..."[٧٧]. وهذا لا يمكن بأيّ حالٍ

---

[٧٥] السنة التي أُجري فيها المسح هي ٢٠٠٤ . وهي مهمّة بالنسبة إلينا لأنّها في منتصف ولاية بوش.

[76] James G. McGann, op. Cit.

[٧٧] المصدر السابق.

من الأحوال أن ييسّر التحليل الموضوعيّ، وبالتالي تقديم النّصائح والتوصيات الصادقة والمخلصة (أي التي تستند إلى تحليلٍ موضوعيّ للواقع، وليس إلى ما يرغب السّاسة في سماعه). ووفقًا لتقرير ماكغان، فإنّ "حرب الأفكار" (التي تُفهم هنا بوصفها معركة الأفكار المنحازة سياسيًّا) قد خلقت وضعًا لا ينطوي إلّا على القليل من الاهتمام بالتحليل التفصيليّ الذي يأخذ بعين الاعتبار كلا الطّرفين أو الجانبين في أيّ قضيّة. وثمّة ما هو أسوأ من ذلك، لأنّه إن لم تقدّم مجموعة معيّنة دعمًا بنسبة ١٠٠% لقضيّةٍ بعينها، فإنّها يمكن أن توسم بأنّها "حليف للعدوّ".

في أجواء أزمة خطيرة مثل تلك التي تسبّبت فيها أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام٢٠٠١ في الولايات المتّحدة، أو في أعقاب هذه الأحداث، من الطبيعيّ أن نفترض أنّ الضّغوط تزداد على الأقلّ إلى الضّعف. ومع ذلك فنحن لا نعيش في عالمٍ مثاليّ. ينبغي لنا أن نتذكّر أنّ الحكومات أيًّا كانت وحيثما كانت تلتمس دائمًا دعم جماعات ومنظّمات من المفترض أن تشاركها وجهات نظرها أو تتوحّد معها في قضايا مشتركة. ولذلك من غير المستغرب أن نجد في إدارة بوش الثاني رجالًا ونساءً ينتمون إلى خلفيّات متقاربة ويشتركون على الأقلّ في رؤية، إن لم يكن في أيديولوجية واحدة. وقد تكوّنت هذه الرؤية (أو الأيديولوجية) خلال السّنوات التي أمضوها معًا في مراكز دراسة السّياسات الشهيرة التي اقترنت بتسمية: المحافظين الجدد. غير أنّ السؤال الحقيقيّ ليس هو لماذا نالت تلك المؤسّسات البحثيّة كلّ هذه الحظوة في الإدارة الأميركيّة؟ غنيّ عن القول إنّ المسار الاعتياديّ للأمور هو أن يكون لديهم مثل هذا الحضور، لأنّهم هم الخبراء والمستشارون حول قضايا الساعة الرّئيسة في عهدٍ معيّن. السّؤال الأكثر أهمّيةً هو في رأينا: إلى أيّ درجة يمكن أن يكونوا موضوعيّين في معالجة القضايا الدوليّة الرئيسة في حين يبقون أنصارًا ومؤيّدين للفريق الذي يمسك بالسّلطة؟

أليست هذه هي المشكلة الأبديّة التي تخصّ العلاقة بين المثقّف ورجل الدولة؟

إنّ النّقطة المثيرة للاهتمام هنا هي أنّ مراكز دراسة السّياسات طالما شكّلت "الباب الدوار" بين الحكومة والأوساط الأكاديميّة، أيًّا كان الحزب الذي يمسك بالسّلطة. هذا على أيّ حال ليس سرًّا، لأنّه وفقًا لريتشارد هاس فإنّ "مراكز دراسة السياسات توفّر دفقًا مستمرًّا من الخبراء المرشّحين للعمل في الإدارات المقبلة، وهيئات موظّفي الكونغرس. وهذه وظيفة حاسمة في النّظام السياسيّ الأميركيّ". إضافةً إلى ذلك فهذه المراكز "تقدّم للمسؤولين السابقين أطرًا مؤسسيّة يتمكّنون من خلالها من المشاركة بما خبروه في الخدمة الحكوميّة من آراء وأفكار، بحيث يستمرّون على التزامهم بالتأثير في مناقشات السياسة الخارجيّة ومداولاتها، مشكّلين مؤسّسة ظلّ غير رسميّة للشؤون الخارجيّة"[٧٨].

لا يمكننا أن نقدّم هنا دراسة شاملة عن نخب مراكز دراسة السّياسات. ومع ذلك، من المهمّ أن نسلّط الضّوء على دورها في السّياسة الخارجيّة. والملاحظ في ما يخصّ سياسة الولايات المتّحدة الأميركيّة في الشرق الأوسط، أنّ العديد من هذه المراكز تتنافس عليها. بطبيعة الحال، هناك اليوم تخصّصات اقتصاديّة وإقليميّة، وغير ذلك من قضايا السّياسة الخارجيّة ذات الصّلة، بقدر ما يمكن استنتاجه من رصد هذه المؤسّسات، على سبيل المثال: WINEP (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، و JINSA (المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ)، و MEF (منتدى الشرق الأوسط)، و IRMEP (معهد بحوث السّياسة الشرق أوسطيّة)، ومركز سابان في معهد بروكينجز، إلخ...

استعراض مراكز دراسة السّياسات المتخصّصة بشؤون الشّرق الأوسط

[78] Richard N. Haas, op.Cit.

في عام ٢٠٠٣ ، نشر IRMEP (معهد بحوث السّياسة الشرق أوسطيّة) على موقعه على شبكة الإنترنت استعراضًا لعمل هذه المراكز البحثيّة، مركّزًا بشكلٍ خاصّ على "أزمة الثقة" التي تؤثّر فيها[٧٩]. وتلاحظ الورقة أنّه عندما تكون الولايات المتّحدة في حاجة ماسّة إلى رؤيةٍ أكثر وضوحًا في سياستها الشرق أوسطيّة، لا يقدّم خبراء الإعلام الشهيرون المختصّون بهذه السياسة أيّ إجابات مقنعة، في حين أنّ البعض منهم يتجنّب ببساطة وسائل الإعلام. ولأنّ بعض مؤسّسات البحث الفكريّ أيّدت إستراتيجيّة العمل العسكريّ الاستباقي، فإنّ عمليّة صياغة السّياسة الخارجيّة في حدّ ذاتها غدت على ما يبدو في أزمة، في وقت واجهت الأميركيّين فيه تساؤلات عن عراق ما بعد الحرب، والمواجهة المحتملة مع سورية أو إيران، وعمليّة السّلام المتعثّرة بين إسرائيل والفلسطينيّين وغير ذلك ...

وقد حدّدت ورقة IRMEP (معهد بحوث السّياسة الشرق أوسطيّة) ثلاثة أسباب رئيسة لفشل مراكز دراسة السّياسات المتخصّصة بالشؤون الخارجيّة: تمويل البحوث الذي يميل إلى التركيز الشّديد؛ والنّقص الملموس بخصوص مراجعة النّظراء الخارجيّة المستقلّة وذات المصداقيّة؛ وأجندات البحوث التي تستغرقها النّواحي التكتيكيّة، وينقصها التركيز على النّواحي الإستراتيجيّة.

ويقدّم الرسم البيانيّ أدناه (الرسم البياني ١) مثالًا على تركيز التمويل بين حفنة من مؤسّسات البحث الفكريّ في عام ٢٠٠٣:

[79] America‘s Middle East Policy Think Tanks: What Went Wrong? US Think Tanks and the Crisis of Confidence. On this link:
http://www.irmep.org/research_notes/7_23_2003_Americas_Middle_East_Think_Tanks.html

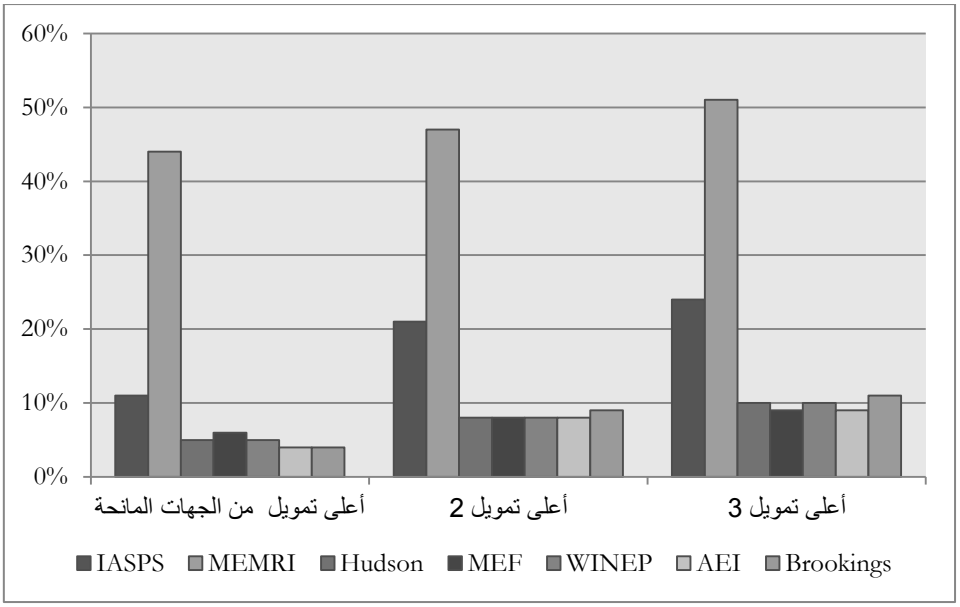

الرّسم البياني (١): تخصّ هذه البيانات معهد انتربرايز الأميركي AEI، ومعهد هدسن Hudson Institute، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنىWINEP ، ومعهد بروكنغز Brookings، ومنتدى الشرق الأوسط MEF، ومعهد الدراسات الإستراتيجيّة والسياسيّة المتقدّمة IASPS، ومعهد الشرق الأوسط للأبحاث والإعلام MEMRI.

وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أنّ معهد الدراسات الإستراتيجيّة والسياسيّة المتقدّمة IASPS قد أثار شكوك بعض المراقبين[٨٠]. ولوحظ على نحوٍ خاصّ دور معهد الدراسات الإستراتيجيّة والسياسيّة المتقدّمة في المناقشات التي سبقت غزو العراق، من خلال ورقة بحثيّة نُشرت في عام ١٩٩٦ تحت عنوان "اختراق نظيف: إستراتيجية جديدة لتأمين السّيطرة"، قدّمت فيها توصيات لحزب

[٨٠] تأسّس معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسيّة المتقدّمة في عام ١٩٨٤ على يد روبرت جيه لاوينبيرغ Robert J. Loewenberg، ومقرّه في القدس، وله مكتب في العاصمة الأميركية واشنطن. هل هو، إذن، مؤسّسة أميركيّة أم إسرائيليّة؟ للوهلة الأولى، يبدو أنه مركز بحوث سياسات إسرائيلي. هنا رابط لصفحة المعهد على الويب:
http://www.iasps.org/index.php

الليكود الحاكم آنذاك في إسرائيل بالتخلّي عن عمليّة السّلام وتبنّي خطّ متشدّد. وعدّت الورقة كلًّا من سورية والعراق عدوّين خطرين يجب مهاجمتهما وتمزيقهما في كلّ الأحوال[٨١].

وبالمثل، وُجّهت انتقادات أخرى إلى JINSA (المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ) الذي ترسم صفحته على شبكة الإنترنت مهمّة ذات هدفين:

"١ – تثقيف الجمهور الأميركيّ حول أهمّية وجود قدرة دفاعيّة فعّالة لدى الولايات المتّحدة بحيث يمكن حماية مصالحنا الحيويّة نحن الأميركيّين؛

و "٢ – إعلام مجتمع مؤسّسات الدفاع والشؤون الخارجيّة في الولايات المتّحدة الأميركية بالدّور المهمّ الذي يمكن أن تؤدّيه إسرائيل في تعزيز المصالح الديمقراطيّة في منطقة البحر الأبيض المتوسّط والشرق الأوسط"[٨٢].

ولكن الشخصيّات والمواقف التي خلقت المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ وحافظت عليه وأدامته تذكّرنا بمنظّمةٍ أخرى نشطت منذ نحو ثلاثين عامًا هي لجنة الخطر الحالي *Committee on the Present Danger* التي كانت تعدّ في عهد إدارة الرئيس جيمي كارتر "مجموعة هامشيّة"، والتي لم تكتسب "خطاب الاعتماد" قبل عام ١٩٨٠، مع وصول الرّئيس رونالد ريغن إلى البيت الأبيض. وبحسب جيسن فيست كانت هذه المجموعة تقوم فعليًّا بتجميع صقور المحافظين الجدد الذين كانوا يؤمنون بأنّ الاتّحاد السوفييتي كان على وشك أن يتجاوز

---

[٨١] يمكن العودة إلى هذه الورقة على هذا الرابط:

http: // www. Israeleconomy .org / strat1. htm

إثنان من الذين أسهموا في كتابة هذه الورقة وهما دوغلس فايثDouglas Feith و رتشارد بيرل Richard Perle شغلا مواقع مهمّة في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش.

[٨٢] يتمتّع المعهد اليهودي لشؤون الأمن القوميّ بتفويض ذي مهمتين، على هذا الرابط:

http://www.jinsa.org/about

الولايات المتّحدة ويطغى عليها عسكريًّا، وكانوا يطالبون بتخصيص ميزانيّة عسكريّة أكبر، ويعارضون أيّ شكلٍ من أشكال الحدّ من التسلّح، وأصبحوا النّاطقين بلسان حزب اللّيكود الإسرائيليّ[٨٣].

وقد شُبّهت لجنة "الخطر الحالي" بوزارة دفاع الظلّ في عهد الرئيس جيمي كارتر. ولكن في عهد الرئيس بيل كلينتون، انتقل هذا الدّور إلى المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ (JINSA) ومركز السّياسة الأمنيّة (CSP).

يقول جيسن فيست إنّ الخطّ المتشدّد للمعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ (JINSA) ومركز السياسة الأمنيّة (CSP) لم يتّضح يومًا أكثر ممّا بدا عندما شنّا "حملة لا هوادة فيها ليس فقط للتّحريض على الحرب ضدّ العراق، وإنّما [بشكلٍ أعمّ] للتّحريض على الحرب الشاملة"[٨٤]. وقد أعرب عن قناعته بأنّ تغيير الأنظمة في نظر هذا الفريق، بأيّ وسيلة كانت، سواء "في العراق أو إيران أو سورية أو المملكة العربيّة السعوديّة أو السلطة الفلسطينيّة هو ضرورة ملحّة"[٨٥]. وعلاوةً على ذلك، فإنّ هذا النّهج في السّياسة لم يكن ليسمح بأيّ اعتراض حتّى لو أتى من وزير الخارجيّة[٨٦]. أو وكالة المخابرات المركزيّة أو بعض الموظّفين المحترفين. فالمبدأ الأساسيّ، وفقًا لرأي جيسن فيست، هو أنّه "ليس هناك فرق بين مصالح الأمن الوطنيّ الأميركيّة والإسرائيليّة، وأنّ السبيل الوحيد لضمان دوام سلامة البلدين وازدهارهما يتحقّق من خلال الهيمنة في الشّرق

---

[83] Jason Vest, "The Men From JINSA and CSP," *The Nation,* August 15, 2002 (September 2, 2002 issue.) On this link: http://www.thenation.com/article/men-jinsa-and-csp

[٨٤] المصدر السابق.

[٨٥] المصدر نفسه.

[٨٦] كان هناك الكثير من الكلام عن الخلاف بين وزير خارجيّة الولايات المتّحدة السابق كولن باول وبعض صقور المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش الثاني . بيد أنّ باول هو جنديّ أوّلًا وقبل كلّ شيء، ولكن حتّى الجنديّ (جنرال) كان بالإمكان اعتباره "معتدلا" أو "قد تعرّض" للتجاوز "من جانب [سياسيّين أميركيّين] أكثر تشدّدًا أو "صقوريّة " منه ولا يزال السؤال الذي طرحته استقالة باول مفتوحًا.

الأوسط"[٨٧]. وإنّه لذو مغزى في هذا السّياق أن نجد الأشخاص الذين يشغلون مناصبَ مختلفة في إدارة الرئيس بوش الثاني هم الأشخاص الذين يشغلون المناصب في مراكز الدراسات وجماعات الضّغط ومنظّمات الاستمالة الأخرى والمؤسّسات الإعلاميّة. ونجد في المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ JINSA خير مثال على ذلك.

في عام ١٩٧٦، أسّس بعض المحافظين الجدد المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ JINSA ، بعد أن انتابهم القلق من احتمال أن لا تكون الولايات المتّحدة قادرة على إعطاء إسرائيل ما يكفي من الدّعم العسكريّ في حال نشوب حربٍ أخرى مع العرب. وفي خلال خمس وعشرين سنة فقط من وجوده نمَا المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ JINSA ، الذي كان في الأصل شبكة غير رسميّة، حتّى بلغت قيمة أعماله ١.٤ مليون دولار سنويًّا ، بفضل مجموعة كبيرة من صنّاع القرار الذين يدعمونه في واشنطن. وحتّى بداية عهد إدارة بوش الثاني، كان مجلس المستشارين في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القوميّ JINSA يضمّ سياسيّين من الوزن الثقيل مثل ديك تشيني، فضلًا عن جون بولتن، ودوغلَس فيَث ثالث أعلى مسؤول في وزارة الدفاع (البنتاغون). وكان ريتشارد بيرل والمدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة جيمس وولسي – وهما من أعلى الأصوات في الجوقة التي شنّت حملة للتّرويج لمشروع الحرب على العراق – من أعضاء مجلس المستشارين للمعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ. وهذه هي أيضًا حال

---

[٨٧] Vest (op. Cit.) يسجّل فست الملاحظة التالية: "إنّ مجلس إدارة سياسات الدفاع التابع للبنتاغون – الذي يرأسه ريتشارد بيرل مستشار المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ومركز السياسات الأمنيّة والمسؤول السابق في وزارة دفاع الرئيس الأسبق ريغن، والذي يتكدّس فيه مستشارون من كلا الفريقين – شغل مؤخّرا الأخبار من خلال عقد ندوة استماع إلى تقرير ألقيت فيه على المملكة العربية السعوديّة تهمة العدوّ الذي ينبغي تركيعه من خلال عدد من الآليّات، التي يعكس الكثير منها توصيات المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ومركز السياسات الأمنيّة، وانشغالهما الكبير بمصر. (أشارت الشريحة النهائيّة من العرض الإلكترونيّ التقديمي لمجلس سياسات الدفاع إلى أنّ "الإستراتيجية الكبرى للشّرق الأوسط" يجب أن تركّز على "العراق باعتباره محورًا تكتيكيًّا، والمملكة العربيّة السعودية باعتبارها محورًا إستراتيجيًّا [و] مصر باعتبارها الجائزة".) وكان ليدنLedeen يتولّى الحملة من أجل تغيير النظام في إيران، بينما الرّفاق القدامى مثل أندرو مارشال وهارولد رود في مكتب تقييم السياسات والأوضاع العسكريّة في وزارة الدفاع ، يواصلون الانشغال بنشاط بالطرق الكفيلة بإعادة هندسة كلٍّ من حكومتي إيران والمملكة العربيّة السعوديّة.

شخصيّات من عهد الرئيس رونالد ريغن مثل جين كيركباتريك، وأوجيني روستو وليدين الذي كان ضابط الاتّصال بين أوليفر نورث والإسرائيليّين في قضيّة إيران / كونترا[٨٨].

إنّ الحقيقة التي ليس بوسعنا تجاهلها إذن، هي أنّ هناك شبكة من الشخصيّات وأعضاء النّخب الأكاديميّة والسياسيّة والاقتصاديّة والماليّة وكبار معلّقي وسائل الإعلام الذين على موثوقيّتهم اعتمدت السّياسات الداخليّة والخارجيّة لإدارة الرئيس بوش. والمثال الملفت للانتباه، على الرّغم من أنه ليس مثالًا فريدًا بأيّ حال من الأحوال، يتجسّد في مركز دراسات السّياسات هذا JINSA الذي يمثّل مؤسّسة بحثيّة واستشاريّة و"جماعة مصالح" ، فضلًا عن أنّه "مشروع اقتصاديّ" enterprise، له إستراتيجيّته القياديّة وإدارته الاقتصاديّة والماليّة الخاصّة بمصالحه وأهدافه، أو كما يصفه جيسن فيست بمزيدٍ من الصّراحة قائلًا:"إنّه وسط تمتزج فيه الأيديولوجية والمال بسلاسة"، ثمّ يضيف نقلًا عن ضابط مخابرات مخضرم قوله: "كلّما رأيتَ شخصًا تقدّمه الصّحافة أو شاشات التلفزيون باعتباره يمثّل مركز السياسة الأمنيّة أو المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ، وهو يحاول التّرويج لموقفٍ معيّن على أساس الأيديولوجية أو المبدأ – وهو ما يقومون به بكلّ تأكيد عن قناعة – فإنّهم مع ذلك، لن يعلموك بأنّهم أيضًا يسعون لتوفير نوعٍ من الغطاء لمنظّرين آخرين يقفون مدافعين عن الفوائد التي يمكن جنيها من وراء الالتزام بخطوط حزب اللّيكود وباكس أمريكانا"[٨٩]. أمّا الملاحظة الثانية التي لا مفرّ منها، فهي أنّ المعطيات الآنفة الذكر تجعلنا نفهم بطريقةٍ أفضلَ النّطاق الكامل للانتقادات الموجّهة لسياسة بوش في الشّرق الأوسط. فالحقيقة أنّ الاتّصال المفتوح بين مجلس إدارة المعهد اليهوديّ لشؤون الأمن القوميّ الذي يشمل عددًا من موظّفي إدارة بوش ذوي النّفوذ، وبين صنّاع القرار الخاصّ بالسياسة

[٨٨] يلاحظ فيست، مستندًا إلى مصدرٍ استخباري، ما يأتي: "في حين أنّ الولايات المتّحدة بدأت مرحلة إنهاء المساعدات المدنيّة لإسرائيل بحلول عام ٢٠٠٧، فإنّ سياسة الحكومة تكمن في زيادة المساعدات العسكريّة بنسبة نصف قيمة المساعدات المدنيّة التي خفضت في كلّ عام – وهي ليست بمنزلة هديّة فقط لصناعات الأسلحة في كلٍّ من الولايات المتّحدة وإسرائيل، وإنّما تُعدّ أيضًا أمرًا حاسمًا لتحقيق رؤية أقصى اليمين للدفاع الصاروخيّ والشرق الأوسط". انظر: J. Vest (op.Cit.)

[٨٩] المصدر نفسه.

الأميركيّة في الشرق الأوسط في عهد هذه الإدارة، كان لا بدّ أن يجلب الانتقادات والاتّهامات بأنّ مواقف الإدارة منحازة وأنّها منخرطة في نشاطٍ حربيّ طاحن إلى جانب اليمين الصهيونيّ ضدّ العرب. ومن الجدير بالذّكر أنّ هذه الانتقادات وجّهتها خاصّةً قوى المعارضة والمجتمع المدنيّ في الشّرق الأوسط.

وسنأخذ الآن هذه الملاحظة الأخيرة منطلقًا لكي نطرح تساؤلات عن الفاعلين العرب الذين يفترض أنّ سياسة بوش في الشّرق الأوسط كانت موجّهة إليهم. فالسّياسة الخارجيّة الأميركيّة لا يمكن أن تخطّط أو أن تنفّذ دون معرفة مسبقة بأطراف اللّعبة في الجانب الآخر. ومن ثمّ، فإنّ التّفاعل معهم يدخل ضمن "مصادر التّأثير" في السّياسة الخارجيّة.

يمكن في هذا السّياق طرح السّؤال التالي: ما الفائدة من تحليل مفاهيم الفاعلين العرب وأدوارهم ضمن دراسة تركّز على مصادر التأثير في السّياسة الخارجيّة (في الشرق الأوسط خاصّةً) في عهد جورج دبليو بوش؟ ويجوز أن نردفه بسؤالٍ آخر: هل يتوقّع أحدٌ حقًّا أن تهتمّ أيّ إدارة أميركيّة بتحليل القوى الاجتماعيّة والسياسيّة الفاعلة في الشّرق الأوسط لمعرفة ردود أفعالها أو للتّفاعل معها لدى تخطيط السّياسة الخارجيّة؟ بعبارةٍ أخرى: هل يمكن أن يكون العرب مؤثّرين – ولو سلبًا – في السياسة الخارجيّة لأقوى دول العالم؟

إنّنا نميل للتّفكير أنّه على الأقلّ بدايةً من ١١ أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠١، أنتجت هذه القضيّة العديد من الأجوبة ودفعت الإدارة الأميركيّة إلى اتّباع مسالكَ جديدة في سياستها الخارجيّة، سُمّي أحدها "دمقرطة" الشّرق الأوسط الكبير.

الجهات السياسيّة العربيّة الفاعلة

يتعلّق السّؤال المطروح بنخب الشّرق الأوسط التي تؤدّي أو يمكن أن تؤدّي إمّا دور المحاور أو دور المناوب بالنّسبة إلى واشنطن. فمواقفهم وردود أفعالهم المتوقّعة يمكن أن يأخذها صنّاع السّياسة في الاعتبار. وإلى جانب ذلك، فإنّه لا يزال مهمًّا تحديد تلك الاختلافات في الأطر المرجعيّة التي، حتّى من دون تدخّلها مباشرةً في الشؤون السياسيّة، تقرّر مع ذلك مواقف الأطراف الفاعلة وتؤثّر فيها. إنّ منهجنا هو المنهج المقارن، غير أنّنا لن ندخل في التّفاصيل. سنعالج هنا بضعة أمثلة فقط عن الفاعلين السياسيّين العرب.

يتحدّث جون ليكا عن نموذج ذي حدود رباعيّة، كأساس ممكن يستند إليه الفاعلون في الإشارة إلى أنفسهم، على النّحو التالي:

١°: "الجماعات الإسلاميّة المحافظة " التي تتبنّى الدعوة للإسلام الكلاسيكيّ، وخصوصًا المذهب السنّي، بحسب التنويعة الوهابيّة في بعض الأحيان. وهي تدعم الحكومات القائمة أو تقبل بها، وعلى نحوٍ خاصّ تلك الحكومات ذات النمط التقليديّ (والتي تختلف فيما بينها اختلاف المملكة المغربيّة عن المملكة العربيّة السعوديّة)، فيما تتحفّظ في موقفها من الحكومات الوطنيّة السلطويّة.

٢°: "الإسلاميّون المتشدّدون" الذين يدافعون عن نمطٍ من الإسلام السياسيّ معارض للحكومات التقليديّة والبيروقراطيّات – العسكريّة السلطويّة، فضلًا عن الديمقراطيّين والليبراليّين المتغرّبين (نسبة إلى الغرب). وهذه الجماعات تشمل تنويعتين: الإسلاميّون الديمقراطيّون الذين لا يعارضون التعدديّة والانتخابات الحرّة، والإسلاميّون الثوريّون المتردّدون حيال شرعيّة التعدديّة، في حين يرفضون مبدأ الحزب الواحد.

٣°: "الديمقراطيّون"، (مع العديد من الأطياف المتنوّعة: الإسلاميّة، والاشتراكيّة والقوميّة والليبراليّة) وهم يقبلون بالتعدديّة والانتخابات الحرّة والتوجّه الدستوريّ.

٤°: "الوطنيّون السلطويّون"، وهم من انتماءاتٍ مختلفة (الناصريّون والبعثيّون وجبهة التحرير الوطنيّ، وما شابه ذلك) ويعملون على جعل الدولة والحزب قوّة علمانيّة توجّه الاقتصاد بقدر ما توجّه الأيديولوجيّة التي قد تتضمّن عدّة أفكارٍ دينيّة[٩٠].

بالنّسبة إلينا، فإنّ هذا التصنيف له قيمة تدليليّة فحسب. فالجماعات هي بالطبع أكثر تنوّعًا. ومع ذلك ، فإنّنا لا نعتقد أنّ إدارة بوش كانت الجهة الوحيدة القلقة إزاء هذه الجماعات. إنّ أيّ حكومة من حكومات الولايات المتّحدة قد ينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار هذا الواقع، حتّى إذا كانت تتعامل مع جزءٍ صغير من مجتمع الشّرق الأوسط؛ ذلك أنّ الأجزاء الأخرى لن تكون أقلّ نشاطًا، ولن تكون أقلّ رصدًا وإصغاءً، وهي في النهاية قد تتفاعل على نحوٍ مختلفٍ مع أيّ رسالةٍ توجّهها الولايات المتّحدة إلى مجموعةٍ بعينها.

وعلاوةً على ذلك، فمن المؤكّد أنّ إدارة بوش حين اندفعت إلى أفغانستان والعراق، لفترةٍ لم تحدّد نهايتها أصلا، فإنّها قد جلبت الولايات المتّحدة إلى أبواب الشرق الأوسط، إن جاز التعبير. وبدءًا من ذلك الوقت، فقد باتت السياسة الخارجيّة، والدبلوماسيّة العموميّة، ووسائل الإعلام، والشّركات

---

[90] Jean Leca, "La démocratisation dans le monde arabe: incertitude, vulnérabilité et légitimité; » in : *Démocratie sans démocrates*; ouvrage collectif, sous la direction de Ghassan Salamé ; (Fayard, Paris, 1994) : 40-41.

ويلاحظ ليكا، مع ذلك، أنّ هذه التسميات قد لا تتطابق، بالفعل، مع التسميات الدينية أو الثقافيّة السائدة دائمًا. إضافةً إلى ذلك فهي قد تتداخل جزئيًّا، إذ يجوز أن يكون الأفراد منتمين فعليًّا إلى مجموعتين (أو غير منتمين إطلاقًا). وقد لا تتّصل الروابط الزبائنيّة أو الشبكات الخصوصيّة الأخرى، إلا على نحوٍ محدود مع المواقف السياسيّة التي تدلّ عليها التسميات (الإسلاميّون المتطرّفون قد يمثّلون استثناءً جزئيًّا). انظر:

Leca, op.cit. 41.

الأميركيّة، إضافةً إلى الجيش، في مواجهةٍ مباشرة مع الوقائع اليوميّة في الشّرق الأوسط، أي مع حياة الناس: في الشّارع وفي العمل، وحتّى في الأسرة. ونظرًا لطبيعة التدخّل الأميركيّ وظروفه، نرى نمطين من أنماط الحياة يدخلان في اتّصالٍ مباشرٍ الواحد مع الآخر، بما يحمله كلاهما من منظوماتٍ إيمانيّة وأطرٍ مرجعيّة.

وبإمكاننا أن نضيف إلى النموذج السابق بضعة تفسيرات:

– دعونا نبدأ مع التيّار الذي يُطلق عليه اسم "الإحياء السلفيّ". لقد برز هذا التيّار في أعقاب "تفكيك الإمبراطوريّة العثمانيّة وصعود التحدّي الأوروبي، وذلك لأنّ الجمع بين السلفيّة والصوفيّة السنّية كان النّبض الوحيد المتبقّي من حيويّة الإسلام"، بحسب محمّد جابر الأنصاري[٩١]. في ذلك الوقت، لوحظ صعود الموجة الوهابيّة في شبه الجزيرة العربيّة (منذ سنة ١٧٤٤)، فضلًا عن حركة عبد القادر الجزائري في الجزائر (١٨٣٢–١٨٤٧)، والمهدويّة في السودان (١٨٨١–١٨٩٨)، والسنوسيّة في ليبيا (١٩١٢– ١٩٢٥). إنّ جميع هذه الحركات تتميّز بميزتين مشتركتين: ما تتبنّاه من مقاومة والدعوة التي حملتها من أجل العودة إلى مصادر الإسلام.

– وللأنصاري الحقّ في التأكيد على أنّه إذا فشلت السلفيّة الإسلاميّة في مواجهة التحدّي الخارجي، على عكس المحافظين اليابانيّين الذين تمكّنوا من الجمع بين التقاليد واستيعاب المعارف الغربيّة الحديثة، فإنّ ذلك يعود بصورةٍ خاصّة إلى كون الحركة السلفيّة غير قادرة على فهم الفرق بين الاستعمار الغربيّ والحروب الصليبيّة[٩٢]. بالفعل، نحن أيضًا نعتقد أنّ الاستعمار الأوروبي الحديث قد ترك إرثًا لا يمكن رفضه بكلّ ما فيه، على عكس الحروب الصليبيّة التي لم

[٩١] محمد جابر الأنصاري، "تحوّلات الفكر والسّياسة في الشرق العربي ١٩٣٠–١٩٧٠" (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٠)، ص ٧.

[٩٢] محمد جابر الأنصاري مرجع سبق ذكره، ص ٨.

تترك شيئًا يمكن لسكّان الشرق الأوسط أن يستغلّوه على نحوٍ مفيد. إنّ الاستعمار هو نتاج ثورةٍ مزدوجة: صناعيّة وفكريّة (أو ثقافيّة). صحيح أنّ هاتين الثورتين لم يكن بالإمكان أن تنعكسا في تناغم مع حركة الاستعمار، من حيث أنّ هذه الحركة لم تكن لتتحقّق تمامًا دون انتهاك حقوق الأفراد (والشّعوب)، الذين كان قرن التنوير والثورة الفرنسيّة قد دعيا لاحترامها. ولكن حتّى لو أنّ الغرض المباشر للاستعمار هو النّهب، فمن أجل تحقيقه كان ينبغي إنشاء بنية أساسيّة – وهي التي كان الاستعمار مجبرًا على التخلّي عنها في النهاية لأهل البلاد، فضلًا عن الثقافة والمعارف التي ورثتها النّخب الوطنيّة التي تولّت السّلطة بعد الاستقلال.

– وقد صعد أيضًا تيّار يدعى حركة "الإصلاح التوفيقيّ". ويمثّل هذا التيّار محاولة أخرى اعتمدها مسلمون محافظون للتّعامل مع التحدّيات الخارجيّة، والتي حلّلت هذه المرّة باعتبارها "تتّصل أساسًا بالحضارة وبكونها غير عسكريّة ولا دينيّة ولا سياسيّة"[٩٣]. وكان من بين الشخصيّات البارزة لهذه الحركة جمال الدّين الأفغاني (١٨٣٩ – ١٨٩٧)، ومحمّد عبده (١٨٤٩ – ١٩٠٥)، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ – ١٩٠٢). وقد ظهرت حركة الإصلاح التوفيقيّ هذه في بيئات مفتوحة جدًّا للتأثيرات الخارجيّة، كما قبلت أن تتعايش مع القوى الأوروبيّة وتأثيراتها التي لا مفرّ منها، وسعت إلى استيعابها داخل إطار المصطلحات الإسلاميّة. على سبيل المثال استخدمت "الشورى مقابل الديمقراطيّة، والمصلحة الشرعيّة مقابل المصلحة العموميّة، والإجماع الفقهيّ مقابل الرأي العامّ، والزّكاة مقابل الضّرائب...."[٩٤].

---

[٩٣] بحسب الأنصاري، مرجع سبق ذكره، على الرّغم من ضرورة الإشارة إلى أنّه لم يتغاض الإصلاحيّون عن هذه الجوانب الثّلاثة.

[٩٤] يتحدّث محمد جابر الأنصاري (المرجع المذكور، ص٨ –٩) عن هذه التوفيقية كما لو أنها "لقاء جديد بين تراث الشرق الأوسط والعقل الأوروبي (منذ عصره الإغريقي)". ففي نظره، كانت هذه موجة جديدة من الهيلينية قادمة هذه المرّة من أوروبا الغربيّة الحديثة؛ لكنه يضيف أنّ لهذه الحالة خصوصيّتها التي توحي بأنّها لا تقوم على الاختيار الحرّ (لا يتمّ استيراد الكتب وترجمتها بقرار من الخليفة)، إذ أنّها فرضت قسرًا بواسطة السفن الحربيّة، وشتّى الضّغوط الاقتصاديّة والسياسيّة.

فمنذ تلك الفترة المعروفة باسم عصر النّهضة، كانت حركة الإصلاح التوفيقيّ تسعى في كلّ مرّة لتكييف خطابها مع الظروف والتأثيرات المتغيّرة، وتقوم بتوسيع نطاق تفسيرها للإسلام – عقلانيًّا ومدنيًّا وعلميًّا وديمقراطيًّا واشتراكيًّا وحتّى ماركسيًّا – لكي تحافظ على المنطق الذي أسّست عليه مبدأها النظريّ وهو المنطق الذي يقول: "إنّ الإسلام يقبل كلّ ما هو حقّ وأساسيّ وضروريّ في الحضارة الحديثة، وكلّ ما تتطلّبه حركة تطوّر الزّمان ومصالح المجتمع"[٩٥].

– سيقوم المسيحيّون في المشرق العربيّ بدورٍ رئيس في الانفتاح على الحداثة[٩٦]، لا سيّما في دفع حركة الإصلاح التوفيقيّ الإسلاميّة التي كانوا معها في صراعٍ إلى مزيد من العقلانيّة. هكذا أسهموا في خلق حركة حداثيّة وعلمانيّة إسلاميّة قطعت الجسور مع الإصلاحيّة التوفيقيّة لمحمّد عبده. وإلى جانب ذلك، فإنّ المسيحيّة العلمانيّة الشرقيّة هي التي مهّدت الطريق لانتشار الأفكار الماركسيّة والمادية في الشّرق الأوسط[٩٧]. مع ذلك، بقيت العلمانيّة والماركسيّة مقيّدتين اجتماعيًّا وفكريًّا، لأنّ "هذين الفكرتين لم توضّحا على نحوٍ مقنع علاقتهما مع الإسلام. كانت العلمانيّة كمفهومٍ مرتبطة سياسيًّا وأيديولوجيًّا بالغرب (الاستعماريّ) الرأسماليّ، فيما نجد الماركسيّة ترتبط بطريقةٍ مماثلة مع المعسكر الشيوعيّ الملحد"[٩٨]. ساعد كلّ هذا على وجود شعورٍ بين عامّة المسلمين بأنّ التيّار الحداثيّ، برافديه، العلمانيّة والماركسيّة، كان شيئًا من قبيل الانبعاث الجديد في العصر الحديث للحركات الشيعيّة القديمة المسمّاة بـ"الرافضة" في التاريخ الإسلاميّ (مثل القرامطة) التي كان يعدّها التيّار السنّيّ السائد حركاتٍ تجمع المنبوذين والمرتدّين المارقين. ويرى

[٩٥] محمد جابر الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

[٩٦] وهو دور مماثل إلى حدٍّ ما لذلك الذي أدّته قبل ظهور الإسلام من خلال تقريب الهيلينية إلى ديانة التّوحيد.

[٩٧] في عام ١٩٣٣ قام خالد بكداش بترجمة البيان الشيوعيّ إلى اللّغة العربيّة.

[٩٨] انظر: الأنصاري. مرجع سبق ذكره. ص ١٢.

الأنصاري أنّه "من الغريب أن يتمّ تشبيه الدعوة الحاليّة لاحتضان الحضارة الحديثة بالتقليد الذي شهده تاريخ الأمّة، تقليد الإنكار والردّة!"[٩٩].

ولعلّ الفكرة التي ترى الحداثيّين في الشرق الأوسط على نحوٍ ما "غرباء"، تتناقض تمامًا مع النّظرة للحداثيّين في الغرب. من هذه الزّاوية إذن، نرى بالفعل الاختلاف في المواقف تجاه هذه الظّاهرة نفسها، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في الأطر المرجعيّة.

كيف يمكن في هذه الحالة، إقناع الناس (في الشّرق الأوسط) بأنّ السياسة التي تبنّاها السيّد بوش (أو أيّ رئيس أميركيّ آخر) تهدف لخدمة مصلحتهم؟ إذا كان هناك رفض أصليّ (من البداية) لخطابٍ تحديثيّ معيّن، بغضّ النظر عن ارتباطاته وصلاته بالسّياسة، والثقافة، والتعليم، فمن غير المحتمل أنّه، إذا قال المحافظون الجدد (أو غيرهم من السياسيّين الأميركيّين): "نحن سنساعدكم على تغيير الأنظمة الدكتاتوريّة وإقامة الديمقراطيّة"، فإنّ حلفاءهم المحليّين، فضلًا عن القوّات الأميركيّة، سوف يحظون بالقبول والتّرحيب (لدى شعوب الشرق الأوسط). ولم يحدث ذلك.

وحتّى لو أنّ الأمر يتعلّق فقط بتبادل خطابيّ وسياسيّ بين النخب، وحتّى لو كانت النّخبة الأميركيّة تخاطب النخبة المحلّية فقط (وليس السكّان جميعًا) ينبغي لنا أن نعترف بأنّه في لحظةٍ ما، إنْ عاجلًا أو آجلًا، يتعيّن أن يكون الخطاب مقبولًا وتؤيّده الجماهير. وعلى الرّغم من كلّ شيء، إذا كان الأمر تغييرًا من فوق –استبدال مجموعة غارقة في الفساد بأخرى – فينبغي للمرء أن لا يسيء قراءة الخريطة السياسيّة للبلد المعنيّ. لذلك، نسأل من هم اللاعبون المؤثّرون؟ هل هم أولئك الذين يعكسون إرادة الولايات المتّحدة، أم أولئك الذين يعكسون رغبات السكّان

[٩٩] انظر: الأنصاري. مرجع سبق ذكره. ص١٣.

المحليّين؟ من الواضح أنّ النّخبة القادرة على إجراء تغيير ديمقراطيّ حقيقيّ هي تلك التي يختارها الشّعب، وليس التي تختارها مصالح أو حكومات أجنبيّة.

مع ذلك، فعلى مستوى النّخبة ذاتها في الشرق الأوسط، فإنّ الأشياء لا تتوافق دائمًا مع ما يبدو في الظاهر. وتتعلّق المشكلة هنا بما يسمّى "تناقض أو ازدواجيّة" هذه النّخب. لنأخذْ مثالًا يتعلّق بالعرب:

ازدواجيّة النّخب العربيّة

يتحدّث رفائيل باتاي عن "حالة تهميش" تتمثّل في تناقض النّخب العربيّة أو ازدواجيّتها إزاء المجتمعات التي تعيش فيها، وكذلك إزاء الغرب. يتعلّق الأمر في المقام الأوّل بالنّخب التي "تتبنّى القيم الغربيّة"، والتي تلقّت تعليمها في جامعات أوروبا والولايات المتّحدة أو التي استفادت من التعليم الفرنسيّ والإنكليزيّ في داخل بلدانها نفسها، وهذه هي اليوم الحالة التي تسود معظم النّخب في العالم العربيّ. وبحسب رافائيل باتاي، فإنّ الازدواجيّة هنا تحدّدها إلى درجة كبيرة حالة من الانشطار الثقافيّ: "فالقاسم الثقافيّ المشترك بين العربيّ ذي القيم الغربيّة والمنحدر من الطبقة العليا ومواطنيه الأميّين أو شبه الأميّين هو في حدوده الدنيا"[١٠٠]. وأشار في الوقت نفسه إلى أنّه إذا كان هذا العامل وحده يحدث الانفصام الحادّ بين النّخبة في المدن والجماهير في المدن والرّيف، فإنّه ليس كافيًا ليجعل من العربيّ ذي القيم الغربيّة (الذي تلقّى تكوينًا غربيًّا) هامشيًّا. ومع ذلك، فإنّ باتاي يعترف بأنّ "ذلك يمكن أن يجعله متغرّبًا ممّا يبعده عن الثقافة التقليديّة لبلاده، ويعزله بقدرٍ ما عن بنيتها الاجتماعيّة الراسخة منذ القدم، ويدفعه للشّعور بأنّه دخيل أو غريب"[١٠١].

---

[100] Raphael Patai, *The Arab Mind* (Charles Scribner's Sons, New York, 1976):193.

[101] R. Patai, op. Cit. 194.

لكنّنا لا نعتقد أنّه لكي يشعر العربيّ بأنّه غريب (أي منفيّ) في بلده، ينبغي أن يكون متعلّمًا في الغرب. ففي العديد من البلدان العربيّة، قد يحدث عكس هذه الحالة تمامًا. قد يتعرّض المواطنون من ذوي الميول المحافظة والتقليديّة للاستبعاد والنّفي من المجتمع والسّياسة ويعدّون منبوذين، هذا إن لم يُسجنوا أو يتعرّضوا للتعذيب أو القتل بسبب نضالهم (أي أفكارهم). غير أنّ القضيّة، على الرّغم من ذلك، لا تقتصر على النّاشطين. بإمكان المرء أن يكون محافظًا تقليديًّا إلى حدٍّ ما، ومع ذلك يتكوّن لديه شعور بالغربة والتّهميش في بلده. إنّ شعور المواطن بالغربة قد يعود في بعض الأحيان إلى إدراكه أنّ الحكومة لا تمثّل الشّعب، وأنّها تتصرّف وكأنّها قوّة احتلال أجنبيّة. وقد يحمل الناس العاديّون هذا الشّعور، فليس من الضروريّ أن يكون دومًا خاصًّا بالنّخبة، بل هو خاصّ ببنية السّلطة. في هذه البلدان، تتركّز السلطة في أيدي ثلاثة أو أربعة أشخاص يتحلّقون حول مستبدّ، ويشكّلون وهو يتوسّطهم، مركز فروع السلطة الثلاثة (التنفيذيّ والتشريعيّ والقضائيّ). وبذلك يصبح كلّ شيء في الحياة الاجتماعيّة يتمحور حول رجلٍ واحد (الملك أو رئيس الجمهوريّة)، ويجري ترتيب الأمور بحيث لا يعود ثمّة معنى لأيّ شيء خارج طقوس الولاء للحاكم كلّيّ القدرة، بما في ذلك: وسائل الإعلام، والأعياد الوطنيّة، والحياة الاقتصاديّة، والمناسبات الثقافيّة، حتّى الفنّ والأدب، وذلك على مدى سبعة أيّام في الأسبوع، وأربع وعشرين ساعة في اليوم. ليس من حقّك أن تشعر بالملل. وليس من حقّك أن تعبّر عن رغبتك في التّغيير. بل عليك أن تكون سعيدًا وممتنًّا لبلدك المحظوظ بهذا النّظام.

ولذلك لا يهمّ، حقًّا، إن كان المرء متأثّرًا بالتربية الغربيّة أو تقليديًّا محافظًا. فعلى عكس الولايات المتّحدة والمجتمعات الغربيّة، ليس ما يهمّ هنا هو أن يتمكّن المرء من تحديد القيم التي يؤمن بها بنفسه، وإنّما المهمّ هو مدى قرب المرء من منظومة الولاء: أي طقوس عبادة الشخصيّة المخصّصة لتبجيل الطّاغية. وممّا لا شكّ فيه أنّ كلًّا من الليبراليّ المتشبّع بالقيم الغربيّة المنتمي للنّخبة وكذلك التقليديّ المحافظ، قد يشعر بأنّه غريب، "مبعد"، على حدٍّ سواء إذا لم يكونا من المنغمسين في طقوس التّبجيل. على أيّ حال، لا يمكن أن يمثّل هذا مشكلة خطيرة بالنّسبة إليهما، حين يكون غالبيّة السكّان "غرباء" في بلدهم. ولكن، تبدأ المتاعب عندما لا يعود استمرار مثل هذا "الشّقاق" مع النّظام أمرًا مسموحًا، فيسلّط القمع.

كانت الأنظمة العربيّة (على الأقلّ قبل الربيع العربيّ)، مع وجود بعض الاختلافات، وربّما هناك استثناء أو اثنان، متشابهة من حيث القيمة: أي أنّها تساوي بعضها البعض. نجد العزل والإقصاء ظاهرة متكرّرة باستمرار إلى حدّ أنّها تبدو جزءًا لا يتجزّأ من منظومة السّلطة في المجتمعات العربيّة. ويكمن القاسم المشترك في موقف الفرد أو المجموعة إزاء الحكومة. وقد تفاقمت هذه الحقائق خلال ثماني سنوات من سياسات جورج دبليو بوش: فبحجّة محاربة الإرهاب والتطرّف الإسلاميّ، انخرطت أشدّ الأنظمة استبدادًا في هذه المنطقة في جميع أنواع الأعمال الوحشيّة، باسم "الحملة الدوليّة لمكافحة الإرهاب"، ونصرة لضحايا "الإرهاب الإسلاميّ" في الولايات المتّحدة وأوروبا.

من ناحيةٍ أخرى، نرى بعض أفراد النّخب الذين تلقّوا ثقافة غربيّة يتصرّفون في البلدان العربيّة كما لو كانوا "السّادة المطلقين". وذلك ناتج تحديدًا، عن ازدواجيّة مشاعر الانتماء لديهم، وهو أمر لا ينكرونه بل نراهم على العكس يدافعون عنه: ١) حقيقة كون هؤلاء الأشخاص مواطنين في البلد الذي يحملون جنسيّته، والذين يدّعون الدّفاع عن تقاليده بشيءٍ من الحماسة القوميّة. ٢) وحقيقة أنّهم قد تلقّوا تعليمًا غربيًّا، وهو ما يجعلهم من الناحية النظريّة "أفضل" المتحاورين مع الغرب. ومع ذلك، فما هذه سوى صورة مثاليّة يريد أصحابها عرضها عن أنفسهم. فعندما نأتي إلى الممارسة، قد نجدها مختلفة.

إنّ هذه النّخب، في الواقع، تعمد في سلوكها بالضّبط إلى تقليد سلوك المستعمر السّابق: التّعامل باحتقار مع سكّان البلاد الأصليّين (مواطنيها)؛ احتقار أيّ شيء لا يجري وفق ما تشاء؛ الاستبداد؛ إنكار وجود رأي مخالف؛ إضافةً إلى الانتهازيّة والمحسوبيّة، إلخ... لذلك من الصّعب حقًّا القول من الذي يمثّله هؤلاء. إنّهم مكروهون ومرفوضون من جانب الغالبيّة العظمى من السكّان على الرّغم من وجودهم في السّلطة (لأنّهم يفرضون آراءهم قسرًا ويمارسون الغشّ والتّزوير)؛ وهم على الأرجح يواجهون الاحتقار من جانب معظم الناس في الغرب بسبب إفراطهم في السلوك الاستبداديّ والأوتيزتي autistic، على الرّغم من أنّ الحكومات (الغربيّة) تواصل تقديم

المساعدة والدّعم لهم، مفضّلةً على ما يبدو أن تعيش مع شيطانٍ تعرفه وتستطيع إلى حدٍّ ما إدارته، على طرفٍ لا تعرفه (أي البديل).

أخيرًا، نلاحظ أنّ هذه النّخب، في الواقع، لا تمثّل أحدًا غير طموحاتها الخاصّة ومصالحها الأنانيّة، الشبيهة بمصالح المافيا: وهي لا تتورّع عن الابتزاز والقتل للحفاظ عليها. ومن هذا بوسعنا أن نرى تبلور نخبتين مختلفتين في داخل البلد الواحد: الأولى يتصرّف أعضاؤها باعتبارهم "أسياد البلاد" في حين ينظر إليهم الناس بشكلٍ متزايد على أنّهم "أغراب" أو "مفروضون" من جانب القوى الأجنبيّة (نتيجة ما يلقاه النظام من مساعدة ودعم)؛ والنخبة الثانية يتصرّف أعضاؤها باعتبارهم "أغرابًا" أو بالأحرى "مقصيّين" على الرغم من أنّهم يمتلكون القدرة على حشد أعدادٍ كبيرة من النّاس والمؤيّدين لقضيّة التّغيير والإصلاح، إذا سمح لهم بالعمل بحرّية.

لا يستطيع أحد أن يزعم أنّ إدارة جورج دبليو بوش حينما قرّرت التدخّل في أفغانستان والعراق لم تبدِ اهتمامًا بالحقائق السابقة الذّكر ولم تأخذها سياستها الخارجيّة في الاعتبار بشكلٍ أو آخر. لقد بُذل، في الواقع، جهدٌ كبير لجمع هذه الحقائق واستيعابها وجعلها مفهومة للقوّات على الميدان، وليس ذلك فقط من خلال توزيع كتيّب "دليل الجنديّ الأميركيّ في العراق"[١٠٢]: فعلى سبيل المثال، كانت موافقة إدارة بوش على التّعامل مع رجالٍ ينتمون إلى حركات موالية لإيران في حدّ ذاتها دليلًا على أنّ المرء في السّياسة لا يمكن دائمًا أن يختار حلفاءَه. وعلى الأرجح، فإنّ إدارة بوش قد سلّمت بهذه الحقيقة. ولكن التّجربة العراقيّة أثبتت أيضًا أنّه إذا كان من المهمّ، عند القيام بعمليّة تغيير نظام أو حكومة، أن تنفّذها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تمثّل أوسع نطاق من التيّارات السياسيّة، فأهمّ من ذلك أن تستجيب العمليّة لحاجةٍ من الداخل

[١٠٢] كتاب يتضمّن خاصّة تعريفًا بالعادات والتقاليد والسلوكات والمفاهيم في العراق بشكلٍ مبسّط، ويقدّم إرشادات ونصائح لكي ينجح الجنود الأمريكيون في التأقلم مع حياةٍ لم يعتادوها وثقافة غريبة عنهم.

وليس لحاجة من الخارج. بيد أنّنا نعلم أنه ليس بالإمكان تلخيص سلوك إدارة بوش بوصفه يمثّل استجابة لطلب المساعدة من المعارضين الأفغان والعراقيّين. الحقيقة أنّ هذه الإدارة هي التي بادرت بعمليّة التّغيير وقادتها، ممّا جعل رجال التغيير رجالًا للرّئيس جورج دبليو بوش. ونحن نعرف مدى أهمّية المظاهر في ميدان السّياسة. ففي منطقةٍ لا تزال النّخب تعاني فيها فعلًا من نقصٍ هائل في المصداقيّة، لا نرى أنّ هذه الحالة تساعد على إحلال السّلام الاجتماعي، فضلًا عن إقامة ديمقراطيّة قابلة للحياة. وفيما نلاحظ استمرار العمليّات الإرهابيّة بعد قرابة عشر سنوات من إسقاط النّظام البعثيّ، فإنّ المجادلة السابقة لها ما يبرّرها.

ولكن ربّما تبدو مسألة "التّهميش" أكثر اتّصالًا بواقع الحال إذا فكّرنا في علاقة هذه النّخب العربيّة مع الغرب. وفي هذا السّياق، بإمكاننا أن نقتبس مرّةً أخرى من رفائيل باتاي قوله: "إنّ عامل التّهميش يصبح ملحوظًا عندما يضطرّ العربيّ الذي تلقّى تعليمه في الغرب إلى الاعتراف بأنّه غير قادرٍ على تحقيق الاستيعاب الكلّي لثقافة وقيم الأمّة الغربيّة التي هو منجذب إليها"[١٠٣].

ترتبط القضيّة بالأحرى بتوازن القوى في العلاقات بين الدول، بحيث ليست اختيارًا شخصيًّا لا يهمّ أحدًا سوى الفرد الذي يمارسه. وبقدر ما نعلم، تعقّدت هذه العلاقات بفعل الاستعمار، لأنّ هذه الظّاهرة (أي ظاهرة الاستعمار) تقوم على فرضيّة "تفوّق" أمّة على أمّة أخرى. ولا بدّ بالتالي من تعريف ما هو المقصود بـ "التفوّق": هل هو تفوّق عرقيّ – عنصريّ (يستند على فكرة وجود سمة "أبديّة" يفترض أنّها تمنع أجناسًا أو مجموعات إثنيّة معيّنة من أيّ إمكانيّة لبلوغ المستوى الذي بلغه الآخرون فضلًا عن تجاوزه)؟ هل هو تفوّق علميّ تقنيّ (يفترض أنّ أيّ تطوّر من هذا النّوع إنّما يقع في بعدٍ زمنيّ، ومن ثمّ إمكانيّة أن يحصل عليه الجميع، إذا اقترن الجهد بالتّواضع والرغبة في التعلّم)؟ هل هو نوعٌ آخر من التفوّق أم مزيج من النّوعين السّابقين؟

[١٠٣] باتاي، المصدر نفسه.

وبالإمكان فهم الازدواجيّة أيضًا باعتبارها تفاعلًا إيجابيًّا بين ثقافتين وعالمين وطرازين من العيش. فلماذا ينبغي أن يكون مثل هذا التّفاعل ضارًّا؟ إنّ ألمع المنجزات الحضاريّة وأكثرها ترفًا وبذخًا – بما في ذلك الحضارة العربيّة الإسلاميّة والحضارة الغربيّة – كانت نتاج التفاعل واستلهام الأفكار الأخرى، والثّقافات الأخرى. وهي الظّاهرة المسمّاة: التّثاقف.

ومع ذلك، يذهب رفائيل باتاي إلى تشبيه التوتّر بين ثقافتين الذي يشعر به المرء في وعيه، بحالةٍ من التّهميش والمأساة. فهو يقول: "يشعر العربيّ المهمّش تجاه الغرب الذي يريد بكلّ قوّة المساهمة في ثقافته، بالإعجاب والحسد، وبالحبّ والكراهية. فهو منجذب إليه على نحوٍ لا فكاكَ منه، لكنّه في الوقت نفسه يخشاه ويرتاب منه. وهو يريد الحصول على أكبر قدرٍ ممكن من الثقافة الغربيّة، ومع ذلك يريد القضاء على التأثير الغربيّ في بلده ما وسعه ذلك. أمّا فيما يخصّ بلده، ومجتمعه وثقافته، فمشاعره تجاهها هي الأخرى متناقضة ومزدوجة. إنّه يحبّ بلده بحماسة وطنيّة، لكنّه يكره التخلّف لدى شعبه. وهو فخور بـ "تراثه العربيّ" العظيم، غير أنّه يتحسّر على عدم كفاية الثقافة التقليديّة لدى الجماهير الجاهلة، للحاضر..."[١٠٤].

من المحتمل أن يتحوّل هذا التوتّر إلى معضلة لدى النّخبة التي تتعرّض له. ولكن على المستوى الفرديّ، فإنّ المعضلة تنشأ في إطار التجربة الشخصيّة: أي تلك الخبرة المتّصلة بكلا النّسقين (مع البلد العربيّ، ومع البلد الغربيّ أو الغرب الذي يواجه العالم العربيّ – الإسلاميّ). ونحن طبعًا لا نمتلك جميعا التّجربة نفسها. ولذلك، ليس لنا التصوّر نفسه لهذه المعضلة. هذا برأينا هو السّبب في وجود اتّجاهات عدّة، وتيّارات فلسفيّة وسياسيّة واجتماعيّة داخل المنطقة المسمّاة العالم العربيّ – الإسلاميّ، كلّ منها يحاول إيجاد الحلّ الذي يراه الأكثر ملاءمةً لمعالجة المعضلة الخاصّة بالعلاقات بين الجانبين (الغرب والعالم العربيّ الإسلاميّ).

[104] R. Patai, op. Cit.198.

من ناحيةٍ أخرى، فمن غير المؤكّد أن تكون هذه المعضلة خاصّة بالمثقّف العربيّ أو المسلم دون غيره. ففي الجانب الغربيّ أيضًا، نجد التعبير عنها. يكفي أن نلقي نظرة على الكتابات التي تراكمت عن هذا الموضوع (والتي يعالج جزء منها في أيّامنا تحت عنوان "ما بعد الاستعمار") لندرك أنّ المثقّف الغربيّ يواجه هو الآخر في وعيه معضلة العلاقة مع "الآخر"، وهي ليست بسيطة أبدًا: إيميه سيزير، وفرانز فانون، وألبرت ميمي، وجان بول سارتر، وألبير كامو، وكيبلينغ، وفورستر، وبعض الأنثروبولوجيّين مثل ليفي شتراوس وبيار كلاستر، ومدرسة فرانكفورت، وعدد كبير من علماء الاجتماع فضلًا عن الأدب الحديث. هنا أيضًا نجد الاستجابات مختلفة للغاية وتعكس، على نحوٍ مماثل، التعدديّة والتنوّع في الحسّ والإدراك والتوجّهات.

ولْنُنه هذه المناقشة بمثالٍ يوضّح الازدواجيّة الإيجابيّة بالنسبة إلى أحد أفراد النّخبة العربيّة، ويبيّن في الوقت نفسه التلاقي بين مصالح الولايات المتّحدة ومصالح الطّبقة الحاكمة في أحد بلدان الشّرق الأوسط.

مثال على التّلاقي بين سفير عربيّ ورئيس أميركيّ

يعبّر بعض الأشخاص في كثيرٍ من الأحيان عن "الدّهشة" أو حتّى "الصّدمة" عندما يعلمون أنّ سفيرًا أو مسؤولًا أميركيًّا رفيعًا تمكّن من التأثير في الشؤون الداخليّة لبلد عربيّ أو مسلم، أو حتّى اقترح تعيينات. ومع ذلك، فإنّ العكس يحدث أيضًا، حتّى لو كانت حالة نادرة إلى حدٍّ ما – وهو ما ينبغي أن نسلّم به.

إنّنا نتحدّث في هذا السّياق عن الأمير السعوديّ بندر (بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود). ففي الوقت الذي كان فيه سفيرًا (للملكة العربيّة السعوديّة) في الولايات المتّحدة، على المرء فعلًا أن يقرّ بأنّه مارس تأثيرًا يتجاوز بكثير صلاحيات منصبه. مع ذلك، فهذه حالة غير عاديّة في العلاقات بين الولايات المتّحدة والعالم العربيّ – الإسلاميّ. في العادة، نجد سفراء الولايات

المتّحدة، ولا نجد نظراءهم من الدول العربيّة أو الإسلاميّة، من يقال إنّهم يمارسون نفوذًا في البلدان التي يعملون فيها. إلا أنّ الأمير بندر يمثّل حالة خاصّة.

يؤكّد بوب وودوارد، على سبيل المثال أنّ "بندر (٤٩ عامًا) كان السفير السعوديّ لمدّة ١٥ عامًا، وكان يحظى بمركزٍ غير عاديّ في واشنطن. فلا شيء يعادل ربّما شبكة علاقاته، قوّةً وكثافةً، سوى شبكة علاقات الرئيس الأسبق جورج بوش نفسه"[١٠٥]. لقد كتب وودوارد على نحوٍ تفصيليّ عن العلاقات الودّية التي نمت على مدى السّنوات بين الأمير بندر والرئيس بوش. كانا يمضيان أوقاتهما معًا في كثيرٍ من الأحيان، ويتواصلان ببعضهما عبر الهاتف، وكانا يحضران المناسبات الاجتماعيّة نفسها، ويتبادلان الخدمات فيما بينهما. وقد عزّزت حرب الخليج (على العراق) في عام ١٩٩١ هذه العلاقة. ففي أثناء هذه الفترة، "كان الأمير بندر من الناحية الفعليّة عضوًا في مجلس الحرب الذي كان يرأسه بوش"[١٠٦]. ويروي وودوارد عددًا من التفاصيل بشأن هذه العلاقة بين رئيس أميركيّ وسفير أجنبيّ، ما يظهرها حميمة نادرة. لقد سارع الأمير بندر إلى مواساة الرئيس جورج بوش الأب، عندما أصيب بحالة اكتئاب بعد فشله في الانتخابات الرئاسيّة عام ١٩٩٢. فكان أوّل من زاره في كينيبنكبورت عندما غادر البيت الأبيض. وكان بوش يتعامل مع الأمير بندر بالطريقة نفسها. كانا يلعبان التّنس معًا ويشاركان في الأنشطة الاجتماعيّة الأخرى. وفي الثّمانينيّات من القرن الماضي، زارته السيّدة الأولى نانسي ريغان وطلبت منه مساعدة مايكل ديفر، مستشار الرئيس رونالد ريغن، بعد أن غادر البيت الأبيض ليصبح منسّقًا لجماعات الضّغط. "قدّم بندر لديفر عقدًا للاستشارات بقيمة ٥٠٠.٠٠٠ دولار. ولم يره بعد ذلك أبدا"[١٠٧].

---

[105] Bob Woodward, State of Denial: *Bush at War, Part III* (Simon & Schuster 2006): 1

[106] Woodward, op. Cit.2.

[١٠٧] المصدر نفسه.

وأفضل مثالٍ على ذلك هو عندما قرّر جورج دبليو بوش أن يترشّح للرّئاسة، زار والده صديقه الأمير بندر، وطلب منه أن يسدي لابنه بعض النصائح في مجال السّياسة الخارجيّة. وقبل الأمير السعوديّ هذا الطّلب وأوفى به. وعندما التقى مع بوش الابن، أخبره أنّ أباه قال له: "اذهب وتحدّث مع الأمير بندر. أوّلًا، هو صديقنا [our friend]. و[نا our] تعني أميركا وليس فقط عائلة بوش. ثانيًا، لأنّه يعرف كلّ الشخصيّات المهمّة في مختلف أنحاء العالم. وثالثًا، سيعطيك رأيه في ما يحدث في العالم. ربّما يتمكّن من ترتيب اجتماعات لك مع بعضهم في أيّ مكان من الكوكب"[١٠٨].

ولعلّ القارئ يلاحظ أنّه من النادر في التاريخ الدبلوماسيّ أن نرى سفير دولة أجنبيّة يقوم بدور مستشار الرئيس المقبل للولايات المتّحدة. ومع ذلك، فهذا هو ما حدث بالفعل، ممّا يدلّ على المكانة المرموقة التي استطاع الأمير بندر بن سلطان أن يبلغها. وهذا لا شكّ فيه، ولكنّه تمكّن من تحقيق ذلك أيضًا بفضل ثقل بلاده باعتبارها زعيمة الدّول المنتجة للنّفط، وبفضل دورها الاستثنائيّ في العالم المسلم[١٠٩]. بطبيعة الحال نحن نذكر هنا هذه القضيّة على سبيل المثال، ولن نغوص أبعد من ذلك في التّفاصيل. غير أنّ القارئ، قد يتذكّر أنّه بعد انتخاب جورج دبليو بوش في عام ٢٠٠٠، واصل الأمير بندر بن سلطان زياراته للرّئيس في البيت الأبيض، وكان يذهب في كثيرٍ من الأحيان لمقابلته في جوٍّ خصوصيّ وعائليّ. والواقع أنّ دور الأمير بندر تجاوز عتبة العلاقات بين الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة، ويجوز أنّه انغمس كذلك في قضايا أخرى تهمّ العلاقات الدوليّة.

---

[108] Woodward, op. Cit. 4.

[١٠٩] حول وزن السعودية ودورها في العالم الإسلامي، انظر مثلا:

Hichem Karoui, Où va l'Arabie saoudite? Op.Cit.

أخيرًا، وقبل أن نختم، دعونا نرَ كيف يمكن لمواقف النّخب العربيّة أن تغدو مهمّة لدى الاستعداد لإقرار أيّ رؤية للشّرق الأوسط، باعتبار أنّها تحدّد بقدر معيّن التّفاعل مع صانعي السّياسة الأميركيّين.

الفاعلون السياسيّون العرب: التّصنيف بحسب المواقف

نقترح تصنيف الفاعلين السياسيّين العرب وفقًا لمواقفهم المتعلّقة بالإطار المرجعيّ العامّ، على النّحو التّالي:

جدول تصنيف الفاعلين:

رقم المقترح	**فئات المعارضة** (غير الإسلاميّين): **لا يمكن أن تتكيّف سوى ظرفيًّا فقط مع:**	**الفئات الحاكمة** (غير الإسلاميّين): **لا يمكن أن تتكيّف سوى ظرفيًّا فقط مع:**	**الإسلاميّون: لا يمكن التكيّف سوى ظرفيًّا فقط مع:**
١	الفئات الموجودة في السلطة	المعارضة، إسلاميّة أو غيرها	حكّام ملحدين
٢	الديمقراطيّة الغربيّة	الديمقراطيّة الغربيّة	الديمقراطيّة الغربيّة
٣	مبدأ التشريع البرلمانيّ من دون إشارة للتّناوب على السّلطة	مبدأ التشريع البرلمانيّ من دون إشارة للحزب أو القائد المهيمن	مبدأ التشريع البرلمانيّ من دون إشارة إلى الله
٤	المساواة بين المؤمنين وغير	المساواة بين المؤمنين وغير	المساواة بين المؤمنين وغير

	المؤمنين	المؤمنين	المؤمنين
٥			المساواة بين الرّجال والنّساء
٦		فكرة "الحقوق" خصوصًا عندما تتبنّاها منظّمات المجتمع المدنيّ والمعارضة	فكرة "الحقوق" إذا تجاوزت فكرة "الواجبات الدينيّة"
٧	التعدديّة السياسيّة التي تتيح للإسلاميّين الهيمنة على السّاحة	التعدديّة السياسيّة التي تساوي بين "الحزب المهيمن" وغيره	التعدديّة السياسيّة التي تساوي بين الحزب الدينيّ وغيره

التّعليق على الجدول السابق:

سنتبع النّسق نفسه الموجود في الجدول لعرض المقترحات بحسب أرقامها:

١- لاحظ أنّ السّطر الأوّل يشمل ثلاث حالات من الرفض الضمنيّ: أ) تعبير "الحكّام الملحدين" يشير إلى أولئك الذين يعارضونهم (أي ليس ضروريًّا أن يكونوا ملحدين فعلًا)؛ ب) نتيجة لهذا المقترح الأوّل هي رفض المنافسة، أي رفض واحدة من القواعد الأساسيّة للديمقراطيّة؛

ت) السّبب وراء هذا الرفض الثلاثيّ يكمن في الخلاف على الأساس المعياريّ للنظام السياسيّ.

٢ – يبرز الاقتراح الثاني الموقف نفسه في الحالات الثّلاث: الرّفض. الفرق يكمن في السّبب: (أ) بالنّسبة إلى الإسلاميّين، تتعارض سيادة الشّعب التي تمثّلها الديمقراطيّات الغربيّة مع فكرة الحاكميّة لله، ولا يمكن أن يقبلها المسلمون؛ (ب) بالنّسبة إلى الفئات الحاكمة، تمثّل الديمقراطيّات الغربيّة خطرًا مزدوجًا: من ناحية، فهي تنشر "فيروس الحرّية"، ومن ناحيةٍ أخرى، قد تتدخّل لزرعه؛ (ج) بالنّسبة إلى الجماعات المعارضة، تمثّل الديمقراطيّات الغربيّة كذلك خطرًا مزدوجًا. لأنّها قد تستغلّ تناقضاتها مع الجماعات في السلطة لمحاولة التنفّذ والتأثير، مع تقديم الإغراءات، والتّلاعب خدمةً لمصالحها الخاصّة. وقد تحاول أيضًا "احتواءها" في حالة ضعفها أو وجودها في المنفى، لاستخدامها أداة للضّغط في تعاملها مع الفئات الحاكمة. هكذا نلاحظ لماذا يصعب على جماعات المعارضة كما على الفئات الحاكمة إظهار مدى الدعم الغربيّ الذي تحظى به علنًا عندما يكون متوفّرًا فعلًا. فإضافةً إلى "مبادئ" السّلوك هذه، هناك أيضًا الخوف من فقدان "الثّقل" في العلاقات مع الغرب، ويرجع ذلك إلى خللٍ أساسيّ في توازن القوى، وهو ما قد يكون أيضًا ضارًّا من وجهة النظر "الوطنيّة الطهرانيّة": فالمرء قد يوسم بسرعة بأنّه "دمية" بيد القوى العظمى. وقد عانى العديد من اللاعبين السياسيّين في العالم العربيّ – الإسلاميّ من مثل هذه الاتّهامات.

٣– قد ينطبق الاقتراح الثالث على الحالات الثّلاث، لأنّه ليس ثمّة حزبٌ سياسيّ، سواء في السلطة أو في المعارضة في البلدان العربيّة الإسلاميّة يشكّك في الدين الإسلاميّ باعتباره مبدأً مرجعيًّا. فدساتير معظم الدول العربيّة تعترف بالإسلام دينًا للدّولة. والإسلاميّون لا يمثّلون استثناءً. ومع ذلك ، فقد حاولنا أن نتجاوز هذا التوافق الأساسيّ الواضح في الآراء لاستكشاف ما يمكن أن يكون ملامح مميّزة. ولكن الموقف هنا يعدّ حاصلَ جمعٍ للمصالح والأهداف السياسيّة التي من المفترض أن تمثّلها الجماعة. وهكذا ، فبالنّسبة إلى هذه الأهداف والمصالح، نجد أنّ: (أ) الإسلاميّين لا يقبلون سوى مؤقّتًا تشريعًا يغفل خلود الشريعة؛ (ب) الفئات الحاكمة لا تقبل إلّا على مضضٍ تشريعًا "مفروضًا" من خصومها – في حالة حصول انتخابات ديمقراطيّة حقيقيّة – لا يعترف بـ "الدّور التاريخيّ" للزّعيم أو الحزب المهيمن؛ (ت) جماعات المعارضة لا تقبل إلّا

مؤقّتًا التشريعات التي تدعو إلى استمرار سيطرة الحزب نفسه أو الزّعيم السياسيّ ذاته. ويبدو أنّنا إذن إزاء "حلّ وسط" سياسيّ، بما أنّ هذه المجموعات الثلاث تتّفق، لأسبابٍ لا علاقةَ لها بطروحاتها الأيديولوجيّة (أو "مبادئها") على المشاركة في السلطة حتّى لو أسدلت السّتار مؤقّتًا على منازعاتها.

لكنّ المشكلة هنا ليست في الحلّ الوسط بحدّ ذاته. ذلك أنّ أيّ سياسة لا يمكن تحقيقها إلّا بفعل التنازلات التي تفرضها على الجهات الفاعلة التي تمثّل مصالحَ مختلفة. المشكلة في رأينا تتمثّل في ما يترسّب في القاع، ويبقى منتظرًا أدنى هزّة لكي يطفوَ من جديد على السّطح ممّا يتسبّب طبعًا في خلق أزمة. فما يميّز هذه المجموعات الثلاث، في الحقيقة أخطر بكثير، وأكثر تأثيرًا ممّا قد نتصوّر، بحيث لا يمكن للمرء "التغاضي" عنه ولو مؤقّتًا: فنحن نتحدّث هنا عن **النّظام المرجعيّ**. وليس هناك بالقطع أيّ مجالٍ للمقارنة مع مواقف النّخب الأميركيّة. فالمجموعات الثّلاث تنطلق هنا من ثلاث مرجعيّات أساسيّة تتميّز بالتعارض الكامل: (الشّريعة؛ الحزب أو الزّعيم المهيمن؛ التّناوب على السّلطة)؛ ولا يمكن فعل شيء للتقريب بينها، لأنّ النتيجة لن يكون لها أيّ معنى، إلّا إذا قبل المرء فرضيّة وجود نظام سياسيّ من "نمط هجين"، لا هو لاهوتيّ تمامًا، ولا علمانيّ تمامًا، ولا ديمقراطيّ تمامًا.

٤- لقد تركنا أوّل خانتين فارغتين فيما يتعلّق بالاقتراح الرّابع الذي يتّصل بمبدأ التّسامح: لأنّه لا معنى له بالنّسبة إلى فئة الحاكمين من حيث قدرتهم على التّأقلم مع كلّ ما يرونه ملائمًا لخدمتهم، بينما لا يتحدّث المعارضون من غير الإسلاميّين كثيرًا عن ذلك. هذا ما يتبادر للذّهن أوّلًا. ولكن بعد التفكير مليًّا في الأمر، يبدو من الصّعب أن نجد بلدًا عربيًّا أو إسلاميًّا واحدًا يعامل المؤمنين والملحدين بالقدر نفسه من المساواة. ففي المجتمع الإسلاميّ الحالي، ليس بإمكان المرء أن يتنكّر لدينه أو أن يتحوّل إلى دينٍ آخرَ ويأمل في الاستمرار في العيش الهنيء. والارتداد (عن الدين الإسلاميّ بالنسبة إلى المسلم) يعاقَب عليه بالإعدام في بعض الأحيان. ويمكن أن يعترض علينا البعض محتجًّا بأنّ بعض الجماعات المعارضة (بما في ذلك جماعات الليبراليّين أو اليساريّين) تتميّز بانفتاحها ومرونتها. هذا صحيح إلى حدٍّ ما فقط. الواقع أنّ

المساواة التشريعيّة بين المواطنين دون اعتبارٍ لدينهم أو أفكارهم، لم تتحقّق بعد، ولا يمكن أن تتمّ إلا في مجتمعٍ ديمقراطيّ وعلمانيّ. كلّ هذا يعني أنّ المواقف فيما يتعلّق بهذه المسألة لا تزال بعيدة عن الوضوح حتّى الآن. وفي غياب مواقفَ واضحة، يبقى التعصّب، هو العامل المهيمن. وهذا هو سبب اختيارنا، في نهاية الأمر، الحفاظ على الاقتراح نفسه للحالات الثّلاث.

٥- إنّ المساواة بين الرّجل والمرأة التي يرفض الإسلاميّون الإقرار بها تصبح نسبيّة جدًّا وتغدو موضوعًا قابلًا للاستغلال لأسبابٍ تتعلّق بالهيمنة السياسيّة بين أيدي الأنظمة الدكتاتوريّة أو الجماعات السّاعية للحصول على مكانة مهمّة، الأمر الذي يحيل هذه المساواة إلى شيءٍ عديم المعنى. فما الذي تعنيه "المساواة بين الرّجل والمرأة"، في واقع الأمر، عندما يكون المجتمع كلّه أسيرًا، وتسحق حرّيته تحت حذاء ديكتاتور؟ إنّ المساواة الحقيقيّة ليس لها ضمان إلّا في ظلّ نظامٍ ديمقراطيّ. لكنّها خارج هذا النظام، ليست أكثر من قشرة فارغة. ينبغي لنا، مع ذلك، استثناء الناس الذين يعملون في إطار المعارضة مثل الليبراليّين والاشتراكيّين والديمقراطيّين الاجتماعيّين، والذين يقبلون هذه المساواة باعتبارها مبدأً نظريًّا وعمليًّا لإرشاد الحياة الاجتماعيّة أو توجيهها.

٦- إنّ فكرة "حقوق" أخرى غير تلك التي تعترف بها الشريعة الإسلاميّة لا تريح الإسلاميّين: فهم يميلون إلى الحديث عن الواجبات تجاه الله وحسب. والفكرة نفسها لا تريح الجماعات التي تتقلّد السلطة لأسبابٍ مختلفة: فالخطاب المتعلّق بحقوق الإنسان، على نحوٍ خاصّ، قد يكون مزعزعًا للاستقرار بالنسبة إليهم، لأنّه يظهر - مع أدلّة داعمة - المسافة التي ما زالت تفصلهم عن الإنسانيّة الحديثة. ولذلك فمن غير المستغرب أن يكافحوا جمعيّات حقوق الإنسان وناشطيها، فيما يتظاهرون بأنّهم "مصغون" لخطابها. بل قد يذهبون في ذلك إلى حدّ تشكيل جمعيّات شبحية تزعم "الدّفاع عن حقوق الإنسان" بهدف تقويض العمل الحقيقيّ لمنظّمات المجتمع المدنيّ.

وبالنّسبة إلى جماعات المعارضة، فقد تركنا خانةً فارغة، لأنّه يبدو لنا أنّ الحديث عن حقوق الإنسان أصبح رصيدًا أساسيًّا تعبّئ من أجله الناشطين. وفي هذا السّياق، فإنّنا ننظر بشيءٍ من

النسبيّة إلى افتراض ليكا حول الإسلاميّين. صحيح أنّهم لا ينظرون في الحقوق دون الواجبات نحو الله؛ ولكن هذا ليس بالضّبط الموقف الذي قد يكون مدعاةً لتوجيه اللّوم إليهم. أشار ليكا إلى أنّه "في الدولة الإسلاميّة الحقيقيّة ليس ثمّة وجود" للتوتّر بين الفرد والدّولة[١١٠]. لا يمكننا الجزم بذلك، ثمّ ما هي "الدولة الإسلاميّة الحقيقيّة"؟ ولماذا ينبغي لذلك التوتّر أن يختفي فيها؟ في النّصوص الكلاسيكيّة التي تمسّ القضايا السياسيّة والقانونيّة للفكر العربيّ والإسلاميّ، يتكرّر موضوع الفرد الذي يكافح ضدّ كلّ أنواع الظّلم، بما في ذلك ظلم الحكومة، وفي كثيرٍ من الحالات تقدّم هذه النّصوص التبرير للحقّ في التمرّد – بل حتّى لوجوب القيام بذلك. وعلاوةً على ذلك، فإنّ الإسلاميّين أنفسهم يعتمدون على هذه النّصوص في منشوراتهم لتبرير التمرّد ضدّ الدولة أو الحكومة غير العادلة. بطبيعة الحال، من وجهة نظرهم، ينبغي أن تكون الدولة الإسلاميّة عادلة، ولكن، لا يعني هذا بالضّرورة أنّ ثمّة مسارًا لحلّ جميع التناقضات والصّراعات بينها وبين الفرد. فلو كانت هذه هي الحال، لانتفى التاريخ. ومن ناحيةٍ أخرى يمكننا أن نلاحظ أنّ الإسلاميّين، في كثيرٍ من الحالات، يتبنّون الخطاب المتعلّق بحقوق الإنسان لأنّه يصبّ في مصلحتهم الخاصّة. فهم كمعارضين، غالبًا ما كانوا ضحايا سوء المعاملة وانتهاك الحقوق. لذلك، من الصعب القول إنّهم يفتقرون إلى الصّدق في كفاحهم من أجل هذه الحقوق، كما هي حال عددٍ من المنظّمات. ومن ناحيةٍ أخرى، فمن الصّحيح أيضًا أنّهم لا يأخذون خطاب حقوق الإنسان بكامله، خصوصًا في ما يتعلّق بالقضايا التي يعدّونها مثيرةً للقرف أو غير أخلاقيّة أو منافية للدّين. غير أنّ الفئات الحاكمة تتبنّى الموقف نفسه في بعض الأحيان، حتّى إذا لم تكن تنتمي بالضّرورة إلى صفوف الإسلاميّين.

٧– تلْقى التعدديّة السياسيّة، كما هو معروف في الديمقراطيّات الحديثة، الرّفض من جانب الجماعات الثلاث، كلّ لسببٍ يخصّه: (أ) بالنسبة إلى الإسلاميّين، فإنّ أيّ تحالفٍ أو حلٍّ وسط مع الأحزاب العلمانيّة هو أمر تكتيكيّ فقط، بقدر ما يختلف مشروعهم المجتمعيّ الخاصّ عن

[110] Leca, op.Cit.47.

مشاريع منافسيهم، من حيث ارتباطه بالشّريعة كمرجعيّة، أي النّظام القانونيّ القائم على أساس الدّين. قد تكون التعدديّة في هذه الحالة وسيلة للوصول إلى السّلطة. أمّا بشأن احترام التعدديّة حينما يصلون إلى السّلطة، والسّماح بتنظيم انتخابات حرّة والتنظيمات المجتمعيّة، فهذا ما يحتاج إلى إثبات؛ (ب) وبالنّسبة إلى الفئات الحاكمة (من غير الإسلاميّين)، فهي كثيرًا ما تدّعي للحزب المهيمن (أو الزّعيم المهيمن، إذ غالبًا ما يختلط الإثنان) "مهمّة تاريخيّة" من النّوع الذي يرقى به فوق الجدل. إنّ الادّعاء بوجود هذا "الاستثناء" هو ما يسمح لتلك الفئات بالتمسّك بالسلطة وتبرير كلّ أنواع الانتهاكات لحقوق الآخرين. فالتعدديّة أمر جيّد طالما سمحت لهم بتوفير "غطاء" للدكتاتوريّة أو لجعلها أكثر "تهذيبًا مع المعارضة" من خلال منحها (أي المعارضة) بضعة مقاعد في البرلمان الذي يبقى إلى حدٍّ كبير تحت سيطرتهم؛ (ج) وبالنسبة إلى المعارضة (العلمانيّة)، فإنّ التعدديّة تصبح بلا معنى إذا سهّلت، من خلال انتخابات ديمقراطيّة، هيمنة أكثر جماعة يخشونها: أي الإسلاميّين.

وعلى الرّغم من "التّحالفات التكتيكيّة" التي يمكن أن تربط بينهم مؤقّتًا في النّضال ضدّ الجماعة التي تتقلّد السلطة، فإنّ الثّقة من الصّعب إرساؤها. وبصفةٍ عامّة، ليست الثّقة "هديّة" تُمنح وفقًا للرّغبات، بل هي نتيجة جهدٍ متبادل لبناء أرضيّة مشتركة. فالثّقة ينبغي أن تكسب. وهي مثل القوّة في مجتمعٍ ديمقراطيّ – شيء ما ينبغي أن يُقهَر خطوة إثر خطوة، من خلال العمل الجادّ والإقناع. ولكن في الحالة التي نتحدّث عنها، فإنّ الفاعلين في مأزق: لأنّه إذا كان يتعيّن كسب الثقة، كما لاحظنا للتوّ، فإنّها لا يمكن إلا أن تكون ثمرة للديمقراطيّة. وفي غياب الديمقراطيّة، كيف يتسنّى لنا أن نتظاهر بأنّنا نعرف جماعة أو زعيمًا سياسيًّا بعينه بما يكفي لتسليمها أو تسليمه مقاليد البلاد ومستقبلها؟ هذا يعني أنّه بقدر ما تغلق الأزمة السياسيّة آفاق المجتمعات العربيّة الإسلاميّة، فإنّه سيكون دائمًا من الصّعب أن نميّز الديمقراطيّ الحقيقيّ عن الديمقراطيّ المزيّف. وبعد كلّ حساب، يجوز أيضًا أن يكون المرء مخطئًا في فهمه لكلّ شيء. فكيف يمكن أن نتأكّد من أنّ الديمقراطيّين الاجتماعيّين العرب أو الليبراليّين الذين قضوا عقودًا في صفوف المعارضة، سيكونون حين يتولّون السلطة أكثر ديمقراطيّة من النّخب العسكريّة أو المدنيّة التي فرضت سيطرتها على هذه البلدان طوال عقود؟ وفي السّياق نفسه، كيف يمكننا أن

نتأكّد على وجه اليقين من أنّ الإسلاميّين سيكونون معادين للديمقراطيّة داخل نظامٍ ديمقراطيّ يدينون له بما يتمتّعون به من أجواء الحرّية؟ لا شيء في اللّعبة التي تقع خارج النظام الديمقراطيّ يسمح لنا بأن نصدر أحكامًا قطعيّة، وذلك لسببٍ بسيط: وهو أنّه ليس لدينا وسيلة أخرى لدعم تقديراتنا غير خطابات تلك الأحزاب وكتاباتها. نحن ما زلنا عند نقطة تقييم على أساس "الادّعاءات" التي لم تخضع لعمليّة غربلة وفرزٍ حتّى الآن. ولكن ليس لدينا أيّ بيانات موثوقة عن أرضيّة نشاط هذه الحركات وأساليبها في تجنيد الأعضاء الجدد والعمل والتفاعل مع المواطنين والمؤسّسات، وبرامجها التي أخضعت للاختبار على أرض الواقع (أي من خلال التجربة)، وأهدافها ورجالها ونسائها الذين أخضعوا للاختبار من خلال مرورهم بالسّلطة – مهما كان ذلك الظّرف قصيرًا ومؤقّتًا – وليس لدينا شيء من ذلك، لسبب بسيط هو أنّنا لا يمكن أن نخترع بيانات عن أشياء ليس لها وجود على أرض الواقع. والبيانات غير موجودة، لأنّه لا توجد لعبة سياسيّة في المجتمعات العربيّة والإسلاميّة الرّاهنة من شأنها تمكين هذه الجماعات والمنظّمات من أن تتعايش سلميًّا وإيجابيًّا لاختبار قدراتها، وكذلك لكي يسهل فحصها من جانب الناس (ثمّ في سياق العلوم الاجتماعيّة). وحينما لا تكون هناك بيانات موثوقة، فلن يكون بوسعنا ممارسة التّحليل على نحوٍ عقلانيّ، ولا أن نتكهّن بما يمكن أن يأتي به المستقبل. تلك هي المشكلة. وهي في الواقع عامل إضافيّ في حالة عدم الاستقرار في المنطقة. وما يسمّى "الرّبيع العربيّ" لم تتّضح بعد معالمه، ولم تتراكم بعد تجاربه إلى الحدّ الذي يتيح لنا الحكم الموضوعيّ على الديمقراطيّة التي أنتجها... إذا ما أنتجها.

ما الغاية من التّحليل السابق؟

نعود الآن لنطرح السّؤال نفسه: ما الفائدة من التحليل السابق ضمن دراسةٍ تركّز على مصادر السّياسة الخارجيّة (في الشّرق الأوسط خاصّةً) في عهد جورج دبليو بوش؟

يتمحور جوابنا حول نقطتين:

١- كما نعلم، كانت فكرة نشر الديمقراطيّة في مجتمعات الشرق الأوسط قد رفعت إلى مقام "المبدأ" في أيديولوجية المحافظين الجدد وفي "عقيدة" جورج دبليو بوش. وهناك العديد من الانتقادات التي وُجّهت إلى هذا التصوّر حتّى من داخل أميركا، بل حتّى من داخل صفوف المحافظين. بيد أنّ الذي يزعم نشر الديمقراطيّة أو تشجيعها في غير بلاده ينبغي أن تكون له مصلحة في ذلك واشتراك في القيم بحيث يلقى آذانًا صاغية. هذا لم يحدث بالنّسبة إلى بوش... ربّما لأنّه خلط بين تشجيع الديمقراطيّة والحرب، وربّما لأسبابٍ أخرى أكثر عمقًا... سمّيناها هنا: الأطر المرجعيّة... ومن ثمّ، حاولنا فهم مصادر التأثير في السّياسة الخارجيّة على أساسها وانتهينا إلى المقارنة بين مجتمعين وثقافتين.

فما هو الهدف من إجراء المقارنة؟

لقد قيل لنا: إنّ الرئيس بوش أعلن عن رغبته في تغيير الأمور في الشرق الأوسط، وتشجيع نشر الديمقراطيّة والرّفاه أو الهندسة الاجتماعيّة، إلخ ... حسنًا! لكن ألم يكن الرئيس بوش في حاجةٍ أوّلًا إلى أن تفهم شعوب الشرق الأوسط ما يقوله بقدر ما تحتاج هي نفسها إلى أن يفهم هو خطابها؟ إنّ الهدف من التحليل المقارن هو بالتالي التأكّد من أنّ التّواصل بين الطّرفين كان بالإمكان أن ينجح في المدى القصير، وما إذا كانت "الأطر المرجعيّة" لدى الجانبين، والمواقف، وبعبارةٍ واحدة المناخات الذهنيّة لديهما متقاربة.

٢- ولعلّه من المهمّ المقارنة بين مواقف النّخب الأميركيّة والعربيّة إزاء موضوعات معيّنة، مثل الصّراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ والحرب على العراق وأفغانستان، والإرهاب، إلخ... بيد أنّ التّحليل المقارن يترك لدينا انطباعًا بوجود هوّة تفصل بين عالمين: عالم النّخب الأميركيّة وعالم النّخب الشّرق أوسطيّة، ويرجع ذلك إلى الأطر المرجعيّة التي ليست مختلفة فقط، وإنّما متعارضة تمامًا. وهذا هو السّبب في أنّه لا المواقف ولا ردود الفعل تشبه بعضها بعضًا. وقد رأينا كيف يعمل "التوافق" بين

النّخب في الولايات المتّحدة الأميركيّة، والذي هو ليس في الواقع موافقة عمياء على خطاب الحكومة، ولكنّه تعبير عن الالتزام بثقافة معيّنة، ودستور وقيم، وبكلمة واحدة، هو التزام بالرّؤية الأميركيّة التي لا تحول دون الاختلاف أو المعارضة. ورأينا أنّه لا يوجد في الشرق الأوسط ما يمكن أن يماثل موضوع هذا التّوافق وجوهره. على العكس من ذلك، فنخب هذه المنطقة لا تزال بعيدة عن أيّ وفاق حقيقيّ أو تفاهم بشأن المجتمع الذي تريد أن تبنيه، بل هي أيضًا تشعر بـ"الغربة" داخل مجتمعها؛ ومن هنا يأتي تناقضها وازدواجيّتها. ويترتّب على ذلك أنّ ردود الفعل إزاء السّياسة العامّة والأزمات تبدو، في بعض الأحيان، مستعصية على الفهم وغير متماسكة وغير منطقيّة، أو حتّى غير أخلاقيّة. ويترتّب على ذلك أيضًا أنّ العنف يحتلّ مرتبة الأسبقيّة على الدبلوماسيّة في حلّ الأزمات. وفي هذا السّياق، فإنّ الخطب المتحدّثة عن المصالح المشتركة، و"الحوار بين الحضارات" بدلًا عن المواجهة، ستبقى خالية من المعنى، طالما بقيت الولايات المتّحدة والشرق الأوسط متّجهين صوب تكرار الصّدمات والحروب.

ما سبب ذلك؟

وجدنا جزءًا من الإجابة بخصوص أسباب هذا الفشل في التّواصل، في التّعارض بين الأطر المرجعيّة. إلّا أنّنا نفترض أيضًا أنّ هناك مصالحَ متعارضة تمامًا. ولو كانت هذه المصالح المتعارضة هي مصالح دول، لكان تحديد مواقعها أكثر يسرًا. ولكن إذا كانت هذه مصالح أفراد أقوياء ومتنفذّين، فإنّ تشخيصها أصعب، والأهمّ من ذلك كلّه صعوبة تحديد تأثيرها الحقيقيّ في سياسة الولايات المتّحدة الأميركيّة في الشّرق الأوسط. فهذه العناصر لا تزال مستترة تقريبًا – أو تتعرّض للإخفاء – ولكنّها ذات فعاليّة شديدة. وهي ما علينا تحليله فيما بعد.

خاتمة

نقدّم في ما يلي ملخّصًا للنّتائج الأساسيّة التي توصّلنا إليها، لتذكير القارئ بالمشاكل الرّئيسة التي عالجناها:

– في الشّرق الأوسط، تمثّل العقليّة، والاستعدادات النفسيّة، والمواقف المختلفة عقباتٍ في وجه سياسة الولايات المتّحدة. إنّ اللّغة الواحدة لا تنقل بالضّرورة المعاني نفسها لمختلف الناس. وتكمن المشكلة في اختلاف الأطر المرجعيّة.

– يخلط رجال السّياسة (في الولايات المتّحدة والشّرق الأوسط) في كثيرٍ من الأحيان بين إطارين مرجعيّين مختلفين (القيم الأخلاقية والدينيّة + الحاجات الماديّة والشؤون الماليّة) لأغراضهم الخاصّة.

– إنّ استخدام الإسلام إطارًا مرجعيًّا لا يجعل الشرق الأوسط بالضّرورة مجتمعًا أكثر "أخلاقيّة" أو أكثر "تديّنًا" من الولايات المتّحدة. وبالمثل، فإنّ وضع المصالح الانتخابيّة والإستراتيجيّة في مركز الحياة العموميّة لا يجعل الولايات المتّحدة بالضرورة مجتمعًا أقلّ "أخلاقيّة" أو أقلّ "تديّنًا".

– يتضمّن الوفاق الذي يجمع غالبيّة النّخب الأميركيّة رغبةً في ممارسة تأثير في الشّؤون العالميّة.

– الجمهوريّون وليس الديمقراطيّين هم، تاريخيًّا، الذين خصّصوا لشؤون الدّفاع أكبر الميزانيّات.

– يفسّر التوافق الأساسيّ لدى النّخب الأميركيّة لماذا يمكن لأيّ من الحزبين الرّئيسين، المتناوبين على السّلطة، أن يشنّ الحروب من دون إثارة انقسام مهمّ يعرقل المجهود القوميّ.

– بإلحاقها قضيّة التحوّل الديمقراطيّ بالحملة الدوليّة لمكافحة الإرهاب وربطها بها، حوّلت إدارة بوش قضيّة سياسيّة أساسيّة في الشّرق الأوسط إلى مشكلة أمنيّة خاصّة بالولايات المتّحدة.

– في مواجهة الأزمات في الشّرق الأوسط، غالبًا ما تختار النّخب الحاكمة الأميركيّة ما يخدم مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة والإستراتيجيّة، حتّى لو تعارض هذا الاختيار مع القيم التي تحملها تلك النّخب نفسها.

– نادرًا جدًّا ما تتغيّر السياسة الخارجيّة تحت ضغط الجماهير، وإذا حدث ذلك فببطءٍ شديد. إنّ القرار هو دائمًا قرار النّخبة، وفقًا لمصالح المجمع الصّناعي العسكريّ والشّركات الكبرى.

– لا يوجد مثيل في مجتمعات الشرق الأوسط لنمط "التّوافق" الذي يجمع النّخب الأميركيّة.
– إنّ كلمة "السياسة" تحمل أطرًا مرجعيّة مختلفة، إن لم تكن متعارضة، في الغرب وفي العالم العربيّ.

– نجد في سلوك النّخب الشرق أوسطيّة كثيرًا ممّا يشجّع الأميركيّين على التدخّل في شؤون مجتمعاتهم.
– سواء كان جمهوريًّا أو ديمقراطيًّا، فإنّ رئيس الولايات المتّحدة، يختار دائمًا النّمط نفسه من أعضاء النّخبة المرشّحين لشغل المناصب الرئيسة في إدارته: وليس للمعايير علاقة بالأخلاق أو الدّين.
– اختار جورج دبليو بوش العديد من أعضاء فريقه من بين أولئك الذين عملوا في صناعة النّفط وبيوتات المال الكبرى.– ليست السّياسة الخارجيّة الأميركيّة من عمل العقائديّين أو حتّى الدبلوماسيّين المهنيّين، ولكنّها خاصّة من عمل رأس المال الكبير.

– عادةً ما يدعى أعضاء النّخب الذين يشغلون مناصبَ مهمّة في الشركات الاقتصاديّة والماليّة الكبرى للّعب في الشّأن السياسيّ.

– إنّ تركيز "شركات الأعمال الكبرى" في أيدي أقلّية له تأثير في علاقات الولايات المتّحدة مع الشرق الأوسط وفي سياستها الخارجيّة. والمصدر الثاني للتّأثير هو مراكز دراسة السّياسات.

– تحت إدارة بوش، كانت هناك مخاوف من احتمال خضوع المعرفة للمصالح الحزبيّة، ومن الضّغوط التي تمارسها قوّة المال، ومن هيمنة الخطاب الإيديولوجيّ – الأخلاقيّ للمحافظين الجدد، والمزايدات السياسيّة.

– لم يكن كافيًا أن يقول المحافظون الجدد لحلفائهم المحليّين: "سنساعدكم على تغيير الأنظمة الديكتاتوريّة وإقامة الديمقراطيّة"، لكي يحظى هؤلاء بالقبول في الشّرق الأوسط. لقد حدث العكس.

– "العزل والإقصاء" يشكّلان ظاهرة ثابتة ومتكرّرة في المجتمعات العربيّة. والقاسم المشترك هو موقف الفرد أو الجماعة تجاه الحاكم. لقد جعلت سياسة بوش هذه الحالات تتفاقم.

– نظرًا لغياب الديمقراطيّة والشفافيّة، فقد غابت كذلك البيانات الموثوقة الخاصّة بأرضيّة النشاط لحركات المعارضة في الشّرق الأوسط، وأساليب عملها، وتجنيد أعضائها الجدد، وتفاعلها مع المواطنين والمؤسّسات، وبرامجها المختبرة على أرض الواقع (أي من خلال التّجربة)، وأهدافها ورجالها ونسائها الذين يفترض أيضًا خضوعهم للاختبار من خلال ممارسة السّلطة – مهمَا كانت مدّة الاختبار قصيرة ومؤقّتة. إنّ عدم توفّر هذه البيانات يعدّ عاملًا إضافيًّا من عوامل زعزعة الاستقرار.